التأمين و المعرفة

مجلة فصلية تخصصية في مجال التأمين

Insurance
And Knowledge

SPRING 2008 Issue 2

Can I Get INSURANCE With a Pre-Existing Condition?

2
Insurance & Knowledge
Issue Two

ملتقى دمشق التأميني الرابع

نخبة من المختصين وصناع القرار في قطاع التأمين
يناقشون تأثير الأزمة المالية العالمية

سر التأمين

هل ستكون شركات التأمين
لاعباً أساسياً في سوق دمشق
للأوراق المالية

Syrian Insurance Federation

تيسير مشعل : العمليات التأمينية تسير بهدوء

يلي بيصير عليك
بيصير علينا...
TRUST SYRIA INSURANCE COMPANY
شـــركة الـــثقة الـــسورية للـــتأمين
بناء شركة الثقة - شارع مرشد خاطر (بغداد العودة) - ص.ب. ٣٠٥٧٨
تلفون: ٥١-٤٤٧٢٦٥٠ ١١ ٩٦٣+ فاكس: ٤٤٧٢٦٥٢ ١١ ٩٦٣+
البريد الإلكتروني: mail@trustsyria.com الموقع الإلكتروني: www.trustsyria.com

الاتحاد السوري لشركات التأمين

بداية واستمرارية...

مع نهاية الدورة الاتحادية الأولى التي كان لي خلالها شرف رئاسة الاتحاد السوري لشركات التأمين والتي أستطيع أن أجزم بأنها حملت خصوصية ستميزها عن جميع الدورات التالية.

فهي نقطة البداية... البداية التي سيبدأ منها رسم الخطوط وتحديد المعالم وتوجيه المسار

ومن هنا كانت المسؤولية الكبيرة الملقاة على عاتقنا في خلق وتأسيس هذا الصرح التأميني الذي بذلنا كل ما بوسعنا لإعطائه الدور الذي يستحقه في إرساء أسس وأصول ممارسة المهنة والارتقاء بمستوى صناعة التأمين والمهن التأمينية المرتبطة بها. سواءً لجهة العمل الفني واتخاذ العديد من الإجراءات لضبطه وتطويره أو لجهة مستوى الأداء والعمل الجاد ليكون في أبهى صورة أو لجهة نشر الوعي التأميني إذ كان للاتحاد بصماته الواضحة في هذا المجال.

وعلى أعتاب الحقبة الجديدة...

ومع عميق أمنياتي أن نكون قد وفقنا ونجحنا في رسم البداية المرجوة ووجهنا المسار في الاتجاه الصحيح فإن الثقة التي مُنحنا لإكمال ما بدأناه باختيارنا للاستمرار في رئاسة الاتحاد لدورة اتحادية جديدة هو بحق الأمانة الأكبر التي حُمّلنا والتي نأمل بأن نكون قادرين على تأديتها بالصورة الواعدة المنتظرة وأن تكون خير استمرارية لما بدأناه...

وهنا وفي الحديث عن أي إنجازات أو نجاحات حققها الاتحاد في المرحلة السابقة أو سيحققها مستقبلاً لا نستطيع إلا أن نثمن عالياً الجهود المشكورة للسيد وزير المالية .رئيس مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين لما يخص به قطاع التأمين من اهتمامٍ ودعمٍ ما كنا لنحرز أي نجاح من دونه.

وكل الشكر والتقدير لكل من أسهم ويسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة في تحقيق أي نجاح للاتحاد.

السادة أعضاء مجلس الإدارة...

السيد الأمين العام للاتحاد...

جميع العاملين في الاتحاد السوري لشركات التأمين

وكل الأماني الطيبة بدورة اتحادية جديدة شعارها النجاح والاستمرار.

رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين

سليمان الحسن

Insurance
& knowledge

المدير المسؤول :
سليمان الحسن

المجلس الاستشاري :
أ.طاهر الحراكي
د.عبدالرحمن العطار
أ.فاروق جود
أ.فراس العظم

رئيس التحرير :
م . سامر العش

المدير التنفيذي :
مرفت رجب

مستشار التحرير :
هيام العلي

هيئة التحرير :
معد عيسى
ميسا أورفه لي

الإشراف العام :
فاديا الموسى

الترجمة :
أحمد رضوان رمزي

الإخراج الفني :
سليمان قباني

العمليات الفنية :
Solo INSPIRATION
E-mail:sulieman.s@hotmail.com

المطبعة : مطبعة الصالحاني

Investment Insurance Knowledge

للإعلان والاشتراك في المجلة : توجه المراسلات باسم : الاتحاد السوري لشركات التأمين / السيد رئيس التحرير
هاتف : ٣١٣٦٦٥٥ ١١ ٩٦٣+ / فاكس : ٣١١٨٨٦٠ ١١ ٩٦٣+ / بريد إلكتروني : info@sif-sy.org
مجلة التأمين و المعرفة / صادرة عن الإتحاد السوري لشركات التأمين .
مرخصة بقرار وزارة الإعلام بناءً على المادة /٢٥/ من المرسوم التشريعي رقم / ٥٠ / لعام ٢٠٠١ .
المقالات المنشورة تعبر عن رأي كاتبها ولا تعبر بالضرورة عن رأي الإتحاد .

سعر النسخة ﴿ ٥٠ ل.س ﴾
الاشتراك السنوي داخل سورية ﴿ أفراد : ١٠٠٠ ل.س / مؤسسات : ٢٠٠٠ ل.س ﴾
الاشتراك السنوي خارج سورية ﴿ ١٠٠ $ ﴾

جميع حقوق النشر والطباعة محفوظة لصالح الإتحاد

Contents

في هذا العدد:

- كلمة العدد 3
- سوق التأمين ٢٠٠٨ 6
- التأمين الصحي : ما يجب أن يعرفه المواطن السوري 10
- حوار العدد 16
- التأمين ضد الركود 18
- الزاوية القانونية 26
- سؤال وجواب 29
- مسابقة العدد 32
- أخبار التأمين 36
- اقتصاد 54
- Travel Insurance 63
- Health Insurance 68
- Fraud 72

ملتقى دمشق التأميني الرابع

٥ - ٦ / نيسان / ٢٠٠٩ شيراتون دمشق

34

المؤسسة العامة للتأمين تنال الحصة الأكبر من أقساط التأمين

وتأمين الحياة يتربع على معدلات النمو

رغم الانتكاسات العالمية لقطاع التأمين وانهيار مؤسسات تأمين عالمية عملاقة شهد قطاع التأمين السوري ٢٠٠٨ نمواً قوياً مقارنة مع عام ٢٠٠٧ وبنسبة زيادة وصلت الى ٣٤٪ وهي نسبة عالية وفق مؤشرات النمو العالمية. وأكد الدكتور محمد الحسين وزير المالية في تصريحاته الصحفية أن أقساط التأمين للعام ٢٠٠٨ بلغت ١٢,٥ مليارات ليرة سورية مقارنة مع ٩,٣ مليار لعام ٢٠٠٧ وهي معدلات عالية حسب تصنيف معدلات النمو إلا أنها دون الطموح تبعا لحجم الاقتصاد والمجتمع السوري.

وأثبتت نتائج توزع مبالغ أقساط التأمين على صعيد الشركات حصاد المؤسسة العامة السورية للتأمين على حصة الأكبر من أقساط التأمين بكافة منتجاته عدا التأمين الإلزامي على السيارات وبنسبة ٤٦,٧١٪ وهو رقم كبير ولكنه طبيعي رغم ابتعاده عن الشركات الأخرى لأن تاريخ المؤسسة العامة السورية للتأمين والثقة التي تتمتع بها مكناها من استقطاب النسبة الأكبر من المتعاملين مع شركات التأمين وحلت الشركة السورية العربية للتأمين بالمرتبة الثانية بنسبة ١١,٩٩٪ تلتها المتحدة للتأمين بنسبة ١١,٦٤٪ وفي المرتبة الرابعة السورية الدولية للتأمين (أروب) بنسبة ٦,٥٥٪ تلتها شركة التأمين العربية – سورية بنسبة ٦,٣١٪ فالوطنية للتأمين بنسبة ٥,٢٣٪ تلتها السورية الكويتية بنسبة ٤,٩١٪ بعدها الثقة السورية للتأمين بنسبة ٢,٥٠٪ فشركة المشرق العربي بنسبة ٢,٤٨٪ وبعدها على التوالي شركة أدونيس للتأمين (ادير) - شركة الاتحاد التعاوني للتأمين ،العقيلة للتأمين وأخيراً الشركة الإسلامية وفي النتيجة إذا كانت مبالغ أقساط التأمين ساهمت في ترتيب الشركات حسب الحصص السوقية فإن ذلك لايؤشر الى حجم هذه الشركات في السوق السورية وذلك لاختلاف دخول الشركات الى السوق السورية ولاسيما أن هناك بعض الشركات دخلت بشكل قريب لايتجاوز الأشهر وبالتالي المقارنة والتقييم على أساس الحصص السوقية لاتبدو منصفة.

جدول رقم(١)

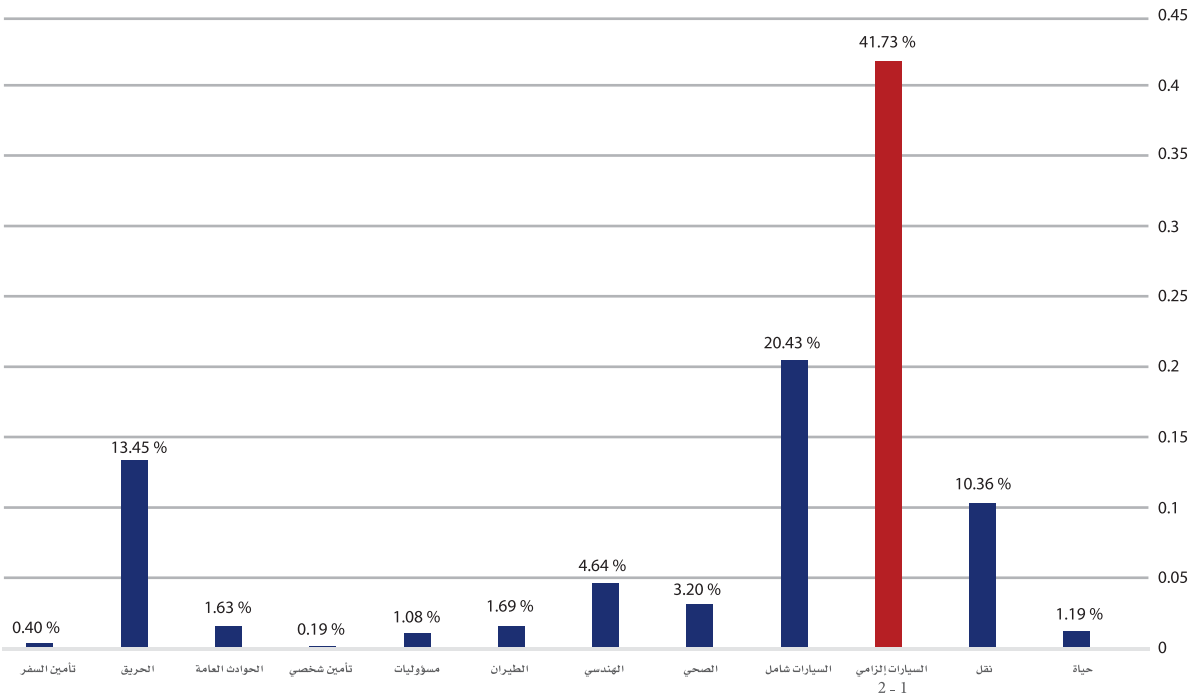

2 - 1

وبالانتقال الى بدلات فروع التأمين أو المنتجات التأمينية فما زال التأمين على السيارات بشقيه الإلزامي والشامل يحتل مركز الصدارة في قيم البدلات وبنسب عالية مقارنة مع بقية الأنواع الأخرى إذ بلغت بدلات التأمين على السيارات نسبة ٤١,٧٤٪ والتأمين الشامل ٢٠,٤٣٪ أي بمجموع ٦٢٪ لتأمين السيارات بشقيه واحتل التأمين على الحريق المرتبة الثالثة بنسبة ١٣,٤٤٪ فالنقل بنسبة ١٠,٣٦٪ والهندسي ٤,٦٤٪ والصحي ٣,٢٠٪ وتأمين الحوادث العامة بنسبة ١,٦٣٪ والتأمين على الحياة بنسبة ١,١٩٪ وسجل تأمين الطيران والمسؤوليات والتأمين الشخصي وتأمين السفر نسباً أقل من ١٪.

أما فيما يخص نمو أقساط التأمين بين عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨ فقد أظهرت المؤشرات الى تغيير كبير في نسب النمو وبما يعكس تغييراً في ثقافة التأمين العامة لدى السوريين بدليل تسجيل التأمين على الحياة نسبة نمو بلغت ١١٤,٥٣٪ عام ٢٠٠٨ مقارنة مع عام ٢٠٠٧ وارتفعت أرقام التأمين من مبلغ ٦٨,٧٥٦,٥١١ ليرة سورية عام ٢٠٠٧ الى ١٤٧,٣٨٦,٧٢٤ ل.س وبفارق ٧٨,٦٢١,٢١٣ ل.س.

وفي المرتبة الثانية بنسب النمو حلّ التأمين الهندسي وبمعدل النمو ٧٩,٥٤٪ عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ وبمبلغ ٥٧٥,٧٦٨,٢٦٠ ل.س بزيادة عن عام ٢٠٠٧ قدرها ٢٥٥,٥٨١,٩٩٥.

وفي المرتبة الثالثة بنسبة معدلات النمو التأمين حلّ التأمين الصحي وبنسبة نمو ٥٧,٧١٪ عام ٢٠٠٨ عن عام ٢٠٠٧ إذ بلغت مبالغ أو بدلات التأمين الصحي للعام ٢٠٠٨ مبلغ ٣٩٧,٨١٤,٩٣٧ ل.س مقارنة مع ٢٥٢,٢٤٦,٢٣٤ عام ٢٠٠٧ وبزيادة ١٤٥,٥٦٨,٧٠٣ ل .س.

وفي المرتبة الرابعة حلّ التأمين الشامل على السيارات بنسبة ٤٨٪ تلاه التأمين البحري بنسبة ٣٥,٤٧٪ فالتأمين الإلزامي بـ ٣٢,٧٢٪ فتأمين السفر بنسبة ٣١,٩٤٪ فتأمين الطيران، تأمين الحريق، الحوادث العامة وأخيراً تأمين المسؤوليات.

وتؤشر هذه المعطيات الى تغيير في قناعات التأمين التأمينية بدليل حلول التأمين على الحياة والصحي والهندسي بنسب النمو قبل تأمين السيارات وتأمين الحريق.

جدول رقم ٢

تطور أقساط التأمين بين عامي 2007 - 2008

الأرقام بالليرات السورية

	فروع التأمين	أقساط التأمين		الفرق	معدل النمو
		2007	2008		
1	حياة	68,765,511	147,386,724	78,621,213	114.33%
2	صحي	252,246,234	397,814,937	145,568,703	57.71%
3	بحري	949,291,259	1,286,047,802	336,756,544	35.47%
4	السيارت (إلزامي)	3,904,598,899	5,182,052,172	1,277,453,273	32.72%
5	السيارت(شامل)	1,714,171,504	2,536,970,787	822,799,283	48.00%
6	الهندسي	320,686,265	575,768,260	255,081,995	79.54%
7	الطيران	188,349,759	210,356,456	22,006,697	11.68%
8	مسؤوليات	137,275,858	134,721,998	2,553,860-	-1.86%
9	الحوادث العامة	214,106,735	225,834,163	11,727,428	5.48%
10	الحريق	1,501,592,245	1,669,917,598	168,325,353	11.21%
11	تأمين السفر	37,982,472	50,115,060	12,132,588	31.94%
		9,289,066,740	12,416,985,958	3,127,919,217	

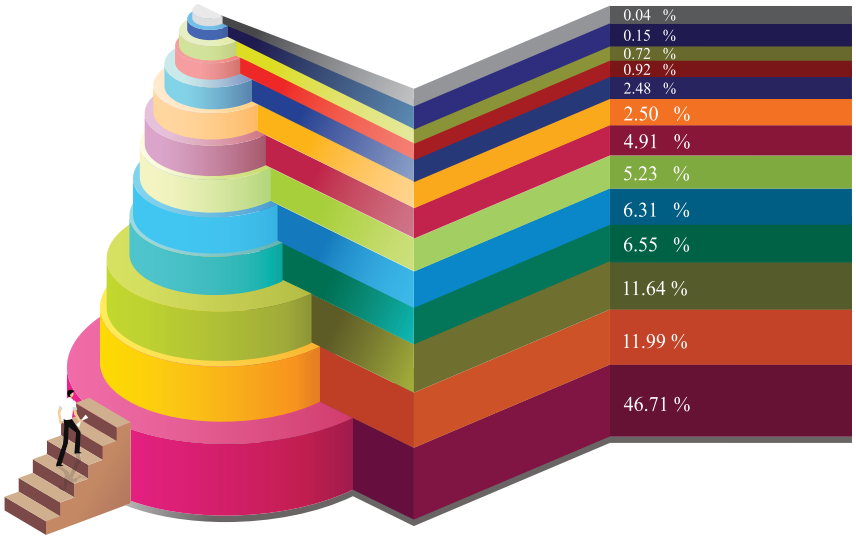

المؤسسة العامة السورية للتأمين	46.71 %	
الشركة السورية العربية للتأمين	11.99 %	
الشركة المتحدة للتأمين	11.64 %	
الشركة السورية الدولية للتأمين - آروب	6.55 %	
شركة التأمين العربية - سورية	6.31 %	
الشركة الوطنية للتأمين	5.23 %	
الشركة السورية الكويتية للتأمين	4.91 %	
شركة الثقة السورية للتأمين	2.50 %	
شركة المشرق العربي للتأمين	2.48 %	
شركة أدونيس للتأمين - أدير	0.92 %	
شركة الاتحاد التعاوني للتأمين	0.72 %	
شركة العقيلة للتأمين	0.15 %	
الشركة الإسلامية	0.04 %	

INSURANCE Title

يمكن القول : إن سوق التأمين السوري مازال في طور النمو والتبلور لأكثر من سبب أولها الثقافة التأمينية لدى الناس وثانياً دخول مكونات جديدة فالتأمين التكافلي مازال قي بداياته ولايوجد في السوق السورية حتى هذا اليوم سوى شركتي العقيلة التي بدأت بأخذ مكانها في السوق السورية وشركة نور للتأمين التكافلي التي ماتزال في طور النشوء وبالتالي سيكون لدخول التأمين التكافلي كمعطى جديد لسوق التأمين السورية شأن آخر قد يغير معطيات كثيرة أولها ترتيب الشركات حسب الحصص السوقية لأن الاستبيانات التي أجرتها بعض المؤسسات المالية الخاصة أظهرت أن ٣٩٪ من السوريين يفضلون التأمين التكافلي على التأمين التقليدي مايعني أن معطيات مختلفة ستكون في نهاية عام ٢٠٠٩ بالنسبة لسوق التأمين السورية.

أمر آخر يلاحظ في نتائج العام ٢٠٠٨ لسوق التأمين على النسبة الأكبر من السوق السورية وهذا ناتج عن الثقة الكبيرة بالمؤسسة والحذر من اللجوء الى الشركات الخاصة ولاسيما وأن بعض المشاكل حصلت مع عودة من العملاء إلى التأمين على السيارات مع الشركات الخاصة الأمر الذي أشاع جواً من عدم الثقة بهذه الشركات وهذا مايحمل هذه الشركات مسؤولية زرع الثقة بينها وبين العملاء من خلال حسن التعامل وتقديم المنتجات بطريقة أفضل والوصول الى قلب الزبون وعقله ولاسيما وأن هناك شريحة مازالت ترفض التأمين وتعتبره مقامرة ولاسيما في التأمين على الحياة لأن من رأي الكثيرين أن ذلك يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعتقدات الدينية وربما هذا هو الأمر الذي يبشر شركات التأمين التكافلي بنصيب دسم من سوق التأمين السورية.

معد عيسى

Tel. 5046

سورية

دمشق - حلب - حمص - اللاذقية - طرطوس - حماه - إدلب

www.uic.com.sy

الهندسي

السيارات

الصحي

النقل

نكمّل بعضنا...

الممتلكات

UIC

المتحدة للتأمين ش.م.م

UNITED INSURANCE COMPANY

ART WALKER Designs | 0944 624623

التأمين الصحي...

ما يجب أن يعرفه المواطن السوري

التأمين الصحي (Health Insurance)

هو نوع من أنواع التأمين يهتم بتغطية النفقات الطبية.

عرف التأمين الصحي منذ القرن التاسع عشر (١٨٥٠) على شكل تأمين يغطي العجز و النفقات الطبية الناتجة عن حادث.

وقد تطور لاحقا بسرعة حيث بدأت تغطية النفقات الطبية الناتجة عن مرض و ذلك منذ نهاية القرن المذكور (١٨٩٠).

مع انتصاف القرن العشرين تحول هذا النوع الى ما يعرف اليوم بالتأمين الصحي و قد ساعد في تطوره السريع ارتفاع كلفة العناية الطبية و تطور تقنيات ووسائل التشخيص والعلاج.

وقد أخذ هذا التأمين أشكالاً متعددة هي :

التأمين الصحي الحكومي social insurance program وهو على شكل تقديمات صحية تنظمها و تقدمها الدولة لمواطنيها حيث تستوفي نسبة محددة من الرواتب والأجور وتخصص جزءاً من عائداتها لتغطية هذه النفقات .

والتأمين الصحي التعاضدي أو التعاوني(Mutual Fund): وهو على شكل تعاضد فئة معينة من الناس تساهم في إنشاء صندوق صحي يستفيد من تغطياته الأفراد المنتسبون لهذا الصندوق .

أما مجال بحثنا اليوم فهو التأمين الصحي الخاص أي التأمين الذي تقوم به شركات التأمين الخاصة عن طريق إصدار عقود تأمين ومنتجات تأمينية تغطي النفقات الطبية وتسوقها للجمهور بواسطة مندوبيها وتبغي من خلالها الربح .

وسنحاول في هذا البحث مقاربة التأمين الصحي من الناحية العملية حسبما هو مطروح في السوق السوري اليوم وحسبما هو مطروح في الدول المجاورة ايضا، حيث لن يكون بمقدورنا في هذه العجالة وليس هدف هذه المقالة على اي حال شرح الأسس التي يبنى عليها التأمين الصحي وكيفية احتساب الأسعار الخ... إنما الهدف هو الاضاءة فقط على ما هو ضروري للمستهلك.

يحوي عقد التأمين الصحي عادة بين جنباته مجموعة من التعريفات والشروط أهمها :

١. طلب التأمين :

يشكل طلب التأمين أساساً لإصدار العقد وهو جزء لا يتجزأ منه ويشتمل على اسم وعنوان طالب التأمين وعمره ومجموعة أسئلة تتعلق بصحته تبني عليها شركة التأمين قرار قبول أو رفض إصدار التغطية أو قبولها بشروط محددة .

٢. الشروط العامة والخاصة :

تحدد الشروط العامة للعقد الإطار العام للتغطية والحدود الجغرافية وطريقة دفع المطالبات والاستثناءات العامة وطرق حل الخلافات إذا وجدت، كما تحدد الشروط الخاصة اسم المضمون وعمره وتاريخ بدء وانتهاء عقد التأمين والأشخاص المضمونين على عاتقه إذا وُجدوا والحدود المالية وخطة التغطية المطلوبة .

٣.أنواع العقود :

أولاً- عقد التأمين الصحي الإفرادي / العائلي (Individual) :

العقد الصحي الإفرادي هو عقد محدد سلفاً من حيث تغطياته وبدلاته وهو بهذا المعنى عقد إذعان، تختلف التغطية في العقود الفردية من شركة إلى أخرى كما تختلف الأسعار، ويعود ذلك إلى اختلاف هامش الربح و مصادر الإحصاءات التي تستند إليها كل شركة مع العلم ان أسعار الكلفة في سورية اليوم تحتاج الى دراسات أكثر عمقا، بسبب عدم وجود دراسات اكتوارية حديثة تحدد الكلفة الطبية.

تقدم عقود التأمين الصحي المطروحة في السوق السوري اليوم مجموعة شاملة من التغطيات مستندة إلى الخبرات التي حملها خبراء التأمين الصحي القادمون من الدول المجاورة والخليج العربي وإلى حاجة المواطن السوري نفسه لامتلاك تغطية عناية صحية خاصة وشاملة .

النطاق العام للتغطيات المطروحة :

- الاستشفاء (In Hospital) :

ويغطي الحالات الإسعافية والحالات التي

تتطلب دخول المشفى للمعالجة من حادث أو مرض.

- الفحوصات المخبرية والشعاعية الخارجية (Lab & X-Ray) .
- المعاينات الطبية .
- الأدوية (موضوع وصفة طبية) .

ثانياً- عقد التأمين الصحي الجماعي (Group):

يتطلب إنشاء عقد صحي جماعي مجموعة محددة من الأشخاص يجمعها رابط (مؤسسة، نقابة، عائلة،....الخ) على أن لا يقل العدد عادة عن العشرين مضمونا .

ويختلف عقد التأمين الصحي الجماعي عن العقد الفردي / العائلي بإمكانية صياغته وفقاً لحاجة المجموعة المؤمنة، وهو بهذا المعنى أكثر مرونة من العقد الإفرادي وقد يشتمل على تغطيات إضافية مثل التغطيات السنية أو النظارات الطبية، وكلما كبر حجم المجموعة أمكن تخفيف الضوابط وزيادة التغطيات ....الخ .

٤. بطاقة التأمين :

هي بطاقة تعريف تصدر باسم المضمون يستخدمها عندما يقصد خدمة طبية ضمن شبكة مقدمي الخدمات المتعاقدة مع الشركة المؤمن لديها .

٥. الإجراءات :

هي مجموعة التدابير والشروط التي يجب على المؤمن له اتباعها من أجل الحصول على التغطية التي يحتاجها .

دور شركة إدارة نفقات التأمين الصحي :

شركة إدارة نفقات التأمين الصحي هي الشركة المرخصة لممارسة أعمال إدارة وخدمة النفقات الصحية وفق النظام والتغطيات التي وضعتها شركة التأمين وأصدرت بموجبها عقد التأمين الصحي، يشمل نطاق عملها :

أ. إصدار البطاقة الصحية .

ب. عقد الاتفاقيات مع مقدمي الخدمات الطبية بالنيابة عن شركة التأمين .

ت. اقتراح وتصميم برامج التأمين .

ث. قبول المطالبات والادعاءات نيابة عن شركة التأمين .

ج. دفع التعويضات والتكاليف .

من أجل إدارة محايدة وخدمة مميزة :

نورد فيما يلي لمحة عن الإجراءات التي تعني حاملي بطاقات التأمين الصحي في سورية اليوم وربما تكون مفيدة للذين يفكرون بإجراء التأمين الصحي لاحقاً :

- استخدام الشبكة الطبية المتعاقدة يوفر عليكم عناء دفع قيمة الأعمال الطبية وعناء الأعمال الورقية والروتينية من أجل إعادة تسديد هذه المبالغ .

- يجب التأكد من أنكم تحملون بطاقة التعريف التي تم تزويدكم بها .

في حال مراجعة طبيب من الشبكة :

– إبراز بطاقة التأمين .

– إبراز قسيمة المعاينة الطبية إن وجدت

– التأكد من وجود تشخيص واضح وخاصة في حال طلب الطبيب خدمة إضافية مثل (أدوية، تحاليل، أشعة).

– التأكد من وجود تاريخ وختم وتوقيع الطبيب .

في الصيدلية :

إبراز بطاقة التأمين مع الوصفة الطبية المؤرخة والموقعة والمختومة حسب الأصول

في المخبر أو في مركز الأشعة :

إبراز بطاقة التأمين مع الوصفة الطبية المؤرخة والموقعة والمختومة حسب الأصول

في المشفى :

أولاً- في الحالة الطارئة :

– إبراز بطاقة التأمين الصحي بعد تلقي العلاج وإبلاغ شركة التأمين إذا دعت الحاجة لمتابعة العلاج داخل المشفى

ثانياً- في الحالة غير طارئة :

– يجب الحصول على الموافقة المسبقة من شركة الإدارة عن طريق تقديم

التقرير الطبي لدخول المشفى (Medical Claim Form) معبأ وفقاً للأصول سواء كانت تتطلب حالة المريض المكوث ليلة على الأقل أو أكثر .

– تقديم هذا التقرير إلى المشفى المراد دخوله مع بطاقة الاستفادة .

– التأكد من قيام المشفى بإرسال التقرير مع صورة البطاقة إلى شركة الإدارة والحصول على موافقتها الخطية .

يبقى أن التأمين الصحي شكّل على امتداد الكرة الأرضية وخلال السنوات وبعد تجربة عشرات السنين الحلَ الأمثل لتغطية كلفة العناية الطبية وهو اليوم متوفر في السوق السوري للافراد والمجموعات و بضمانة مجموعة شركات التأمين السورية وبحماية القوانين السورية ومن المهم ان يعرف المواطن ان هذه العقود موافق عليها من قبل هيئة الاشراف على التأمين و هي غير خاضعة للاستنساب حيث ان ادارتها في الغالب تتم من قبل طرف ثالث محايد هو شركة الادارة TPA .

واننا ندعو بهذه المناسبة شركات التأمين ان توظف في هذا النوع من التأمين عن طريق تدريب العناصر لديها حيث نلمس حتى الآن ندرة في الاهتمام بهذا النوع من التأمين وذلك ناتج عن الخبرة المتواضعة لدى بعض قادة هذه الشركات في دينامية عمل التأمين الصحي ما يدفع للخوف من الخسائر.

كما أن هيئة الإشراف على التأمين و الاتحاد السوري لشركات التأمين مدعوان للعمل مع هذه الشركات لدفعها للاستثمار في هذا النوع من التأمين لما يمكن ان يشكله من توازن في المحفظة التأمينية في سورية .

كما انهم مدعوون للعمل على اصدار قرار تاسيس شركات وساطة التأمين في سوريا حيث ان استقدام خبرات جديدة الى السوق السوري عن طريق شركات عريقة في مجال الوساطة من شأنه تحريك السوق في غير مجال من مجالات التأمين وفي مقدمها التامين الصحي وهو حاجة لعدد كبير من العائلات التي لا غطاء تأمينيا لها كما عشرات الآلاف من العمال و الموظفين في القطاع الخاص و عائلاتهم.

غير أن القفزة النوعية للتأمين الصحي في سورية ستبقى بانتظار إصدار مرسوم تأسيس الشركة المشتركة بين الدولة والقطاع الخاص والتي حدد لها هدف رئيسي وهو تامين الموظفين في القطاع العام الاداري وعائلاتهم.

Best Assistance

أنور علامة

المدير العام

لمحة موجزة :

تأسست شركة الإتحاد التعاوني للتأمين برأسمال مقداره مليار ليرة سورية بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم ٥٢/م و بتاريخ ٢٠٠٨/٦/٢٥ . وبموجب قرار هيئة الإشراف على التأمين رقم ٢٠٠٨/١٤١ بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٣ وتحت سجل تجاري رقم ١٥٠٤٤ بتاريخ ٢٠٠٧/٩/٢٤ .وتضم في جعبتها مجلس ادارة من نخبة رجال الإقتصاد السوري والعربي.

تمارس الشركة أنواع التأمين التالية :

-تأمين المركبات والمسؤوليات المتعلقة بها
-تأمين النقل (البحري والبري والجوي)
-تأمين الممتلكات من أخطار الحريق والسرقة وكافة الاخطار المتعلقة بها .
-تأمين أخطار المقاولين (المشاريع الهندسية) وتأمينات الحوادث الشخصية والمسؤولية المهنية والعمال
-تأمين البنوك الشامل
-التأمينات الصحية/الحياة/السفر.

رسالتنا :

لقد عَهِدتَ الى شركة الإتحاد التعاوني ش.م.م. بحقيبتك التأمينية, لأنها الشركة التي تملك الخبرة الضرورية والموارد اللازمة والتسهيلات الأساسية لتزودك بعقود التأمين الملائمة والتي اعدت خصيصاً لتغطية إحتياجاتك ومتطلباتك.

قد وضعت الشركة نصب عينيها بأن يحمل كل مواطن سوري بوليصة الإتحاد التعاوني للتأمين لحمايته وممتلكاته من كافة الاخطار التي قد تلحق به .

إن هدف شركة الإتحاد التعاوني هو التركيز على جميع مجالات التأمين كافة بما يخدم مصلحة المؤَمنين و يحمل عن عاتقهم أعباء الأخطار وتقديم الخدمات التأمينية بأفضل كلفة ممكنة. وعلاوة على ذلك تحقيق أعلى مستوى من الرضى.

"مكان الزبون في عين استراتيجية الشركة ونظرتها المستقبلية"

مشروع تجمعات التأمين الإلزامي على السيارات
في المراكز الحدودية السورية

دمشق – الجمهورية العربية السورية

الميـــزانيـــة
في ٣١ / ١٢ / ٢٠٠٨

الأصـــــول	إيضـــاح رقـــم	٢٠٠٨/١٢/٣١ ليـرة سوريـــة
الأصول المتداولة		
نقدية لدى البنوك وبالصندوق	(٤)	٣٩ ٠٨٦ ٠٦٩
المدينون والحسابات المدينة الأخرى	(٥)	١ ٤٦٩ ٧٩٩
المستحق على الأطراف ذوي العلاقة	(٦)	٣ ٧٧٣ ١٨٦
مجموع الأصول المتداولة		٤٤ ٣٢٩ ٠٥٤
مجموع الأصول		٤٤ ٣٢٩ ٠٥٤
الالتزامات وفائض الإيرادات عن المصروفات		
الالتزامات المتداولة		
الدائنون والحسابات الدائنة الأخرى	(٧)	١١ ٩٥٦ ٨٩٨
مستحقات شركات التأمين		١٣ ٤٢٦ ٩٠٠
صافي مساهمات شركات التأمين لشراء أصول ثابتة	(٨)	١٥ ٧٣٩ ٣٦٨
مخصص ضريبة الدخل	(١٠)	٧٣٠ ٧٥٥
مجموع الالتزامات المتداولة		٤١ ٨٥٣ ٩٢١
فائض الإيرادات عن المصروفات للفترة		٢ ٤٧٥ ١٣٣
مجموع الالتزامات وفائض الإيرادات عن المصروفات		٤٤ ٣٢٩ ٠٥٤

الإيضاحات المرفقة من (١) إلى (١٢) متممة للقوائم المالية وتقرأ معها .

تقرير مفتش الحسابات المستقل (مرفق) .

محمد زهدي مجني
محاسب قانوني معتمد
ترخيص رقم (١٩٠)

محمد زهدي مجني
محاسب قانوني معتمد
ترخيص رقم (١٩٠)

أ. مرفت رجب
المسؤول المالي للمشروع

المهندس / سامر العش
مدير المشروع

مكتب التأمين الإلزامي الحدودي
الإدارة المركزية

الإتحاد السوري لشركات التأمين
Compulsory Insurance Office
Damascus

بيان (أ)

الاتحاد السوري لشركات التأمين
الميزانية العمومية
كما تظهر في ٣١ كانون الأول ٢٠٠٨

البيـــان	الإيضاح	٢٠٠٨ ل.س	٢٠٠٧ ل.س
الموجـــودات			
الموجودات المتداولة:			
نقد في الصندوق و لدى المصارف	١	١٤,٧١٣,١٤٥	٦,٤٤٩,٨٥٣
ذمم مدينة / شركات التأمين	٢	١,٤٨١,٠٠٠	٣,٧٥٠,٠٠٠
مدينون متنوعون		٥٠,٠٠٠	-
سلف العاملين		٢٥,٦٠٥	-
مصاريف مدفوعة مقدماً	٣	٤١٦,٦٧٠	٤٠٠,٠٠٠
كتب و معاجم		٢٥,١٤٥	٦٠,٠٠٠
شيكات برسم القبض		١٦١,٠٠٠	-
مجموع الموجودات المتداولة		١٦,٨٧٢,٥٦٥	١٠,٦٥٩,٨٥٣
الموجودات غير المتداولة:			
الموجودات الثابتة المادية	٤	٢,٦٦٤,٥٦٠	١,٦٣٨,٢٢٥
ينزل:			
مخصص اهتلاك الموجودات الثابتة المادية	٤	(٥٠٣٨٥٨)	(٨٥٤٩٨)
صافي الموجودات الثابتة المادية	٤	٢,١٦٠,٧٠٢	١,٥٥٢,٧٢٧
مجموع الموجودات		١٩,٠٣٣,٢٦٧	١٢,٢١٢,٥٨٠
المطلوبـــات			
ذمم دائنة ودائنون مختلفون	٥	٦١٨,٧٢٧	٨٩,٤٠٠
جاري مشروع التامين الإلزامي الحدودي	٦	٣,٧٧٣,٢٥٦	-
مصروفات مستحقة و غير مدفوعة	٧	٥٧٧,٩٣٠	٢,٣٧٥,٩٤٩
ايرادات مقبوضة مقدماً		١,٠٠٠	
شيكات برسم الدفع		٢٠١,١٢٠	٥٨,٩٣٠
مجموع المطلوبات		٥,١٧٢,٠٣٣	٢,٥٢٤,٢٧٩
الفائـــض			
فائض مدور		٩,٦٨٨,٣٠١	-
فائض الفترة الحالية		٤,١٧٢,٩٣٣	٩,٦٨٨,٣٠١
مجموع المطلوبات و الفائض	بيان (ب)	١٩,٠٣٣,٢٦٧	١٢,٢١٢,٥٨٠

الايضاحات المرفقة تشكل جزءاً من هذه القائمة و يجب أن تقرأ معها

٣

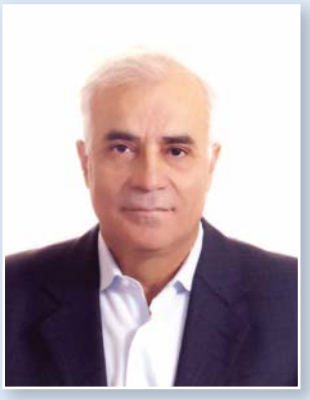

أ. تيسير مشعل
مدير عام الشركة الوطنية للتأمين

تعد الشركة الوطنية للتأمين واحدة من الشركات التي شقت طريقها بقوة في سوق التأمين السوري... وتمكنت من تحقيق حضور لافت في مختلف الخدمات التأمينية وفي الحوار التالي يلقي السيد تيسير مشعل مدير عام الشركة الضوء على أعمال شركته وتطلعاتها المستقبلية.

- من المعروف أن الوطنية هي من أولى الشركات التي انطلقت في السوق السورية هل من الممكن أن تضعنا في صورة نتائج ٢٠٠٨ ومقارنتها بالأعوام التي سبقت؟

يعد عام ٢٠٠٦ هو عام التأسيس، ولم تباشر الوطنية عملها فيه إلاّ في ربعه الأخير، لذلك لا يمكن بناء العمل الإحصائي على نتائجه. وعليه فإننا سنتناول أعمال عام ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ بالبحث.

تمكنت الوطنية من رفع حجم أقساطها الإجمالية في عام ٢٠٠٨ ليبلغ /١،٩٣٢،٦٨٤،٥٢٠/ ليرة سورية في حين بلغ في عام ٢٠٠٧ /٨١١،٤٣٧،٩٩٨/ ليرة سورية، كما ازداد مجموع موجودات الوطنية في عام ٢٠٠٨ عما كان عليه في عام ٢٠٠٧، وبالمقابل قامت الوطنية بتأدية التزاماتها تجاه المطالبات المقدمة، حيث بلغت المطالبات المدفوعة /٣٥٩،٦٢٠،٢٣٦/ ل.س مقارنة بعام ٢٠٠٧ حيث كانت /١١٠،٩٠٧،١٨٧/ ل.س، علماً بأن فروعنا ومكاتبنا المنتشرة في مختلف المحافظات مؤهلة ومدربة بشكل جيد ومخولة بتسوية المطالبات ضمن ضوابط شاملة تفرض على كافة مراكز فروع الشركة بحيث لا تتجاوز فترة إنهاء التسوية أكثر من أسبوع واحد. وفي حال وجود ظروف تحد من تنفيذ هذه التعليمات، ترسل كافة أوراق المطالبة إلى الفرع الرئيسي للنظر في أسباب التأخير والبت بالمطالبة.

هذه الآلية السليمة أوجدت روح انتماء لزبائن الوطنية وشجعتهم على طلب التأمين بالصورة المتواصلة، وهو السبب في رفع مستوى الإنتاج لدى الوطنية للتأمين.

- تشير المعلومات إلى أنكم من الشركات التي حققت أرقاماً في التأمين الإلزامي ولذلك كان لديكم تحفظات على المراكز الحدودية والمعلومات تشير إلى أن المراكز تحقق نتائج جيدة للشركات ... هل لديكم رؤية جديدة؟

من المعلوم أن انفتاح سوق التأمين السوري على القطاع الخاص كان إثر صدور قانون ينظم ذلك. والعمل الاستثماري بالقطاع الخاص له خصوصياته وحرية الحركة والتعامل ضمن الضوابط المنظمة له. هذا الأمر يقود إلى أن كل شركة لها حرية العمل ضمن ضوابط هيئة الإشراف على التأمين. ولها ضمن هذه الضوابط أن تعمل في مختلف فروع التأمين باستقلالية وبتميز تختاره لنفسها دون الخروج عن التعليمات.

أما أن تتولى جهة أخرى غير شركات التامين ذاتها القيام ببعض أنواع أنشطة التأمين نيابة عنها فهو مرفوض من واقع العمل الاستثماري وخصوصاً بالنسبة للشركات التي تحسن أداء العمل بنجاح متفوق في تلك المهمة وتستطيع التميز بأنشطتها المهنية، فهي ليست بحاجة إلى وصاية جهة أخرى تنوب عنها. هذه هي وجهة نظرنا لم تتغير، فإن كانت المراكز الحدودية تحقق نتائج جيدة فقد سبقتها مكاتب الوطنية بالأداء الجيد الذي أرضى جميع الزبائن ومازال كذلك.

- هل تعتقدون أن سوق التأمين السوري يسير بخطوات ثابتة؟

أعتقد أن الحكم على طبيعة سير عمل التأمين في أي سوق يتأثر بما تطرأ على حالة سيره من ضوابط وأحكام تنظيمه. في سوق التأمين السوري تحكمه الأحكام القانونية وتعليمات هيئة الإشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات التأمين. كانت البداية ممتازة والسير بالعمل لاقى على إثره نجاحاً كبيراً. إلاّ إن ورود بعض التقييدات بين فترة وأخرى تحد من حرية عمل شركات التأمين – كما هو الحال بالنسبة للتأمين الهندسي على المقاولات الإنشائية وكذلك فيما يتعلق بتحديد حركة العمل بالتأمين الإلزامي على السيارات ضمن نسبة مئوية محددة وكذلك تأسيس المراكز الحدودية للتأمين الإلزامي - يجعل سير نشاطها غير مدعوم وبصورة متلكئة نتوقع أن المستقبل سيشهد جواً أفضل ودعماً لهذا النشاط لأهميته من الناحية الاقتصادية للبلد وأن دعم هذا النشاط مطلوب لأهميته وأثره على الاقتصاد الوطني.

- هل تعتقدون أن الأزمة المالية أثرت في سوق التأمين السوري؟

من المعلوم أن الأزمة الاقتصادية بالعالم حصلت خارج الحدود السورية في المناطق الرئيسية بالعالم وشملت جوانب اقتصادية مهمة وجوانب صناعية وخدمية هذا الأمر لم يحجّم طبيعة النشاط الاقتصادي السوري مباشرة بسبب واضح وهو أن النظام البنكي السوري يخضع لضوابط سليمة من البنك المركزي السوري لذلك كان أثر الأزمة محدوداً. إلاّ أن التجار والصناعيين قاموا بتخفيض نشاطاتهم تحسباً من انخفاض الأسعار الحاد الذي قد يؤذي نشاطاتهم، لذلك تسير العمليات التأمينية بنشاط هادئ وليس بطاقاته المعتادة.

- في عام ٢٠٠٨ بلغ حجم سوق التأمين ٢٥٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار ماذا تتوقع للعام الحالي؟

هناك عدة عوامل مؤثرة بسوق التأمين السوري منها إيجابية مشجعة تقود إلى تطور السوق :

١- إن شركات التأمين الجديدة في السوق السوري تملكت حالياً الخبرة عن طبيعة السوق وتعرف عليها المواطنون وأثّر ذلك في رفع الوعي التأميني و نعتقد أنه سيقود إلى رفع الطاقة الإنتاجية.

٢- تطور الخبرة التأمينية لدى الطاقم العامل ومندوبي مبيعات التأمين بالتأكيد ينسحب ذلك على القدرة البيعية ويرفع الإنتاج.

٣- شركات التأمين بدأت تبحث عن الجديد من الأغطية التأمينية المتميزة التي يمكن أن تتفرد بها تلك الشركة عن غيرها، وهذا بالتأكيد سيطور العمل التأميني وسيرفع من مستواه.

٤- احتكاك سوق التأمين السوري بأسواق التأمين بالمنطقة و بالسوق العالمي للتأمين سيؤدي إلى رفع الطاقات الإنتاجية.

مقابل ذلك هناك حالات يمكن أن يكون لها الأثر السلبي بخفض الإنتاج منها على سبيل المثال ما سبق الحديث عنه الناجم عن الأزمة الاقتصادية العالمية.

- ما خطط الشركة للعام الحالي ؟ مكاتب أم فروع جديدة؟

ننتظر ما يترتب عن الوضع المثار حول التأمين الإلزامي للسيارات وعن مساحة الحجم الذي تأخذه شركتنا، ومن ناحية أخرى تمارس شركتنا خططاً تسويقية جديدة لأنواع مختلفة من التأمين يمكن أن تقود إلى توسع الحجم المكاني لنشاط الشركة وفتح فروع ومكاتب حسب الحاجة.

التأمين ضد الركود .. الحل قائم

تواجه الحكومات حالياً استحقاق إطلاق التأمين ضد الركود وهذا النوع من التأمين تشتري فيه الشركات و الأفراد وثائق تأمين، ويدفع المشترون أقساط تأمين عادية، ثم يحصلون على فوائد التأمين في حالة هبوط بعض معايير قياس الاقتصاد، مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي، تحت مستوى معين. علماً أن هذا التأمين من شأنه أن يساعد الشركات والأفراد على التعامل مع البيئة الاقتصادية الحالية التي تتسم بعدم اليقين الشديد.

إن التأمين ضد الركود قد يساعد حقاً على تخفيف الأزمة الاقتصادية عن طريق الحد من حالة عدم اليقين. إذ إن المشكلة الحقيقية التي نواجهها على أي حال هي مشكلة شلل: فقد أدت حالة عدم اليقين إلى تعليق عديد من قرارات الإنفاق من جانب المؤسسات التجارية (فيما يتصل بزيادة الإنتاج) ومن جانب المستهلكين (في شراء المواد التي تنتجها المؤسسات التجارية). إن الحد من عدم اليقين قد يعزز من قدرة برامج التحفيز المالي، بل ربما يتفوق عليها، وذلك لأنه يتعامل مع السبب الأساسي وراء العزوف عن الإنفاق.

فضلاً عن ذلك فإن التأمين ضد الركود قد لا يفرض أي تكاليف على الحكومة، على النقيض من السياسة المالية، وذلك لأنه يحفز الثقة، وبهذا ينجح في منع المجازفة التي يستهدفها التأمين. والحقيقة أن قدرة الحكومة على تقديم مثل هذا التأمين على نطاق كاف لجعله بلا تكاليف من بين الأسباب التي تجعلنا نفضل الخطط الحكومية على التأمين الخاص.

يشير خبراء الاقتصاد إلى أن البنوك تستطيع أن تجعل القروض التي تقدمها للشركات مشروطة بشراء هذه الشركات لوثائق التأمين ضد الركود، وهو ما من شأنه أن يساعد أسواق الائتمان على العمل بصورة أفضل، فيعمل بذلك على معالجة المشكلة الأساسية التي أدت إلى الأزمة الحالية. كما يزعمون أن القيام بهذا من شأنه أن يخلق «نظرة قائمة على السوق للناتج واحتمالات حدوث الصدمات الشديدة في المستقبل»، رغم أنهم لا يشرحون كيفية تنظيم هذه السوق.

في الواقع، لا توجد سوق لأنواع أخرى من التأمين المرتبط بالركود توفرها الحكومة، مثل التأمين ضد البطالة، أو التأمين ضد الشيخوخة، أو التأمين ضد العجز. وبدلاً من ذلك فإن الحكومة تكتفي بتحديد أقساط التأمين وإرغام الجميع على سدادها.

إن باحثي صندوق النقد الدولي لا يقولون إن الحكومات لا بد أن تفعل الشيء نفسه مع التأمين ضد الركود، أي أنهم ربما يقصدون أن الحكومات ربما تعرض وثائق التأمين بالمزاد، على النحو الذي يؤدي إلى تحديد سعر للسوق. بيد أن سعر السوق سيعتمد بصورة أساسية على حجم التأمين الذي قد تقرر الحكومة عرضه في المزاد، وذلك لأن العرض من شأنه أن يسيطر على السعر سواء بصورة مباشرة أو من خلال تأثير التأمين في المخاطر الأساسية المرتبطة بالركود.

والحكومات في وضع جيد يسمح لها بفرض سياسات جديدة في إدارة المجازفة، الأمر الذي يجعلها قادرة على العمل كقدوة لشركات التأمين الخاصة. ولكن كبديل لاقتراح صندوق النقد الدولي، من الممكن إنشاء تأمين خاص بحت ضد الركود.

ومثل هذا التأمين موجود بالفعل ولكن على نطاق ضيق في هيئة تأمين على الائتمان ضد البطالة. وكانت مجموعة Assura، التي تتخذ من نيويورك مقراً لها، تعمل طوال أربعة أعوام على خطة لإصدار وثائق تأمين تكميلية خاصة لأي فرد ضد البطالة. ومن المفترض أن تمتطي وثائق التأمين التي تصدرها هذه الشركة ظهر برامج التأمين الحكومية الأمريكية ضد البطالة، فتتجنب الشركة بذلك الدخول في مجال رصد ومراقبة الأعمال.

تنطوي وثائق التأمين القائمة على السوق على مشكلة واحدة تتلخص في تبنيها استراتيجياً ثم إلغائها، إذ إن المجازفة المرتبطة بالناتج المحلي الإجمالي مجازفة طويلة الأمد. ولا بد من تعديل سعر التأمين على نحو منتظم، حيث يتفق مع المعرفة المتفاوتة بين الجمهور فيما يتصل باحتمالات الركود، ولا يمكن السماح للناس بإلغاء وثائقهم والتوقف عن سداد الأقساط كلما أصبحت التوقعات الاقتصادية أكثر تفاؤلاً.

ويتعين على مجموعة Assura أن تحصل على تصريح من وزارة التأمين في نيويورك للفوز بتصنيف ديناميكي لأسعارها، وهو ما يعني أنها ستحدد أسعارها وفقاً لصيغة معينة بدلاً من استخدام سعر ثابت، على النحو الذي يسمح لأسعارها بالتفاوت في استجابة سريعة للظروف الاقتصادية المتغيرة.

في بحث نُشر أخيرا اقترح أن تقوم الحكومات بإصدار أسهم في ناتجها المحلي الإجمالي، على أن تبلغ قيمة كل سهم واحداً على تريليون من الناتج المحلي الإجمالي. وهذه الأسهم من شأنها أن تساعد كل بلد على حدة في إدارة المجازفات المرتبطة بناتجه المحلي الإجمالي. وفي اعتقادنا أن الجهات المصدرة لهذه الأوراق المالية سيكون لديها في الواقع الفعلي شكل من أشكال التأمين ضد الركود.

بمجرد أن يصبح لدينا سعر سوق للتأمين ضد الركود أو المنتجات المماثلة، فإن هذا من شأنه أن يطرح سؤالاً محدداً: هل سيكون السعر مرتفعاً إلى الحد الذي يجعل قلة من الناس فقط قادرين على شراء مثل هذا التأمين؟ نحن ندرك أننا ربما نمر في الوقت الحالي بفترة من الركود، وقد تطول هذه الفترة لبعض الوقت، وهذا يعني أن الخسائر المتوقعة حالياً هائلة. ونتيجة لهذا فقد يتردد الناس إزاء السعر وقد لا يرغبون بشراء وثائق التأمين.

والتأمين الوحيد الذي قد يرى الناس أنهم قادرون على تحمل تكاليفه قد يشتمل على قسم ضخم قابل للخصم، وإذا كان ذلك القسم القابل للخصم ضخما للغاية فقد لا يشعر الناس بالاطمئنان إلى مثل هذا التأمين.

إن أي اقتراح جديد حقاً لا بد أن يحمل في طياته قدراً من الشكوك. بيد أن الاقتراح الذي طرحه صندوق النقد الدولي يشكل خطوة مهمة، وذلك لأنه يتعامل مع المشكلة الأساسية التي نواجهها الآن، والتي تتلخص في أن المخاوف المرتبطة بمستقبل الاقتصاد قد تتحول إلى نبوءة ذاتية التحقيق. لذا، لا ينبغي لنا أن ننظر بارتياب إلى مثل هذه الوثيقة بسبب أوجه قصورها المحتملة. إن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية تشكل فرصة لبعض التجارب الجديدة التي قد لا تؤدي إلى حل هذه الأزمة فحسب، بل ربما تمهد الطريق أيضاً أمام إنشاء مؤسسات قادرة على المساعدة في منع الأزمات في المستقبل. والتأمين ضد الركود يشكل واحداً من هذه الأفكار.

What is the solution

خسائر اختيار التاجر

سفينة قديمة لنقل البضائع

شهاب أحمد جاسم العنبكي
مدير الدائرة الفنية
الشركة الوطنية للتأمين

التمهيد

عرف الإنسان القديم استخدام البحر كوسيلة للنقل منذ أقدم العصور، وأصبحت الملاحة البحرية أهم ضروب النشاط البشري نفعاً للعالم أجمع. ونظم الملاحة البحرية القانون البحري، وهو عبارة عن مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم الملاحة البحرية. وأقدم نص تشريعي في المواد البحرية عُثر عليه يرجع إلى حمورابي – ملك بابل (٢٢٨٥ قبل الميلاد)، وهو مايتعلق بعقد القرض البحري.

١) تعريف السفينة

السفينة، هي مركز نشاط النقل البحري، وعرفها القانون البحري اليمني بالمادة الأولى منه بأنها:

" كل منشأة تعمل عادة أو تكون معدة للعمل في الملاحة البحرية ولو لم تستهدف الربح وتعتبر ملحقات السفينة اللازمة لاستغلالها جزءاً منها "

ويتضح من هذا التعريف أن هناك عنصرين أساسيين لتعريف السفينة هما:

أ- صلاحيتها للملاحة البحرية،

ب- أن يتم تخصيصها للملاحة البحرية على وجه الاعتياد.

١/١- علامات مميزة للسفينة:

لقد اهتمت التشريعات البحرية في مختلف بلدان العالم في تحديد هوية السفينة وتحديد علامات معينة تميز بعضها عن السفن الأخرى، ففرضت أحكاماً خاصة بالسفينة، ومنها مايلي:

١/١/١- ينبغي على كل سفينة أن تتخذ اسماً، وفرضت أن توافق الجهة البحرية المختصة عليه منعاً للتكرار والالتباس وألزمت أن يكتب الاسم على مكان ظاهر بجانبي مقدمة السفينة وكذلك على مؤخرتها مصحوباً باسم ميناء التسجيل وفق ما ورد بالمادة (٢/٤) عن القانون البحري اليمني والمادة (٢/٦) من القانون البحري المصري.

٢/١/١- وينبغي على مالك السفينة أن يبين مقدار حمولتها الصافية والإجمالية، وفرضت القوانين أن تحدد هاتان الحمولتان بقرار من الجهة البحرية المختصة وتعطي هذه الجهة لذوي الشأن شهادة بذلك، وذلك لأغراض الدقة وتثبيت البيانات، ولتحديد الحمولة أهمية كبيرة تمس مصالح التجار المستوردين والمصدرين. وقد كان هذا الأمر ولغاية ١٩٦٩ يخضع إلى تباين بقياس الحمولات لتباين الأحكام المنظمة بين الدول بعضها بعضاً وكان كثيراً مايحصل أن يعاد قياس حمولة السفينة من جديد في حالة بيعها إلى مالك جديد أجنبي وذلك لإخضاع قياس الحمولات لنظام قياس الحمولة المعمول به في دولة

العلم الجديد، وكذلك تتأثر مبالغ الرسوم التي تخضع لها البضائع نظراً لأهمية توحيد قواعد تحديد الحمولة، فقد تضافرت جهود المجتمع الدولي للقضاء على هذا التباين بإيجاد نظام تحديد الحمولة موحد ووضع قواعد موحدة لها. وكان ثمار هذه الجهود تكللت بالوصول إلى (الاتفاقية الدولية لقياس الحمولات على السفن / ١٩٦٩ والتي دخلت محل التنفيذ في ١٨ تموز ١٩٨٢).وهذا مايميز الفرق بين (السفينة) التي تخضع إلى الاتفاقيات الدولية، وبين (المركب) الذي يخضع إلى أحكام القوانين المحلية.

٣/١/١- ينبغي على مالك السفينة كتابة رقم تسجيل السفينة وحمولتها الصافية المسجلة على دعامتها الرئيسي وذلك ليكون كهوية تعريف ظاهرة ومقروءة للعيان.

وتختلف السفينة في طبيعتها عن العقار على اليابسة ، فقد ميزت القوانين السفينة بكونها مالاً، وفرضت قوانين بعض الدول أن تسري عليها أحكام المال المنقول عدا حكم تملكها بالحيازة.

حيث فرضت شكلية معينة في نقل الملكية وذلك بأن يتم تسجيل عقد الملكية الجديد في سجل السفن في ميناء التسجيل. ومن المعلوم أن الأموال تنقسم إلى مال منقول كالنقود وإلى مال غير منقول كالعقار. واتصف المال المنقول بأنه المعد بطبيعته للانتقال من مكان إلى آخر كالسلع. أما العقار فهو المال الذي يستحيل انتقاله من مكان إلى آخر. والسفينة من حيث طبيعتها يمكنها من مكان إلى آخر .

رغم ذلك اختلفت التشريعات في هذا الأمر، حيث يرى البعض أن السفينة لا تندرج تحت أي من القسمين، وهذه التشريعات هي (النرويج والسويد وألمانيا) منطلقين من واقع السفينة كالعقار لا تنتقل بالحيازة وفي الوقت ذاته فهي من حيث طبيعتها يمكنها الانتقال من مكان إلى آخر.

٤/١/١- درجة السفينة:

تمنح كل سفينة شهادة تصنيف صادرة من إحدى هيئات تصنيف السفن التي تكون:

١- قد أشرفت منذ بدء تشييدها ، حيث تقوم الهيئة بالتصديق على

١/١- التصميمات والرسومات.

٢/١ – حسابات الاتزان والغمر.

٣/١- اللوحات الإنشائية الخاصة بالسفينة.

٢- وتبنى السفن تبعاً لقواعد هيئة التصنيف.

٣- ويقيم للسفينة درجة في سجل السفن الخاصة بهيئة التصنيف (Register Book).

٤- ويستمر للسفينة الدرجة نفسها طالما وجدت عند فحصها أنها مصانة طبقاً للقواعد.

وتوجد في العالم عشر هيئات تصنيف معترف بها، وهي:

١.هيئة لويدز لتسجيل السفن	1. Lloyd's register
٢.المكتب الأمريكي للشحن	2. American bureau of shipping
٣. مكتب فيرتاس الفرنسي	3. Bureau veritas
٤.هيئة التصنيف الصينية	4. China Classification Society
٥.هيئة لويد الألمانية	5. Germanischer Lloyd
٦.هيئة التصنيف الكورية	6. Korean Register of Shipping
٧.هيئة التصنيف الهولندية	7. Maritime Register of Shipping
٨.هيئة التصنيف اليابانية	8. Nippon Kaiji Kyokai
٩. المكتب النرويجي	9. Norske Veritas
١٠. هيئة التصنيف الإيطالية	10. Registro Italiano

و قبل ٢٠٠١/١/١ كانت شركات التأمين لا تعتمد تصنيف السفن وقبولها درجة التصنيف إلا من قبل هذه الهيئات العشر وبخلافه كانت إما ترفض التأمين أو تستوفي قسطاً إضافياً على البضائع المشحونة على تلك السفن.

وبعد ٢٠٠١/١/١ صارت شركات التأمين تعتمد تصنيف السفن الذي يتم من قبل هيئة تصنيف السفن عضواً كاملاً أو عضواً مشاركاً في (الجمعية الدولية لهيئات تصنيف السفن) International Association of Classification Societies IACS أو (جمعية العلم الوطني)للسفن الساحلية للبلد.

وتعطى كل سفينة رمزاً معيناً من رموز التصنيف والتي نوضحها في أدناه:

+ يمنح هذا الرمز

١ للسفن الجديدة التي بنيت طبقاً لمواصفات هيئة التصنيف المشرفة على بنائها.

٢ ووجدت بالفحص النهائي أنها مطابقة للقواعد المعتمدة لدى الهيئة.

٣ أن الهيئة وافقت عليها.

١٠٠ يمنح هذا الرمز للسفن التي تعتبر صالحة للملاحة في أعالي البحار.

A يمنح هذا الرمز للسفن التي كانت قد بنيت بإشراف الهيئة أو أن الهيئة وافقت عليها وهي:

١- تمت صيانتها. ٢- وإنها في حالة كفاءة .

١ يمنح هذا الرمز للسفن التي لديها مخطاف أو معدات رباط ويكون:

١- طبقاً للقواعد. ٢- وفي حالة كفاءة .

وغالباً مايرد رمز التصنيف كاملاً (١A١٠٠+) أو (١A١٠٠).

اهتم المجتمع الدولي بشؤون الملاحة البحرية وكانت السفينة موضع الاهتمام الكبير بسبب أن٧٠٪ من الحمولة العالمية في نقل البضائع إلى مختلف بقاع العالم تتم بحراً ولذلك عقدت مؤتمرات عالمية كثيرة بخصوص الشؤون البحرية ومنها المؤتمر العالمي لسلامة الأرواح في البحار. وفي بحثه المتواصل اعتمد هذا المؤتمر الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار لعام ١٩٧٤ (international convention for safety of life at sea) في ١ /تشرين الثاني/ ١٩٧٤. وشملت عند إصدارها آنذاك ثمانية فصول وهي :

- الـــبـاب الأول :أحكام عامة
- الباب الثاني /٢: البناء – التقسيم الداخلي والاتزان والآلات والمنشآت الكهربائية.
- الباب الثاني /٢: الوقاية من الحرائق ، وكشفها وإخمادها .
- الباب الـثـالـث : أجهزة الإنقاذ وترتيباته.
- الباب الـرابـــع: الأجهزة التلغرافية والهاتفية اللاسلكية .
- الباب الخامس :سلامة الملاحة
- الباب الـسادس :نقـل الـحبـوب
- الباب الـسـابـع : نقل الـبـضـائـع الخطرة
- الباب الـثـامـن : السفن الذرية .

ويلاحظ من ذلك أن اتفاقية سولاس ١٩٧٤ وتعديلاتها التي تقع في (٤٦٧) صفحة كان جل إهتمامها ينصب على الجانب المادي .إلاأنه في عام١٩٨٠ اهتمت المنظمة البحرية الدولية(IMO) (international maritime organization) وهي إحدى وكالات الأمم المتحدة المتخصصة في دور محدد لها في تسهيل التعاون بين الحكومات في الشؤون الفنية المؤثرة في أعمال الملاحة البحرية الدولية كأعمال الملاحة ،والسلامة والسيطرة على التلوث البحري، اهتمت بوضع قواعد تخص الأعمال الإدارية الآمنة لقيادة السفينة ولمنع وقوع تلوث بحري فقامت بالبحث ودراسة مايتصل بالإدارة الرديئة في أعمال البحرية وتولت ترتيبها وتنظيم مستوياتها بعدما كشفت التحقيقات التي جرت في الحوادث البحرية عن ظهور أخطاء جسيمة يرجع منشؤها إلى سوء الإدارة في أعمال الملاحة البحرية.

وفي عام ١٩٨٧ م (أي بعد مرور سبع سنوات) اتخذت

الجمعية العمومية لمنظمة(IMO) قراراً رقم A .٥٩٦ بدعوة لجنة السلامة البحرية(Maritime Safety Committee) لتوليها العمل على تطوير قواعد إدارة الأعمال الملاحية للسفينة التي تتم على متنها وكذلك الأعمال الإدارية التي تجري في الموانىء وكانت هذه الدعوة محددة في ضمان العمل الإداري الآمن لعبارات النقل المتدحرج للركاب(Ro/Ro Passenger Ferries) وكذلك شمل التكليف للجنة فيما يتعلق بمنع التلوث وفي عام ١٩٨٩ (أي بعد مرور سنتين) أصدرت الجمعية العمومية لمنظمة(IMO) قرار(A.٦٨٠(١٧)) باقرار المدونة القانونية العالمية للإدارة الآمنة(ISM Code).

وفي عام ١٩٩١ (أي بعد سنتين) من اقرار المدونة (IMS Code) أعادت منظمة (IMO) تنقيح القواعد بقرارها المرقم ((١٧) A.٦٨٠) بصيغتها الحالية المعروفة باسم المدونة القانونية العالمية الخاصة بالعمليات الآمنة للسفن ولمنع التلوث البحري.
وفي عام ١٩٩٣ (أي بعد سنتين) من إعادة تنقيح القواعد جرى إقرار هذه المدونة من قبل منظمة (IMO) وأصبحت ملزمة وذلك بقرارها ((١٨) A.٧٤١) وبذلك أصبحت هذه المدونة القانونية العالمية للإدارة الآمنة للسفينة (ISM Code) تمثل القسم التاسع الذي أضيف جديداً في عام ١٩٩٣ إلى نصوص الاتفاقية الدولية لسلامة الأرواح في البحار (اتفاقية سولاس) .

وفي عام ١٩٩٥ (أي بعد مرور سنتين) من إقرار المدونة (ISM CODE) ومن خلال التطبيق العملي لأحكام المدونة (ISM Code) فيما يخص الاجراءات المتبعة في تحقيق صحة تنفيذ الشركة المالكة في تطبيقها على اليابسة وكذلك تلك المعمول بها على ظهر السفينة وتوثيقها مستندياً ،ظهرت الحاجة أمام الجمعية العمومية للمنظمة البحرية الدولية (منظمة IMO) إلى وضع ضوابط لتوحيد إجراءات تنفيذ المدونة (ISM Code) وبشكل خاص فيما يتعلق بالاتفاق على إصدار شهادات توثق صحة التزام الشركة المالكة أو مستغليها بأحكام المدونة (ISM Code) وفي ضوء ذلك تم إقرار قواعد تنفيذية للمدونة (ISM Code) وتعتمد هذه القواعد على ركنين أساسين ، وهما :

أولاً : تأكيد صحة أن (نظام الإدارة الآمنة SMS) المعتمد من قبل الشركة المالكة للسفينة أو مستغليها المسؤولة عن أعمال السفينة التي تتم من قبل الطاقم الإداري على اليابسة أو الأعمال التي تجري على ظهر السفينة تتم بالامتثال الى أحكام المدونة القانونية الدولية للإدارة الآمنة (ISM Code) .
ثانياً :إصدار والتحقق من صحة الشهادتين (DOC) و(SMC) بشكل دوري الشهادة الأولى وهي شهادة الامتثال (Document of compliance) يصدرها مكتب مدققي الإدارة الآمنة (Management Auditor Safety) للشركة المالكة للسفينة أو لمستغليها وبتكليف من الدولة التي ترفع السفينة علمها بتأكيد صحة امتثالها لمتطلبات المدونة القانونية العالمية للإدارة الآمنة (ISM Code) والشهادة الثانية شهادة الإدارة الآمنة (Safety Management Certificate SMC) يصدرها المكتب نفسه للسفينة تدل على أن الشركة المالكة وإدارة طاقم السفينة يعملون وفقاً لنظام الإدارة الآمنة (Safety Management System –SMS) .

هذان يمثلان أسس قواعد تنفيذ المدونة القانونية (ISM) الدولية . أما نظام الادارة الآمنة للسفينة (Management System –SMS Safety) المعتمد من قبل الشركة المالكة للسفينة أو مستغليها فإن كفاءة هذا النظام يعتمد على تطابقه مع الأهداف المرسومة للإدارة الآمنة على نحو عام.

يتبع...

نُغطّي...

تقدم شركة أدير للتأمين سورية- عضو في مجموعة بنك بيبلوس- جميع أنواع التأمين، بما فيها، التأمين على السيارات، التأمين ضد الحريق، السرقة، الحوادث العامة، المشاريع الهندسية و تأمين نقل البضائع و أجسام السفن. بالإضافة إلى برامج الإستشفاء، التأمين على الحياة، الخدم، السفر والحوادث الشخصية، بهدف تلبية إحتياجات كافة شرائح المجتمع السوري أفراداً و مؤسسات.

أدير
للتأمين
سورية

شركة أدونيس للتأمين - سورية (أدير) المساهمة. بناء رقم ٢٨، شارع المهدي بن بركة، أبو رمّانة، دمشق
صندوق بريد رقم ٣٣٥٠٩ دمشق، الجمهورية العربية السورية - تلفون: ٩٦٣ ١١ ٣٣٤٤١٧٧ - فاكس: ٩٦٣ ١١ ٣٣٤٤٣٢٤
البريد الإلكتروني: adirsyria@adirinsurance.com - الموقع الإلكتروني: www.adirinsurance.com

الزاوية القانونية

بقلم المحامي ياسر حميدان
المستشار القانوني للاتحاد السوري لشركات التأمين

قضايا التأمين أمام المحاكم

تغصُ بها المحاكم ... البدائل الحضارية لآليات النظر في قضايا التأمين

إنها الشغل الشاغل للمحاكم باختلاف درجاتها.. إنها الشغل الشاغل للقضاة ..الشغل الشاغل لبعض المحامين ..

إنها تشغل المتقاضين سواء كانت شركات التأمين أو المتضررين أو أي جهة ذات علاقة بعقد التأمين.. **إنها قضايا التأمين..**

ملف خاص

باتت قضايا التأمين أو قضايا التعويضات كما تسمى في بعض البلاد ، تشكل جزءاً مهماً جداً لإشغال أروقة المحاكم بالعديد من القضايا التي باتت في معظم أوقاتها تتفرغ لها ولكن بأدوات ووسائل غير عصرية لكون قوانين الأصول التي تضبط الإجراءات في عمل المحاكم لا تراعي خصوصية قضايا التأمين وهي بحاجة إلى هيكلة جديدة تترافق مع تطور العصر والتبدلات الحضارية التي طرأت وخصوصاً أننا دخلنا اليوم في عصر الاتصالات الرقمية الحديثة فالجالس في بيته في دمشق يمكن أن يحاور ويجتمع ويتفاوض ويبيع ويشتري مع أي شخص آخر في اليابان أو أمريكا ، وفي بعض البلدان أصبح بإمكان المحامي أن يحضر الجلسات ويقدم المرافعات بواسطة الانترنت.

هذه التبدلات التي لم تصب قوانين الأصول والاجراءات رغم النهضة التشريعية التي شهدها بلدنا الحبيب سورية منذ عشر سنوات ما زالت تؤثر في معظمها على مسيرة الدعاوى أمام القضاء.

فلو أمسكنا بسجلات أساس المحاكم البدائية المدنية أو الجزائية لوجدنا أن القضايا التأمينية سواء كانت شركات التأمين مدعية أم مدعى عليها وسواء كانت بطلب التعويض عن أضرار مادية أو جسدية أو قضايا رجوع شركات التأمين على المتسبب أو خلافها تشكل نسبة لا يستهان بها من مجموع القضايا المنظورة أمامها ، ولو ألقينا نظرة على سجلات محكمة النقض في الغرف المدنية الناظرة بالمبالغ والتعويضات عن الأضرار سواء كانت مادية أو جسدية ، نجد أن نسبة القضايا التأمينية المنظورة أمام أكثر من أربع غرف مدنية في محكمة النقض تختص بالتعويضات لا تقل عن ٧٠٪ ، وكذلك الأمر أمام الغرف الجنحية في محكمة النقض.

ضمن هذه الظروف أصبحت قضايا التامين الشغل الشاغل للمحاكم وأروقتها ، ومعظم القضايا هي بسبب الاضرار الناتجة عن حوادث السير المتنامية والمتزايدة..

هنا ، وبعد هذا العرض ، لا بدّ من أن نوضح بأن معظم القضايا المثارة على شركات التأمين هي

بطلب التعويض عن الأضرار المادية أو الجسدية التي لحقت بالمتضرر جراء حادث سير أو استرداد مبلغ تم دفعه من قبل المؤمن بشكل مباشر للمتضرر دون أن تتدخل شركة التأمين ، أما معظم القضايا المثارة من قبل شركات التأمين فهي قضايا الرجوع على المتسبب بالحادث أو المؤمن نتيجة وجود خطأ ما أو مخالفة ما لشرط من شروط عقد التأمين..

هنا وفي ظل هذا الجمع من قضايا التأمين لا بد من أن نلقي نظرة سريعة على أهم مطالب المتضررين وهي إلزام شركة التأمين بالتعويض لها عن الضرر الذي لحق بها وذلك استناداً لعقد تأمين صحيح ويضمن مثل هذا النوع من الأضرار التي لحقت بالمدعي.

هنا ، لا بد من أن نقترح جملة من الحلول للتخفيف من المعاناة المشتركة للمحاكم وشركات التأمين والمتضررين وكل من له علاقة بقضية تأمينية :

١- ضرورة استحداث هيئة وطنية للخبراء المحلفين :

بعد إقامة الدعوى وتبليغ الأطراف وثبوت مسؤولية شركة التأمين بموجب عقد التأمين المبرز أمامها ، غالباً ما تقوم المحكمة بتقرير إجراء الخبرة الفنية لتحديد مسؤولية الأطراف عن الحادث أو لتقدير الأضرار اللاحقة بالمركبة المتضررة وأجور إصلاحها ، وإما الخبرة الطبية لتحديد الإصابة ومقدار العجز ونسبة التعطل عن العمل وبيان الأضرار اللاحقة بالمصاب أو المتضرر.

هنا الطامة الكبرى ، فأي دعوى تستدعي العودة إلى رأي خبير وتوضيح مسألة فنية معينة ، تبنى نتائجها على تقرير الخبرة، ورغم أن الخبرة غير ملزمة للمحكمة وقابلة للمناقشة والإعادة ، لكن غالباً ما يتم الأخذ بها، وخصوصاً في قضايا تعويض حوادث السير ، إذ إن الخبرة الفنية تجري على وثائق الدعوى بعد شهور إن لم يكن سنوات على وقوع الحادث وغالباً ما يأتي التقدير افتراضياً غير دقيق تماماً لأن الخبير ومهما حاول أن يراعي الظروف والوقائع فهو سيبقى بعيداً كلّ البعد عن واقع الحادث وظروفه بعد شهور أو سنوات أحياناً.

لذلك ، لا بد من مناشدة للجهات الرسمية المعنية خصوصاً وزارة الداخلية ووزارة العدل وهيئة الإشراف على التأمين والاتحاد السوري لشركات التأمين ، وحفظاً لحقوق الأطراف من أجل وضع التشريع اللازم لتوضيح الأطر والآليات اللازمة لتشكيل هيئة وطنية للخبراء المحلفين مهمتها توفير وتنظيم مهمات الخبراء المحلفين للكشف على الحوادث فور وقوعها سواء كانت حوادث سير أو حريقاً أو سرقة أو أي حادث يستدعي عند وقوعه حضور قوى الأمن والشرطة للتحقيق فيه والتثبت من تفاصيله وتحميل المسؤوليات للمتسببين فيه ، هذه الهيئة تكون متخصصة لأنها تضم مجموعة من أهم الخبراء المحلفين المشهود لهم بالخبرة والحياد والنزاهة ، بحيث يقومون بإجراء الكشف على الحوادث فور وقوعها وتحميل المسؤوليات وتقدير الأضرار اللاحقة بكلّ الأطراف المتضررة ، وبحيث يتم نسج هذا التقرير بشكل محايد ونزيه وعلمي ومنطقي مرفقاً بالصور والرسوم المثبتة والموثقة لظروف ووقائع الحادث وبحيث يغدو صدور هذا التقرير بمثابة الوثيقة المحصنة لكونها بالتأكيد سوف ترضي جميع الأطراف ولن تسمح لأي لبس أو غموض أو شك أن يتسلل إلى القلوب.

وفي حال كانت الضوابط محكمة فإن هذه الهيئة سوف تكون بالتأكيد ضمانة لجميع الأطراف وسبيلاً لتخفيف لجوء المتضررين إلى القضاء ، والمتضرر سوف يرضى بتقديرها ويلجأ للشركة الضامنة لقبض تعويضه المقدر دون اللجوء للدعوى، وفي حال عدم قناعته بتقدير الشركة للمبلغ بناءً على هذا التقرير فسوف يكون لديه وثيقة مهمة أمام القضاء من لجنة متخصصة توفر له الوقت والجهد في تحصيل حقوقه وتخفف من مراحل وإجراءات التقاضي وبالنتيجة تخفف من أعباء المحاكم..

٢- ضرورة استحداث محاكم متخصصة بالتأمين ولها أصولها الخاصة :

وفي حال عدم قناعة أي من الأطراف بتعويض الشركة المقدر بناء على تقرير هيئة الخبراء المحلفين ، وعند اللجوء للمحاكم لا بدّ للأصول المتبعة فيها من أن تكون موجزة وميسرة للمتقاضين ، فليس من المعقول أن يطول أمد التقاضي لأكثر من خمس سنوات..

ـــ هنا ، وكما يوجد في بعض الدول بعض المحاكم المتخصصة بالاستثمار والتجارة والتأمين، فلا بد أن يتوفر في بلادنا تشريع حديث يراعي تطورات العصر يستحدث بموجبه محاكم متخصصة للنظر في قضايا التأمين على اختلافها سواء كانت الشركات مدعية أو مدعى عليها تخضع لجملة من الشروط الميسرة والمبسطة والمحكمة ، وبحيث تصدر أحكامها بالطرق المستعجلة وخلال أيام أو شهر أو شهرين لا كما هو متبع حالياً لسنوات وسنوات..

٣- وجود هيئات تحكيمية للنظر بقضايا التأمين :

أيضاً يمكن أن تتوفر هيئات تحكيمية تنظر بقضايا التأمين بشكلٍ عاجل وبعيداً عن إجراءات التقاضي المطولة والأصول المتبعة وبحيث يكون قرار لجنة التحكيم نافذاً ومبرماً..

فالتأمين وجد في الأصل من أجل ضمان حقوق المؤمن وتعويض المتضرر أو المستفيد من عقد التأمين ولكن لا بد لتوفير هذه الحماية من وجود ضوابط محكمة تحكم عمل كلّ من الشركات وجميع الأطراف وتكون محمية بنصوص تشريعية آمرة تراعي الفترة الزمنية والتطورات المتلاحقة التي يشهدها عصرنا ، إذ إنه وفي حال اللجوء للقضاء فإن أي تأخير في الحصول على حكم قضائي ملائم سوف يستبعد من هذا الحكم ظروف العدالة ، لأن الأدلة تميل إلى الزوال وتتضاءل فرصة الحصول عليها مع مرور الزمن ، وفي حال الحصول عليها فلن تكون مقنعة ، وهنا لا بدّ من وقفة واحدة للجهات المعنية لأن أي تشريع حديث يهتم بقضايا التأمين سوف يكفل بالضرورة تخفيف الآلام عن المتضررين وسوف يخفف الأعباء عن المحاكم لكون قضايا التأمين سوف تفسح المجال لوجود قضاة ينظرون بالقضايا الأخرى أمامهم بطريقة أكثر عدلاً للمتقاضين تتوفر فيها أجواء من الراحة وبحيث لا يكون فيه الكم على حساب الكيف.

هل تعلم

- هل تعلم أن التأمين الإسلامي يقوم على مبدأ التعاون والتكافل .
- هل تعلم أن جميع أعمال شركة التأمين الإسلامي تخضع لتطبيق هيئة رقابة شرعية .
- هل تعلم أن الأرباح في التأمين التكافلي أو مايسمى الفائض لايعود إلى شركة التأمين بل يعود إلى مجموع المؤمنين.
- هل تعلم أن أول شركة تأمين تكافلي خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية في سورية هي شركة العقيلة للتأمين التكافلي.
- هل تعلم أن أول شركة تأمين تكافلي خاضعة لأحكام الشريعة الإسلامية في فلسطين هي شركةالتكافل الفلسطينية.
- هل تعلم أن أول شركة تأمين تكافلي في بريطانية سميت باسم « سلام حلال » .

سؤال وجواب

ما التأمين؟

التأمين ضروري وحيوي لحماية الأفراد و المجموعات من المخاطر التي قد يتعرضون لها ... فهو عملية تعاونية فعالة لمجابهة الأخطار التى يتعرض لها الإنسان فى شخصه أو ممتلكاته عن طريق نقل عبء هذا الخطر إلى شركة التأمين التى تصرف مبلغ التأمين فى حالة وقوع الخطر مقابل مبلغ بسيط لا يتناسب مع حجم هذا الخطر وهو ما يسمى قسط التأمين.

ما أنواع الأخطار؟

طوال حياتنا نحن معرضون لأخطار مختلفة منها : ما يتعرض له الأفراد مثل سوء الحالة الصحية، الوفاة، بلوغ سن التقاعد. ومنها : ماتتعرض لها الممتلكات مثل حوادث السرقة، الحريق، التدمير. وأيضاً أخطار المسؤولية المدنية (وهي الأخطار التى تصيب الغير فى شخصه أو ممتلكاته ويكون الفرد مسئولاً عنها أمام القانون).

لماذا يلجأ الفرد للتأمين؟

لأن التأمين وسيلة لحمايتك من الأضرار والخسائر الناتجة من المخاطر التى تتعرض لها عن طريق نقل تأثير تلك الأخطار إلى شركة التأمين.

ما أنواع التأمين:

التأمين على ثلاثة أنواع:

الأول: التأمين التبادليّ. وتقوم به مجموعة من الأفراد أو الجمعيات لتعويض الأضرار التي تَلْحَق ببعضهم.

الثاني: التأمين الاجتماعيّ. وهو تأمين مَن يعتمدون في حياتهم على كسب عملهم من الأخطار التي يتعرضون لها، ويقوم على أساس فكرة التكافل الاجتماعيّ، وتقوم به الدولة.

الثالث: التأمين التجاريّ. وتقوم به شركات مساهمة تُنشأ لهذا الغرض.

كيف يمكنني شراء بوليصة التأمين؟

يمكنك الاتصال بالشركة التي سوف تحدد مسؤولاً يتحدث معك ويحدد متطلبات التأمين الخاصة بك، ثم يساعدك على شراء بوليصة التأمين المناسبة. ولا تحتسب أي تكلفة مقابل هذه الخدمة ولا يوجد ثمة التزام لشراء البوليصة.

ما عقد التأمين؟

عقد تلتزم شركة التأمين بمقتضاه أن تؤدي إلى المؤمن عليه أو إلى المستفيد الذي عقد التأمين لصالحه مبلغا من المال أو أي تعويض مالي آخر في حالة وقوع الخطر المؤمن عليه والمبين في العقد وذلك نظير أقساط أو دفعات مالية أخرى يؤديها المؤمن عليه لشركة التأمين.

ما قسط التأمين؟

وهو القسط الذي يلتزم بسداده المؤمن عليه كما هو وارد بالعقد لاستمرار عقد التأمين واستمرار تعهد شركة التأمين بدفع مبلغ التأمين عند تحقق الخطر المؤمن ضده.

ما مبلغ التأمين؟

بمقتضى عقد التأمين تلتزم شركة التأمين بأن تدفع للمؤمن عليه أو للمستفيد الذي يعينه مبلغ التأمين عند وقوع الخطر أو الحادث المؤمن منه مقابل الأقساط التي يدفعها المؤمن عليه.

ما تأمين السيارات؟

• هناك نوعان من تأمين السيارات:

تأمين السيارات الإلزامي

وهو تأمين المسؤولية المدنية تجاه الغير والتي تصيبه في شخصه بسبب حوادث السيارات ويعتبر بمقتضى قانون السير تأميناً إلزامياً واجباً على جميع مالكي السيارات وشرطاً أساسياً لاستخراج رخصة السيارة.

تأمين السيارات الشامل

وهو تأمين اختياري وبه تتعهد الشركة في حالة وقوع حادث بتعويض المؤمن له عن الأضرار الناتجة عن الهلاك أو التلف الذي يصيب السيارة وملحقاتها كما يتعهد المؤمن في نطاق الشرط الخاص بتحديد المسؤولية المدنية قبل الغير بتعويض المؤمن له عن كافة المبالغ التى يلتزم دفعها للغير فى حالة تحقق الحادث مضافا إليها المصاريف القضائية وأتعاب المحاماة وذلك بصفة تعويض.

ماذا أفعل إذا تعرضت لحادث مروري ؟

١- اتصل بالمرور فوراً.

٢- احرص على إبقاء سيارتك وسيارة الغير في وضع يتيح لرجل المرور التعرف على المتسبب في الحادث بشكل سليم.

٣- سجل بيانات سيارة الطرف الآخر.

٤- احرص على الحصول على تقرير المرور عن الحادث.

٥- اتصل بالشركة بشكل فوري.

٦- استكمل المستندات الخاصة بالمطالبة.

٧- قدم المطالبة إلى الشركة في أسرع وقت.

ما الخسائر التي يغطيها تأمين الحريق وما أهميته؟

يغطي تأمين الحريق الخسائر الناتجة عن خطر الحريق بشرط اشتعال النار فيها،

وخطر الصواعق، وخطر الانفجار الناتج عن الغاز الطبيعي أو البوتاجاز المستعمل للأغراض المنزلية في المساكن الخاصة، وكذا خطر الاشتعال الذاتي.

ما أهم مسببات الحريق؟

• إن الإهمال عموماً هو السبب الرئيسي للحريق .. ومن أمثلة ذلك ما يلي :

- الإهمال في إلقاء أعقاب السجائر وأعواد الكبريت و خاصة في الأماكن التي توجد بها مواد قابلة للاشتعال.

- الإهمال في العناية بالأسلاك والأجهزة الكهربائية ما يحدث شرراً ينتج عنه حريق.

- عدم تنفيذ تعليمات الأمن.

- الاشتعال الذاتي عندما يكون التخزين غير سليم تشتعل المحتويات ذاتياً في بعض

أنواع البضائع مثل السكر والفحم والتبن والقطن نتيجة عوامل كيميائية ينتج عنها تفاعل حراري يُنتج حريقاً.

- قد ينتج الحريق من خطر الأشياء المجاورة والملاصقة مثل محطة بنزين أو مخزن بوتاجاز أو امتداد الحريق من مرآب سيارات إلى بناء مجاور أو عن عربة مشتعلة تحمل مواد ملتهبة.

ما دور العميل عند وقوع حادث حريق (لا قدر الله)؟

• يلتزم العميل بمجرد وقوع حادث حريق ينتج عنه خسائر بعمل الآتي:

- إبلاغ شركة التأمين فوراً بتاريخ وقوع الحادث ويجب أن يكون الحادث واقعاً خلال مدة سريان التأمين كما يذكر سبب الحادث وظروفه.
- إبلاغ جهات الأمن فوراً أو بمجرد علمه.
- تقديم بيان تفصيلي عن كافة الخسائر والأضرار التي نشأت عن الحادث.
- تقديم بيان بقيمة الأشياء وقت وقوع الحادث دون إضافة أو ربح.
- تقديم المستندات فور طلبها مثل الفواتير ..المقايسات .. الدفاتر .. الإيصالات .. والسجلات .. أو أي طريقة سليمة تؤدي إلى تقدير الخسائر والموجودات وقت الحادث.
- تقديم التأمينات سارية المفعول لدى شركات التأمين الأخرى التي أبرمت على نفس هذه الأشياء كلها أو بعضها والتي أصابها الحادث.

وإذا لم يقم المؤمن له بالالتزامات المنصوص عليها أو تأخر في القيام بها سقط حقه في أي تعويض بمقتضى وثيقة الحريق ما لم يكن تأخره لعذر مقبول.

كيفية سداد الأقساط؟

تسدد بالمركز الرئيسي للشركة أو في فروعها في المواعيد المحددة بالوثيقة مقابل إيصالات رسمية تصدرها الشركة.

YOU DON'T HAVE TO BE AFRAID

SKIC
الشركة السورية الكويتية للتأمين
Syrian Kuwaiti insurance co.

تأمين السيارات
تأمين النقل
تأمين الحريق و الممتلكات
التأمين الهندسي
تأمين الحوادث العامة
تأمين المسؤولية
تأمين الحياة و التأمين الصحي

دمشق : أبو رمانة هاتف: 3328060 / 9276 (11-963+) - فاكس: 3328062 (11-963+)
حلب - هاتف: 2262640 / 9276 (21-963+) - فاكس: 2262650 (21-963+)
حمص - هاتف: 2454630 / 9276 (31-963+) - فاكس: 2454631 (31-963+)
اللاذقية - هاتف: 479403 (41-963+) - فاكس: 479404 (41-963+)

مسابقة العدد

١- قام أحمد بشراء شحنة من المعدات الإلكترونية من الصين وقام بشحن هذه المعدات إلى دمشق بعد أن حصل على عقد تأمين بموجب شروط Clause –A-، لم يخبر شركة التأمين بعدم كفاءة ميناء الشحن وأثناء عملية الشحن على ظهر السفينة تعرضت هذه المعدات للضرر.

هل ستقوم شركة التأمين بتعويض أحمد عن هذه الأضرار بسبب عدم إدلائه بهذه الحقيقة؟

٢- أثناء مرور سفينة محملة بالرز بعاصفة طلب كابتن السفينة إغلاق جميع فتحات التهوية منعاً لتسرب مياه البحر حيث أدى إغلاق هذه الفتحات إلى منع التهوية والذي أدى بدوره لضرر كمية الرز بالكامل.
إذا كان المؤمن له قد حصل على عقد تأمين بموجب شروط Clause –C-.

فهل ستعوض شركة التأمين عن ضرر شحنة الرز؟

الرابح في المسابقة الأولى - العدد السابق

كابي كورية - القامشلي : 60 $

محمد الركابي - دمشق : 40 $

للمشاركة نرجو إرسال الإجابة إلى البريد الالكتروني info@sif-sy.org

أو رقم الفاكس ٠١١٣١١٨٨٦٠

ملاحظة : كل إجابة لاتحمل تعليلاً بسيطاً تعتبر غير مقبولة

مصطلحات في عالم التأمين

CONTRACT OF MARINE INSURANCE

عقد التأمين البحري

عقد يتعهد المؤمن بمقتضاه بتعويض المؤمن له بالحدود المتفق عليها في حال وقوع خسارة بحرية.ويبرم عقد التأمين عند قيام المكتتب بالتوقيع على قسيمة التأمين (كما هو العرف في سوق لندن) او عند قبول المكتتب طلب التأمين مؤشراً بذلك على الطلب. وعقد التأمين البحري هو أحد العقود القليلة التي يجب أن تكون مكتوبة إذ يصح أن يكون العقد شفوياً في غالب الأحيان.

GROUP LIFE INSURANCE

تأمين الحياة الجماعي

تأمين الحياة الذي يغطي مجموعة من الأشخاص بعكس تأمين الحياة الفردي الذي يبرم لتغطية حياة شخص واحد.

FRAUD

تدليس، غش، احتيال

يصبح عقد التأمين لاغياً إذا انطوت أفعال المؤمن له على غش أو تزوير. ولا يرد له القسط في هذه الحالة.

SPREADING THE RISK

توزيع الخطر

أحد المبادئ التي يقوم على أساسها التأمين. ويهدف مبدأ توزيع الخطر الى تقليل الأثر المالي للخسارة على الأفراد أو المؤسسات عن طريق توزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من المؤمنين أو المعيدين. ولا يمكن اعتبار المؤمن الذي يحتفظ بكامل الخطر لنفسه مؤمناً حكيماً من وجهة النظر التأمينية، لأنه إن فعل ذلك فإنما يزيد بعمله هذا من احتمال تعرضه للخسارة التي قد تؤدي إلى زعزعة مركزه المالي بدلاً من تعزيزه. ويتم توزيع الخطر تأمينياً عن طريق إعادة التأمين سواء كانت اعادة تأمين إتفاقي أو اختياري.

LIABILITY OF THE ASSURED

مسؤولية المؤمن له

لا تغطي وثيقة التأمين البحري القياسية مسؤولية المؤمن له تجاه الغير. ولكن يطلب من المؤمن توسيع غطاء الوثيقة لتغطية المسؤولية الي قد تترتب على المؤمن له تجاه شخص آخر أثناء المغامرة البحرية. ويكون مقياس التعويض في حال تغطية هذه المسؤولية هو المبلغ الكلي الذي يدفعه المؤمن له عن المسؤولية مالم تنص الوثيقة على حد أقصى للمسؤولية القابلة للتعويض. وعادة ما ينص في جدول الوثيقة على حد أقصى للمسؤولية.

ملتقى دمشق التأميني الرابع

ظلال الأزمة المالية تحاصر محاور الجلسات

برعاية وزارة المالية يقيم الاتحاد السوري لشركات التأمين وبالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين وبإشراف هيئة الإشراف على التأمين (سورية) فعاليات / ملتقى دمشق التأميني الرابع/ الذي سيعقد في فندق شيراتون دمشق بتاريخ ٥ – ٦ / ٤ /٢٠٠٩

وسيناقش الملتقى خلال جلساته التي ستعقد على شكل حوار مفتوح محاور هامة وهي :

- دور الهيئات الرقابية في ظل الأزمة المالية العالمية
- الواقع الراهن لسوق التأمين العربية
- الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على قطاع التأمين العربي
- دور وسيط ووكيل التأمين وإعادة التأمين
- إعادة التأمين في ضوء منعكسات الأزمة المالية العالمية

وأفاد الأستاذ سليمان الحسن رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين / أنه سيشارك في هذه الجلسات نخبة من المختصين وصناع القرار في قطاع التأمين وإعادة التأمين من الاتحاد العام العربي للتأمين - هيئة التأمين الأردنية - شركة مصر للتأمين - الاتحاد السوري لشركات التأمين - هيئة الإشراف على التأمين السورية – الشركة السعودية لإعادة التأمين - شركة ترست للتأمين الأردنية - مجموعة سوليدرتي البحرينية - شركة أبو ظبي للتأمين التكافلي الإماراتية - جمعية شركات الضمان اللبنانية - لوكتون البريطانية – ناسكو الفرنسية - مجموعة أريج لإعادة التأمين البحرينية – سويس ري السويسرية – ميونخ ري الألمانية /

كما ساهمت مجموعة من الشركات السورية بدعم الملتقى من خلال رعاية فعالياته (المؤسسة العامة السورية للتأمين – الوطنية للتأمين – المتحدة للتأمين – العقيلة للتأمين التكافلي – شركة الاتحاد التعاوني للتأمين – شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين - شركة التأمين العربية - سورية) .

وأضاف الحسن لقد قمنا بتوجيه الدعوات إلى جميع الشركات السورية والعربية والأجنبية وكبرى شركات إعادة التأمين العالمية لاستقطاب مشاركات أكثر شمولاً وتنوعاً بما يغني الملتقى في دورته الرابعة ويزيد من فاعليته وأهميته.

برعايـــــة وزارة المالـيـــــة

الاتحاد الســـوري لشركات التأميـــن

وبالتعاون مع الاتحاد العام العربي للتأمين

وبإشراف هيئة الإشـــراف على التـأمين

4th Damascus Insurance Forum

ملتقى دمشق التأميني الرابع

٥ - ٦ / ٤ / ٢٠٠٩

فنـدق شيـراتـون دمشـق

سيناقش الملتقى خلال يومين المحاور الرئيسية التالية:

- الواقع الراهن لسوق التأمين العربية و السورية
- الأزمة المالية العالمية وتأثيرها على قطاع التأمين العربي
- دور الهيئات الرقابية في ظل الأزمة المالية العالمية
- دور وسيط ووكيل التأمين وإعادة التأمين
- إعادة التأمين في ضوء منعكاسات الأزمة المالية العالمية

Diamond Sponsors

السورية العربية للتأمين ش.م.م مجموعة عوده

المؤسسة العامة السورية للتأمين

الشركة الوطنية للتأمين National Insurance Co.

Platinum Sponsor

UIC المتحدة للتأمين ش.م.م UNITED INSURANCE COMPANY

Gala Lunch Sponsor 1st Day

العقيلة Al-Aqeelah Takaful Insurance

Gala Lunch Sponsor 2nd Day

الاتحاد التعاوني

Reception Sponsor

ARAB UNION RENSURANCE CO. شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين

Media Sponsor

التأمين والمعرفة

Media Partners

SYRIA Steps — البيان — التقنية Technical Newspaper — الاقتصادي

سام تايمز — SYRIA BOURSE — Syriaface — The Syria Report — الكشف الاقتصادي — إعلان

للاشتراك والاستعلام:

السلام للمؤتمرات

Tel.:+963 11 3342771
Fax: +963 11 3342770
www.alsalam.co.sy
alsalam2@mail.sy

أخبار التأمين

ثاني شركة تكافلية
إطلاق خدمات السورية – الإسلامية في السوق المحلية

أطلقت الشركة الإسلامية السورية للتأمين الإسلامي أعمالها في كل من دمشق وحلب كشركة مساهمة مغفلة (مغلقة) للتأمين الإسلامي في السوق السورية .

وأوضح الدكتور يوسف النعمة رئيس مجلس الإدارة بأن الشركة الإسلامية السورية للتأمين الإسلامي تعمل وفق نظام التأمين الإسلامي الذي يرسخ قيم التعاون والتكافل في مواجهة الأخطار للمؤمنين وليصبحوا شركاء حقيقيين في العمل . كما ستقوم بمختلف أعمال التأمين وفقاً للضوابط والحدود والشروط التي تحددها هيئة الإشراف على التأمين وبما لا يخالف مبادئ الشريعة ، حيث تطمح الشركة إلى الاقتراب وملامسة الحاجات التأمينية للمواطنين السوريين والهيئات والمؤسسات والشركات.

وأكد أن إطلاق الشركة الجديدة سيولد المزيد من القناعة والمزيد من الرغبة بتعزيز التواجد في السوق السورية سواء في مجال التأمين والبنوك أو في مجالات أخرى، مشيراً إلى أن الانطلاقة الواثقة والنمو المطمئن الذي يشهده الاقتصاد السوري يعد بالمزيد من الفرص والاستثمارات التي ستكون موضوع تعاون بناء وإيجابي بين السوريين والقطريين.

أما عن الخدمات التأمينية التي تقدمها الشركة فتشمل :

- تأمينات الحريق والتأمينات العامة والتأمين الهندسي
- التأمين الصحي وتأمينات الحياة
- التأمين البحري
- تأمين المركبات

كير كارد تطلق خدماتها في السوق السورية

أقيم حفل افتتاح شركة كير كارد لإدارة النفقات الصحية وذلك يوم الثلاثاء الموافق ٢٠٠٨/١٢/٢٣ في فندق الشيراتون قاعة أمية.

بحضور د.عبد الحميد قوتلي نقيب الأطباء ود.عبد الرحمن العطار رئيس منظمة الهلال الأحمر في سورية ومديري مشاف ومديري شركات التأمين والسيد عبد الغني العطار رئيس مجلس الإدارة والسيد محمد سعد الدين المدير الإقليمي للشركة ود. إياد داود المدير العام لشركة كير كارد في سورية ونخبة من الاطباء من كافة الاختصاصات والشخصيات الطبية المعروفة.

ابتدأ الحفل بكلمة افتتاحية للسيد عبد الغني العطار تضمنت تعريفاً بالشركة ومجال عملها وأهميتها بسوق التأمين حاليا ثم انتقلت الكلمة للسيد محمد سعد الدين فقدم لمحة عن تاريخ الشركة وتأسيسها وفروعها بالشرق الأوسط والمصاعب التي تواجه قطاع التأمين بشكل عام والصحي خاصة بسبب حداثته وقلة الوعي بأهميته وتم اقتراح آلية لعملية توحيد الإجراءات والتنظيم بين شركات التأمين تحت مظلة هيئة الإشراف على التأمين ومن ثم أجاب عن الأسئلة المطروحة من قبل الحضور والتي لم تخلُ من بعض التخوف والحذر وتمت الإجابة بمنتهى الشفافية والموضوعية وطمأنتهم بأن وضع الأسس السليمة وبناء الثقة العميقة من أهم استراتيجيات الشركة والتي ستلمس فعليا وعلى أرض الواقع من خلال التعامل القريب ، ومن ثم توجه الحضور لتناول العشاء بهذه المناسبة.

الإسلامية السورية للتأمين
Syrian Islamic Insurance

نحيطك بالأمان

يقوم **التأمين الإسلامي** على أسس ومبادئ **التأمين التكافلي** وليس على مبدأ الربح كأساس، حيث يتعاون المشتركون فيما بينهم على تعويض أي فرد منهم تعرض للضرر، على أن يستعيدوا الفائض من عمليات التأمين نقداً، كل حسب قيمة القسط التأميني الذي دفعه، وذلك بإشراف **رقابة إسلامية** تمثلها هيئة الرقابة الشرعية.

ومن خلال سعيها لتطبيق تلك المبادئ والالتزام بها، يسر **الشركة الإسلامية السورية للتأمين** أن تقدم باقة متنوعة من خدمات **التأمين التكافلي** تشمل:

- **تأمين المركبات**
- **التأمين البحري**
- **تأمينات الحريق - التأمينات العامة - التأمين الهندسي**
- **التأمين الصحي وتأمينات الحياة التكافلية**

المركز الرئيسي دمشق:
هاتف: ١ / ٣٣٥٠ ٣٣٥ ١١ ٩٦٣+
فاكس: ٦٢٠٢ ٢٢٣ ١١ ٩٦٣+
موبايل: ٣٣٥ ٣٣٥ ٩٣٢ ٩٦٣+

فرع حلب:
هاتف: ٥ / ٠١٦٤ ٢٦٣ ٢١ ٩٦٣+
فاكس: ٠٥٧٨ ٢٦٣ ٢١ ٩٦٣+
موبايل: ٠٠٠ ١١٢ ٩٩٢ ٩٦٣+

البريد الإلكتروني: info@siic.sy • الموقع الإلكتروني: www.siic.sy

الاتحاد يحفز رؤساء ... مراكز التأمين الحدودي

في إطار متابعة الاتحاد السوري لشركات التأمين لآليات العمل في مراكز التأمين الحدودي وضمان سير الأمور على أكمل وجه وبشكل منظم ، عُقد في مقر الاتحاد اجتماع برئاسة الأمين العام للاتحاد وبحضور المعنيين ورؤساء مراكز التأمين الحدودي.

تمت خلال الاجتماع مناقشة المشاكل التي يتعرض لها المراكز وإيجاد الحلول التي تصادف العاملين بالمراكز الحدودية، وبنهاية الاجتماع تم التأكيد على مكافآت لرؤساء المراكز نتيجة جهودهم المبذولة في المحافظة على الرقي الدائم في العمل، وقد شكر رؤساء المراكز الحدودية الإدارة على مدى فعالية ودور الإدارة في إنجاح هذا المشروع وذلك من خلال عملية التنظيم والمتابعة والمراقبة التامة وفي نهاية الاجتماع أكد السيد الأمين العام للمدير التنفيذي والمشرف العام إنهاء المشاكل التي قد تتواجد بالمراكز الحدودية وذلك خلال مدة وجيزة جداً .

اطمأن على العلاقة الجيدة بين الاتحاد والهيئة

الحسين يبارك مجمعات التأمين

ترأس الدكتور محمد الحسين وزير المالية اجتماعاً لاتحاد الشركات السورية للتأمين يوم الإثنين ٢٠٠٨/١٢/١ حيث أكد الحسين من خلاله على دور الاتحاد الهام في القرارات الصادرة عن الهيئة كممثل لشركات التأمين بهدف تنظيم سوق التأمين بشكل أفضل وأن التغيير الحاصل في إدارة هيئة الإشراف على التأمين هو تغيير طبيعي فالدكتور عبود أدى المهمة الموكلة إليه وهذا التغيير لن يكون انحيازاً لأي شركة على حساب شركة أخرى لأن العلاقة بين مجلس إدارة الاتحاد والهيئة هي علاقة إيجابية ولن نستغني عن دور الاتحاد لتبني أي اقتراح من شأنه خدمة سوق التأمين السورية ويجب أن تتعدد اللقاءات فالهيئة هي جهة إشرافية ورقابية ولكن الاتحاد وشركات التأمين تتابع تطورات السوق السوري بشكل مباشر وتقدم مقترحات تسهم بتطوير السوق وهذه الرسالة يجب أن تصل بشكل واضح.

وعن مجمعات التأمين الإلزامي الحدودي والذي قام الاتحاد السوري بتنفيذها قال الحسين إن الآراء الواردة هي آراء إيجابية بشكل عام وإن كافة الأمور مفتوحة باتجاه المناقشة لأن هذه المناقشة لمصلحة الاقتصاد وتطوير عمل ونظام هذه المجمعات.

وعن الإساءات التي تحدث من قبل بعض الشركات قال الحسين: سوف تواجه بشكل حازم وسيتم تطبيق الأنظمة والقوانين الصادرة بهذا الخصوص.

وبعد ذلك عرض الاتحاد الدراسة المقترحة لإنشاء مجمعات للتأمين الإلزامي في مديريات النقل ليتم إدراجه على جدول أعمال مجلس إدارة الهيئة القادم لاتخاذ القرار المناسب بهدف إنهاء حالة الفوضى السائدة حالياً.

ثم ناقش السادة أعضاء المجلس بعضاً من القرارات الصادرة عن الهيئة المتعلق بهامش الملاءة والقرار المتعلق بنظام الحوكمة المؤسساتية وطالب السيد الوزير مجلس الاتحاد بإعداد الملاحظات على هذين القرارين لتتم مناقشتها من جديد في مجلس إدارة الهيئة.

وفي النهاية أكد مدير عام هيئة الإشراف على التأمين أن الأبواب مفتوحة للجميع وأن الهيئة ستكون على مسافة واحدة من جميع شركات التأمين الحكومية والخاصة والاستعداد لمزيد من العلاقة الإيجابية مع الاتحاد وشركات التأمين.

السماح لشركات التأمين بادراج أسهمها في السوق الموازي إذا لم تحقق شروط النظامي

يقال إنه إذا دخلت شركات التأمين إلى سوق دمشق للأوراق المالية فإنها ستكون لاعباً رئيسياً فيه والسبب هو وجود حاجة لقنوات استثمار لهذه الشركات والتي مازالت قنواتها الأساسية وربما الوحيدة حتى الآن تتجلى في إيداعات المصارف..

الأهم هو توجيه شركات التأمين عن المطالبة باستثمار أموالها بالقطع الأجنبي في الخارج عبر صناديق وما شابهها وإقناعها بأن عليها الاستثمار في الداخل وهاهو سوق الأوراق المالية مجال رحب لذلك.

الإطار التشريعي لدخول شركات التأمين إلى البورصة متوفر وبوفرة ولعل قرار وزير المالية الأخير والذي أخضع فيه شركات التأمين المساهمة العامة لنظام وقواعد وشروط الإدراج المطبقة في سوق دمشق للأوراق المالية يشكل خطوة هامة لتأمين دخول سليم لشركات التأمين وبشروط السوق ودون الابتعاد عن مراقبة هيئة الإشراف على التأمين لذلك فإن القرار الذي حمل رقم ٢٢٧ قال في مادته الثانية أن تقوم شركات التأمين الخاصة بإعلام هيئة الإشراف على التأمين عند الرغبة بإدراج أسهمها في سوق دمشق للأوراق المالية وكذلك عند حصولها على الموافقة بالإدراج في السوق من أجل تأمين مراقبتها من ضمن هيئة الإشراف على التأمين و كان القرار قد حرر شركات التأمين من شروط هيئة التأمين عند دخول السوق إذ قضت المادة الثالثة من القرار ٢٢٧ إلغاء

القرار رقم ١٠٠/٧٨ بتاريخ ٢٠٠٧/٦/١١ والذي كان ينص على عدم السماح لشركات التأمين الدخول إلى سوق الأوراق المالية إلا بعد صدور ثلاث ميزانيات رابحة في ثلاث سنوات مع اشتراط موافقة الهيئة.

أما الآن وبموجب قرار وزير المالية الجديد على شركات التأمين توفير شروط هيئة الأوراق المالية لدخول السوق النظامي والمتمثلة بتأمين ثلاث ميزانيات رابحة وألا يقل عدد المساهمين عن ١٠٠ مساهم.

ولكن بالمقابل يمكن للشركات التي لاتوفر ثلاث ميزانيات الدخول في السوق الموازي ومن هنا تأتي أهمية قرار وزير المالية الذي أعطى الفرصة للشركات التي لاتحقق شروط الميزانيات الثلاث للدخول في السوق الموازي.

عل كل إذا ما دخلت شركات التأمين إلى سوق دمشق للأوراق المالية وأدرجت أسهمها فهذا من شأنه إعطاء زخم لقطاع التأمين وتطوير أعمال الشركات ورفع عوائد أسهمها والمساهمة في تحريك الاقتصاد مع توفر آليات ضبط ورقابة معتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية للحد من أي خلل في عمل الشركات التي تطرح أسهمها وفي الوقت نفسه توفير آليات ضبط من هيئة الإشراف على التأمين.

فرملة بنظام...

الاعتماد على إلزامي السيارات...صار بوصاية الاتحاد وبدعم الهيئة

أتم كل من هيئة الإشراف على التأمين والاتحاد السوري تحالفهما لضبط سوق التأمين الإلزامي عبر إقامة تجمعات للتأمين الإلزامي في مديريات النقل لتضع بذلك حداً لفوضى التأمين الإلزامي على السيارات في غياب أي كلمة أخرى تعبر عنه.

ومع تشجيع بعض الشركات وتحفظ بعضها الآخر فإن المضي في إصدار قرار إنشاء هذه التجمعات لم يعد بعيداً...

وخاصة أن هيئة الإشراف على التأمين تبدو متحمسة للمشروع الذي طرحه الاتحاد السوري لشركات التأمين بعد النجاح اللافت الذي حققه في التجمعات الحدودية.

وكانت الهيئة قررت في اجتماع مجلس إدارتها الأخير الموافقة على مشروع تجمعات الإلزامي على أن يتولى الاتحاد العمل على استكمال تفاصيل الدراسة من حيث توزيع الحصص وآلية العمل والانضباط.

كما قُرر أن يكون الانضمام للتجمع اختيارياً لمن يرغب من الشركات الموافقة على فكرة أن يتم إصدار بواليص في المكاتب الرئيسية للشركات من خلال النظام المزود من قبل الاتحاد وأن يكون التجمع غير مركزي أي بحسب تواجد فروع للشركة في المحافظات على أن يتم إدخال أي شركة

في التجمع بموجب موافقة هيئة الإشراف على التأمين بعد إجراء الكشف اللازم على الفرع وتحديد ملاءمته للعمل .

وأوضحت الهيئة في كتاب إلى الاتحاد أن الانضمام للتجمع بعد أن أُقر من مجلس الهيئة يلغي عمل أي شركة متواجدة في دوائر النقل في المحافظات ولايحق لأي شركة التواجد أو إصدار عقود الإلزامي نهائيا إلا بموجب مكاتب رئيسية.

وإن الانضمام للتجمع اختياري بالنسبة لمن يرغب من الشركات ينطوي على الاجتماع الذي تم في هيئة الإشراف على التأمين وطرح بعض الشركات إمكانية عدم إلزامها بحصة سوقية أو اختيار حصة محدودة أقل من النسب التي يمكن اعتمادها من قبل مجلس إدارة الاتحاد.

بقي أن نقول إن شركات التأمين السورية ما زالت تتسابق نحو تكبير أرقامها بتعظيم أرقام الإلزامي.

يذكر أن الشركات السورية تمكنت من جمع أقساط إلزامية للسيارات والتي بلغت ٥,١٨٢ مليارات ليرة عام ٢٠٠٨ بزيادة ٣٢,٧٢٪.

لأسباب طبيعية .. وأخرى استثنائية شركات الإعادة .. في الطريق إلى لجم تكسير الأسعار

لايخفي المسؤولون عن قطاع التأمين في سورية خشيتهم من آثار الأزمة المالية على القطاع..ويرى العديد منهم أن القطاع مقبل ربما على المزيد من البلورة إن صح التعبير لأسباب تتعلق بالأزمة المالية العالمية ولأسباب طبيعية يفرضها تطور الأمور ربما.

وفي هذا الإطار يرى البعض أن منطق الأمور يقول بضرورة ارتفاع أسعار التأمين في سورية بسبب قيام شركات الإعادة برفع أسعارها وعدم قدرتها على تقديم العمولات نفسها التي تصل إلى ٤٠٪ للشركات المحلية لأن شركات الإعادة تأثرت بالأزمة العالمية ولم تعد قادرة على تحصيل أرباح من الاستثمارات التي كانت تعوض خسارتها في التأمين..

ويبدو أن هذا التوجه حالياً بحسب خبير تأميني فضل عدم ذكر اسمه لارتباطه بشركة تأمين خاصة..وخاصةً مع تراجع القنوات الاستثمارية التي تعوض الخسارة في التأمين جراء دفع شركات الاتحاد لعمولات كبيرة لذلك فإن شركات الإعادة ستفكر بالربح من التأمين في ظل تراجع الأسهم وأسواق المال.

لذلك فإن المنطق هنا هو أن تعمد إلى أخذ سعر مناسب للخطر وهذا حقها ..بل أكثر أماناً لذلك فإن أسعار التأمين قد تشهد بعض الارتفاع لأن الشركات المحلية شيئاً فشيئاً بدأت تقتنع أن تكسير الأسعار عن الحدود الطبيعية ليس في مصلحتها ولا يعني بالضرورة أرباحاً...والمثال واضح جداً في التأمين الإلزامي للسيارات على أن النقطة الأخرى التي يجب الانتباه إليها هي سعي شركات الإعادة للتعاون مع الشركات المحلية تبعاً لجودة العمل والأسعار والأخطار التي يغطيها العقد..وخاصة أن السوق السوري لم ينمُ بتلك الطريقة المتوقعة ومازال حجمه متواضعاً نسبياً..ولم تعد الأسعار عالية كما كانت في الماضي أي حين كانت مؤسسة التأمين العامة في السوق لوحدها وحيث كان بالإمكان إعطاء عمولة عالية...أما مع الأسعار المتدنية حالياً نتيجة المنافسة الشديدة فلم يعد بالإمكان إعطاء العمولات نفسها نظراً للمخاطر العالية التي ينطوي عليها الأمر إلى جانب ما يمكن أن يسبب ذلك من خسارة لشركات الإعادة.

وفي كل الأحوال لا يبدو تصرف شركات الإعادة مستغرباً بل هو طبيعي من أجل تقليل المخاطر وتأمين سقف متوازن من الأسعار تظهر معه طبيعة خاصة في ظل معلومات عن تكسير للأسعار غير طبيعي ومذهل أحياناً من قبل بعض الشركات وبشكل يعرض الشركة والمساهمين لمخاطر عالية عند وجود المطالبة.

فهل بدأ سوق التأمين بالتبلور فعلاً والاقتراب من حدود المنطق أكثر ؟

تكافل معنا وطمّئن قلبك

تقدم شـركة العقيلة للتأمين التكافلي حلول تأمينية متكاملة منسـجمة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراقبة من قبل هيئة رقابة شرعية مؤلفة من أفاضل العلماء، ورجال الدين المشهود لهم، ومن هذه المنتجات:

١- تأمين التكافلي على الممتلكات.
٢- تأمين التكافلي الهندسي.
٣- تأمين التكافلي ضد الحوادث العامة.
٤- تأمين التكافلي البحري والطيران.
٥- تأمين التكافلي على المركبات.
٦- تأمين التكافلي على المسؤولية الشخصية والمهنية.
٧- تأمين التكافلي الصحي.
٨- تأمين التكافلي على الحياة.
٩- تأمين التكافلي على السفر.

شركة العقيلة للتأمين التكافلي هي شركة مساهمة مغفلة سورية، وأول شركة تأمين تكافلي تحصل على إذن مباشرة العمل من هيئة الاشراف على التأمين السورية.

وتتصدر العقيلة للتأمين التكافلي جميع شركات التأمين الخاصة العاملة في سوق التأمين السوري من ناحية رأس المال إذ يبلغ ملياري ليرة سورية مدفوع بالكامل وهو يعتبر من أعلى رساميل شركات التأمين التكافلي في الوطن العربي.

العقيلة
Al - Aqeelah
Takaful Insurance
للتأمين التكافلي

دمشق – ساحة النجمة شارع رشدي الشمعة بناء(٤٥) هاتف: ١٨٢٧ ١٨٢٧ (٩٦٣) – ٤٥ / ٣٣٢٨٥٤٤ (١١) (٩٦٣) فاكس: ٣٣٢٨٥٤٦ (١١) (٩٦٣)
بريد الكتروني: info@al-aqeelahtakaful.com www.al-aqeelahtakaful.com

التأمين الصحي

هل تتذكرون شركة التأمين الصحي... التي أعلن وزير المالية وبتوجيه من القيادة إحداثها بهدف استهداف ٦٠٠ ألف موظف في الدولة في البداية عبر تغطيتهم بتأمين صحي تدفع تكاليفه الدولة..

تلك الشركة التي تم إعداد كل ما تحتاجه أي شركة تأمين لتخرج إلى العلن.

ولكن ومع أن شركة التأمين الصحي هذه ستتوفر لها مقومات لايمكن لأي شركة أخرى امتلاكها فالشركاء متحمسون وجاهزون بلا أي تردد بدءاً من المؤسسة العامة للتأمين وأكثر من ذلك الزبون حاضر بل هو الأكثر ثقة عند السوريين.. إذ ماذا تريد الشركة أكثر من ٦٠٠ ألف موظف دفعة واحدة...ستدفع لهم الدولة تأمينهم الصحي في إطار سياسة الدعم التي تنتهجها تجاه موظفيها؟

ولكن أمام كل العوامل المتوفرة ثمة من حارب هذه الشركة ومازال مستمراً في محاربتها ..وعرقلة خروجها إلى العلن.. ويبدو الأمر محبطاً أكثر مما نتوقع بل ومفاجئاً لأن اتحاد العمال والنقابات هم من يحاربون ويرفضون هذه الشركة.

رغم أن الشركة ستقوم على أسس تجارية وتقدم خدمات للعمال والموظفين المفترض أنهم هم رعايا اتحادات العمال والنقابات وأكثر من ذلك تؤكد دراسة الجدوى الاقتصادية أنها لن تخسر بل هي رابحة ١٠٠٪ وتمتلك آفاقاً واسعة للتوسع في أعمالها لتشمل غير الموظفين..

ولكن كما يبدو فإن الشركة وحتى هذه اللحظة لم ترق لاتحاد العمال ونقاباته ولا للقائمين على صناديق الرعاية الصحية في المؤسسات والشركات العامة.

والسبب واضح فالشركة الجديدة ستقطع على الكثيرين أبواب رزق توفرها أشكال الرعاية الصحية القائمة حالياً في مختلف المؤسسات والشركات العامة وكل الحجج التي يقدمونها كمبررات لرفضهم تقوم على خلفية إغلاق الشركة لأبواب الرزق هذه.

ولكن ومهما جوبهت هذه الشركة من منع وتعطيل لابد من محاولة جديدة لبعثها من جديد نظراً لأهميتها ودورها في تقديم التأمين الصحي الناجع والحقيقي لموظفي الدولة وبطريقة سلسة يستفيد منها الجميع على قدم وساق من النقابي إلى المدير والمتنفذ إلى العامل والموظف العادي تماماً وعند الحاجة الحقيقية للرعاية الصحية.

وهنا لابد من الإشارة إلى أننا حصلنا على معلومات تشير إلى أن السيد وزير المالية سيعيد طرح الشركة من جديد على الجهات الوصائية نظراً لأهمية المضي بها قدماً ولكونها تشكل بداية جديدة في تعامل الدولة مع موظفيها من حيث تقديم تامين صحي...وفق أسس صحيحة... وبشكل يضمن أو على الأقل يقلل حالات الفساد ويؤمن وصول التأمين الصحي إلى كل من يستحقه وعلى مبدأ المساواة.

أخيراً يطرح السؤال التالي نفسه...هل يجب أخذ رأي اتحاد العمال والنقابات في شركة كهذه وإتاحة المجال لهذا الاتحاد بعرقلتها أم كان يجب على الحكومة دراستها دراسة اقتصادية واجتماعية واتخاذ القرار بشأنها ومن ثم عرضها على الاتحاد والدفاع عنها وعدم السماح لأحد بعرقلتها ؟

وفي كل الأحوال استهداف ٦٠٠ ألف موظف بتأمين صحي هو خطوة حضارية تسجل لاقتصاد السوق الاجتماعي وتؤمن وفاء الدولة لوعودها الاجتماعية على أمل أن تلقى محاولة وزير المالية الجديدة...تأمين انبعاث أول شركة تأمين صحي في سورية وبما يشكل أماناً واستقراراً حقيقياً لمئات الآلاف من العمال والموظفين السوريين.

الاتحاد التعاوني...

الشركة التي اتحدت بالخبرات السورية

لعل أبرز ما يميز شركة الاتحاد التعاوني للتأمين التي تعد من الشركات الجديدة التي بدأت تقديم خدماتها في السوق السورية قدرة مؤسسيها منذ البداية على استقدام إدارة سورية متكاملة لها...يتمتع عناصرها بالكفاءة والخبرة لإدارة شركة وضعت الإحاطة باحتياجات الأغلبية من الناس هدفاً أساسياً لها وبأفضل كلفة ممكنة ...مع أعلى مستوى من الرضى.

ومن هنا يتطلع مديرها السوري القادم من الخليج بدري فركوح إلى قيادة الشركة بفريق سوري...سواء ممن استقطبوا من الخارج أو من الكوادر المحلية التي يرى أنها مستقبل أي شركة تأمين لذلك فإن أحد اتجاهات العمل الرئيسية سيكون في تأهيل الكوادر وتقديمها إلى مقدمة العمل بشكل يجعل من «الاتحاد التعاوني» إحدى الشركات التي راهنت منذ البداية على العنصر المحلي لذلك فإن أشهرها الأولى بدت مشجعة إلى حد كبير بل دخلت الشركة سريعاً على خط المنافسة وحظيت بعقود كبيرة لطالما كانت موضع اهتمام جميع الشركات.

يقول مدير الشركة: تمتلك الشركة حقيبة متكاملة ومتنوعة ولدى الشركة الخبرة الضرورية والموارد اللازمة والتسهيلات الأساسية لتزويد المؤمن بعقود التأمين الملائمة والتي أعدت خصيصاً لتغطية احتياجاته ومتطلباته.

موضحاً: إن هدف شركة الاتحاد التعاوني هو التركيز على جميع مجالات التأمين بما يخدم مصلحة المؤمنين ويحمل عن عاتقهم أعباء الأخطار ،وتقدم الشركة باقة فريدة ومتنوعة من الخدمات التأمينية وإن كانت الشركة تؤمن بالتنافس فإنها تمارس ذلك على قاعدة تحقيق أعلى درجة ممكنة من الرضى وحسن الخدمة لذلك فقد حفظت نفسها بعيدة عن أي ممارسة لتكسير الأسعار وإنما تأمين نمو متوازن في سوق ترى أنه يتسع للجميع وتمكنت الشركة من ربط نفسها مع مجموعة متميزة من معيدي التأمين في فرنسا وألمانيا وسويسرا بحثاً عن جعل خدماتها أكثر أماناً وتميزاً.

ومع وجود فريق عمل سوري في الاتحاد التعاوني...فإن ذلك جاء بمساندة مجلس إدارة يتألف من نخبة من رجال الأعمال وهم:

محمد عرنوس رئيس مجلس الإدارة
محمد عمر شورى نائب رئيس مجلس الإدارة
موريس سليمان عضواً مفوضاً
محمد غياث حبال عضواً
عماد الفاضل عضواً
عمار الشريف عضواً
محمود قباني عضواً
بدري فركوح المدير العام

الاتحاد السوري لشركات التأمين....المهام المضاعفة..؟!

رغم المنافسة الصامتة التي رافقت انتخابات الاتحاد السوري لشركات التأمين في نهاية آذار الماضي وبشكل أظهر ما يخفيه ذلك من اعتراف مؤكد من قبل الشركات بأهمية وجود الاتحاد كجهة قوية وقادرة على نسج أهداف محددة تجمع مصالح الشركات كافة دون استثناء.

ولعل المرونة التي يتمتع بها الاتحاد الذي تمكن من العمل كمؤسسة هي نتيجة طبيعية لمرونة قطاع التأمين كله منذ انطلاقته في السوق السورية.

بل يمكن القول إن المرونة نفسها كان مخططاً لها منذ البداية وهذا ما كان يؤكده الدكتور محمد الحسين بوصفه رئيساً لهيئة الإشراف على التأمين ونجح فعلاً في خلق قطاع قادر على النمو بخطوات ثابتة وضمن تركيبة من السهل التدخل فيها تشريعياً وقانونياً ومن ثم من الممكن تلافي أي أخطاء أو عراقيل كما يمكن مواجهة أي مستجدات في القطاع الذي يقترب من تحقيق حجم أقساط يصل ٥٠٠ مليون دولار وفقاً لما كان مرسوماً له في خمس سنوات.

إذاً الاتحاد السوري لشركات التأمين وبتلاقي الأهداف والرؤى مع هيئة الإشراف على التأمين يقف على مشارف مرحلة في غاية الاهمية تنبع من محاور عدة أهمها:

١. احتضان سورية للمعهد العربي للتأمين وهو الأول من نوعه وشهد -كما علمنا- إقبالاً من العديد من الجهات المحلية والخارجية للمشاركة في رأسماله الذي سدد بالكامل على اعتباره استثماراً في غاية الأهمية.

ويتوقع أن يشهد العام الحالي وبعد شراء الأرض من الدولة خطوات تنفيذية على الأرض وخاصة في ظل الحاجة للإسراع بالمعهد لتلبية الحاجات المتزايدة على المؤهلين في مجال العمل التأميني.

٢. استكمال إحداث مركز التأمين الإلزامي في مديريات النقل في مختلف المحافظات والذي بات يحظى بتأييد جميع الشركات نظراً لإدراك الشركات للدور الحضاري الذي يمكن أن يقوم به المجمع وخاصة أن هناك أخذ بكل الملاحظات التي أبديت حول المجمع.. وهو ما يؤكده مجلس إدارة الاتحاد الجديد الذي تعهد بإخراج المجمع بالشكل الذي يرضي وينصف جميع الشركات.

بل تعهد أيضاً بأن يكون المجمع حالة حضارية يمكن الاقتداء بها على مستوى المنطقة حتى..

ويبدو الاتحاد مستقوياً بتجربة ناجحة في مجمعات الإلزامي على الحدود التي تبدي كافة الشركات رضى واضحاً تجاهها وخاصة أنها حققت نجاحاً لافتاً في غضون أشهر قليلة من انطلاقتها إذ يكفي القول إنها حققت إيرادات تجاوزت الـ٢٠٠ مليون ليرة في ستة أشهر فقط علماً أن الموسم لم يأت بعد.. إذ يتوقع أن يتضاعف الرقم مرات عدة في الأشهر القليلة القادمة..

وفي كل ذلك يستعد الاتحاد لإقامة ملتقى دمشق للتأمين الذي سيكون تخصصياً هذا العام وسيفرد حيزاً مهماً لمناقشة آثار الأزمة المالية العالمية على قطاع التأمين المحلي ويبدو الأمر في غاية الأهمية إذ إن الحديث عن تأثر قطاع التأمين مازال في العموميات ولم نجد أي تحليل عميق حتى الآن لهذا التأثير رغم أن الكثير من المهتمين يؤكدون أن تباطؤ قطاع الأعمال السوري أدى إلى تباطؤ قطاع التأمين في البلاد وبشكل قد يظهر في أرقام هذا العام بشكل واضح إلا إذا كانت هناك جهود مضاعفة على مستوى الوعي التأميني... وبشكل قد يعدل من الآثار.

وعلى ذكر الوعي التأميني فإن لدى الاتحاد خطة لنشر الوعي التأميني عبر أساليب عدة سواء بتوزيع المنشورات أو عبر المجلة التي بدأ بإصدارها أو عبر وسائل الإعلام المختلفة... ومؤخراً أجرى الاتحاد استبياناً للرأي حول الوعي التأميني ولعل نتائجه المحبطة ستساعد حكماً في وضع رؤية أكثر وضوحاً عن أهمية بذل المزيد من الجهود ومن أجل نشر الوعي التأميني وهو الكفيل ربما بمضاعفة أرقام التأمين في البلاد.

إذاً مجلس إدارة جديد قد لا يكون مختلفاً كثيراً عن المجلس القديم إلا بدخول بدري فركوح مدير عام شركة الاتحاد التعاوني إليه بعد أن حصد ثاني عدد أصوات.

وفي كل الأحوال الشركات سمت ممثليها بالانتخاب وماهو مطلوب من هذا الاتحاد كما قال وزير المالية هو أن يحمل هموم وقضايا التأمين وبقدر عال من المسؤولية من أجل تحقيق أفضل النتائج لقطاع بدأ يتسع وبدأ يلعب دوراً مهماً في حياتنا الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء.

لخدمة المسافر العربي

الاتحاد الأردني لشركات التأمين يعرض على المكاتب العربية تطبيق نظام اصدار البطاقة الالكتروني والاتحاد السوري أول المشجعين

رغبة من أعضاء اللجنة العربية لتأمين السيارات في الاطلاع على تجربة المكتب الموحد الأردني لتطبيق النظام الآلي لاصدار البطاقة البرتقالية وامكانية الاستفادة من هذه التجربة في المكاتب الموحدة العربية عقدت في عمان بتاريخ ١٥ كانون الاول / ٢٠٠٨ ورشة عمل نظمها الاتحاد الأردني لشركات التأمين لعرض التجربة الأردنية في اصدار البطاقة البرتقالية الكترونياً حضرها ٢٦ مشاركاً من أعضاء اللجنة والمكاتب العربية والأمين العام للاتحاد العربي للتأمين السيد عبد الخالق رؤوف، وقد افتتح الورشة رئيس الاتحاد الأردني السيد جمال نزيه العبد الحسين بكلمة رحب فيها بضيوف الأردن من الدول العربية الشقيقة وأشار الى الغاية من انعقاد الورشة للاطلاع على تجربة المكتب الموحد الأردني في تطبيق أحدث الأنظمة الالكترونية المتطورة ووضع هذه التجربة في خدمة المسافر العربي بما يحقق أهداف البطاقة البرتقالية وضمان تسهيل وصحة اجراءات اصدار البطاقة وسرعة انجاز المعاملات المتعلقة بها وتيسير صرف التعويضات للمستفيدين من البطاقة والاستفادة بما يوفره هذا النظام من آليات تحد من حالات التزوير التي قد تواجهها المكاتب العربية وتقلل من متطلبات تأييد صحة البطاقة من المكتب المصدر لها عند وقوع الحادث هذا بالإضافة الى مايوفره هذا النظام من امكانيات لربط معلومات التأمين بالمعلومات المتوفرة لدى الجهات المعنية الأخرى ومنها الدوائر الجمركية في المناطق الحدودية للدول العربية، وقد نالت التجربة الأردنية استحسان الحضور العربي المشارك في الورشة وأوصوا بالموافقة على تطبيق النظام في المكاتب العربية بعد دراسته والموافقة عليه من كافة المكاتب كما أوصى الحضور امكانية تطوير النظام مستقبلاً باستخدام الشبكة

الاتحاد الأردني لشركات التأمين
Jordan Insurance Federation (JOIF)

الاتحاد السوري لشركات التأمين

شركة المشرق في حمى المحاربين القدماء

الاسطواني...عين مفتوحة على التأمين الصحي

يظهر مدير عام شركة المشرق للتأمين عزت اسطواني هذه الأيام الكثير من التفاؤل...ويبدو تفاؤله مشروعاً وخاصةً أنه يستعد لأن يكون في حمى المحاربين السوريين القدماء.

إذا من المقرر أن تنتقل الإدارة العامة للشركة خلال الأيام القليلة القادمة إلى مبنى المحاربين القدماء في ساحة عرنوس بعدما تم تجهيز البناء بل إن التحسين طال كامل بناء المحاربين القدماء.

وبالعودة إلى تفاؤل السيد اسطواني فإن مرد ذلك يعود إلى الأرقام الجيدة التي حققتها شركته العام الماضي وتأهبها لانطلاقة قوية بدأت بها فعلياً هذا العام عبر التركيز على التأمين الصحي الذي يرى اسطواني أن المستقبل في سورية هو لهذا النوع من التأمين مع تزايد وعي السوريين لأهميته يوماً بعد يوماً ولانخفاض تكاليفه قياساً بالمردود.

لذلك فإن الشركة اعتمدت برنامجاً يركز بشكل أساسي على التأمين الصحي دون إهمال الفروع التأمينية الأخرى..

وضمن هذا التركيز يرى الاسطواني أن الشركة تستهدف تقديم خدمات التأمين الصحي إلى طلاب الجامعات والجمعيات الحرفية بأقساط مناسبة جداً...وبشكل لوحظ معه وجود اقبال..

مؤكداً أن استهداف الجمهور الواسع يتطلب جهوداً كبيرة ولكن بالمحصلة فإن النتيجة تكون في تقديم خدمات منافسة مناسبة لشركة كبيرة من المجتمع وخاصة إذا كان المقصد هو التأمين الصحي الذي يتزايد الاقبال عليه مع ارتفاع أجور الطبابة في البلاد والحاجة لنوع من الاستقرار الداخلي لطيف واسع من السوريين الذين باتوا يحرصون على تأمين أنفسهم صحياً على الأقل.

وفي كل الاحوال...قال اسطواني إن عدد الذين يملكون تأميناً صحياً في سورية لايتجاوز ١٠٠ ألف مؤمن في أحسن الحالات ولكن هذا الرقم قابل للنمو بشكل سريع مع ازدياد الحاجة أولاً للتأمين الصحي والوعي ثانياً...

وعن أخبار شركة المشرق قال اسطواني إن الشركة بصدد فتح فرع جديد في اللاذقية يضاف إلى فروعها في كل من حمص وحلب وطرطوس..

أخيراً رأى اسطواني أن مجمع التأمين الإلزامي على الحدود فكرة ممتازة جداً وهو ما يمكن إطلاقه على مجمع التأمين الإلزامي في مديريات النقل أيضاً..على أن يكون ضمن آلية واضحة وحصص متساوية بين الشركات

يوم علمي عن إعادة التأمين والإعلام السوري

تحت رعاية الدكتور محمد الحسين وزير المالية أقامت شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين يوم عمل علمي حول إعادة التأمين والإعلام في الجمهورية العربية السورية وذلك في مقر الشركة يوم الأربعاء ١٨ أذار .

ويتضمن برنامج الفعالية العديد من العناوين أهمها إعادة تأمين الأعمال غير البحرية ليوسف جناد مدير إدارة غير البحري وإعادة التأمين البحري والطيران والأخطار المختلفة لسعد جواد علي مدير إدارة البحري والطيران وإعادة التأمين /حياة صحي/ ودور المعيد المكن في خدمة الاقتصاد الوطني لباسل صقر مدير إدارة التخطيط والاستثمار والتدريب في الشركة إلى جانب العديد من النقاشات والحوارات التي تتناول المواضيع المطروحة في الفعالية التي تلقي فيها كلمات وزير المالية ورئيس مجلس إدارة شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين.

استبيان التأمين

انتشار الوعي التأميني في سورية
٨٩,٧٪ لم يحصلوا على وثيقة... و٦٥,٤٪ يجهلون خدمات التأمين

قد يكون الاستبيان الذي أجراه الاتحاد السوري لشركات التأمين حول الوعي التأميني محبطاً إلى درجة لابد وأن يتفق جميع الأطراف المعنية بالتأمين على امتلاك رؤية موحدة لنشر الوعي التأميني وفق طريقة ممنهجة ومدروسة وإلا فإن تطور قطاع التأمين قد يسير وفقاً لما هو مرسوم له وهذا ما بدأت شركات التأمين نفسها تتحسسه.

على كل الاتحاد أخذ على عاتقه أن يقوم بدور ما في هذا المجال دور يمكن أن يؤسس لوعي تأميني تحتاجه البلاد ولا يمكن تجاهله أبداً.

ولعل عرض نتائج الاستبيان كفيلة بإعطاء الصورة القاتمة فعلاً والتي لم يتم إدراكها أو الاعتراف بها ومحاولة تبييضها ولو قليلاً..

وتشير نتائج الاستبيان إلى..

١. أجاب ٥٧,٣٪ من العينة المستهدفة عن أسئلة الاستبيان البالغ عددها سبعة أسئلة
٢. قال ٨٩,٧٪ ممن أجابوا إنهم لم يحصلوا على وثيقة تأمين في حياتهم «عدا الإلزامي والسيارات».
٣. قال ١٠,٢٪ إنهم حصلوا على وثائق تأمين متنوعة بسبب طبيعة عملهم.
٤. قال ٧٨,٤٪ إنهم حصلوا على تأمين شامل وإلزامي لسياراتهم.
٥. قال ٣٠,٥٪ من الذين شملهم الاستبيان إنهم لم يتعاملوا مع خدمات التأمين لأسباب اقتصادية.
٦. وقال ٢٩,٤٪ إنهم لم يتعاملوا مع التأمين لأسباب دينية...في حين لم يجد ١٠,٢٪ من العينة مانعاً من التعامل مع خدمات التأمين وإن لديهم ثقافة عامة عن التأمين أما أولئك الذي ليس لديهم ثقة بالتأمين فبلغت نسبتهم ٢٨,٣٪.
٧. أخيراً قال ٦٥,٤٪ إنهم يجهلون خدمات التأمين بسبب غياب حملات التوعية.

يلاحظ أن غياب حملات التوعية المباشرة بخدمات التأمين وخدمات شركات التأمين أدى إلى جهل كبير لدى المواطن بطبيعة هذه الخدمات وضمن شريحة لا يستهان بها من المتعلمين.

بالمحصلة فإن المؤشرات كافة تؤكد أنه لابد من بذل جهود مضاعفة من أجل نشر الوعي التأميني وبما يشبه الحملة الوطنية.

الأضخم من نوعه حتى الآن
أسواق سورية تطلق مشروعها الأول
دامسكينو مول

أطلقت شركة أسواق سورية لإدارة المراكز التجارية مشروعها الأول دامسكينو مول في منطقة كفر سوسة في دمشق، وهي أول شركة سورية مختصة بإدارة المشروعات وتقوم بعدة دراسات بوجود خبراء مختصين عالميين، مدير شركة أسواق سورية مهند الملاح تحدث لـ«الاقتصادية» عن المول وأقسامه، موضحاً أن مساحة مول دامسكينو تبلغ ٤٠ ألف م٢، ٧٠٪ منها تضم خدمات وترفيهاً ومطاعم ومقاهي و٣٠٪ تضم أقساماً للألبسة- مجوهرات- ساعات ومستحضرات تجميل.

ويتألف المول من ٨ طوابق، خمسة منها فوق الأرض وثلاثة منها تحت الأرض وتضم هايبر ماركت ومدينة ألعاب ترفيهية بمساحة ٤٢٠٠م٢ مشيراً إلى أنها الأكبر حتى الآن في دمشق.

وعما يميز المركز عن غيره من المراكز أشار الملاح الى أن المركز يعد استكمالاً لغيره من المراكز من ناحية الخدمات فهو يضم في أقسامه خدمات متعددة منها ولأول مرة في سورية استقطابه علامات تجارية عالمية بالإضافة إلى صيدلية- صرّاف آلي- وقسم للتجهيزات المنزلية والإلكترونيات.

وعن مشروعات الشركة القادمة أضاف الملاح: إن الشركة تقوم حالياً بتنفيذ مشروع لمركز تجاري آخر في محافظة حمص سيفتتح في الفترة القادمة.

ودامسكينو وهو استثمار مشترك بين ثلاث عائلات دمشقية معروفة هي العطار وأباظة وإمام...ويتألف من ٨ طوابق على مساحة طابقية تبلغ٤٠ألف م٢ منها ٢٤٠٠٠م٢ ألعاب ترفيهية هي الأكبر بين المولات التي ظهرت في البلاد حتى الآن بالإضافة إلى طابقين للملابس وطابق خدمات ومجوهرات بما في ذلك طابق خاص بالمطاعم والفنادق.

يذكر أن دامسكينو هو واحد من مجموعة مولات باتت موجودة في سورية وهي:

شام سيتي سنتر

بوليفار

تاون سنتر

أسواق الخير

سكي لاند

الواحة

كما أنه يجري الاعداد لتنفيذ مولات أخرى في كل من المالكي والمزة وطريق صحنايا...بالإضافة إلى مشروع الموفنبيق في منطقة كفر سوسة التي تمكنت لوحدها من استقبال ثلاثة اضخم مولات في سورية حتى الآن.

وبالنسبة للمحافظات هناك شهبا مول في حلب ...وفي حمص هناك مول باستثمار من رجل الأعمال المعروف طريف الأخرس بالإضافة إلى مولات في طرطوس واللاذقية وغيرها.

بقي أن نقول: أن ثقافة التسوق (إن سميناها ثقافة) من المولات قد دخلت إلى حياة المواطن السوري كما دخلت إلى جدول مواعيد السياح وضيوف سورية.

أنـت علـى أسـس متـينـة

شركة التأمين العربية سورية ش.م.م

ARABIA INSURANCE CO. SYRIA S.A

الإدارة العامة / الفرع الرئيسي

دمشق - المزة - هاتف: ٤٦ / ٦٦٢٧٧٤٥ - ٠١١ الرباعي: ٩٤٠٥ - ٠١١ فاكس :٦٦٢٧٧٥٠ - ٠١١

الموقع الإلكتروني: www.arabiasyria.com البريد الإلكتروني: arabia-insurance@arabiasyria.com

الفروع الأخرى

حمص - بناء سيتي سنتر - هاتف: ٣٢ / ٢٤٥٤٥٣١ - ٠٣١ فاكس :٢٤٥٤٥٣٠ - ٠٣١

حلب - السبع بحرات - هاتف: ٨٢ / ٣٦٣٢٩٨١ - ٠٢١ فاكس :٣٦٣٢٩٨٠ - ٠٢١

اللاذقية - شارع المتنبي - هاتف: ٤٨٦٣٥١ - ٠٤١ فاكس :٤٨٦٣٥٢ - ٠٤١

طرطوس- المنشية بناء عرنوق - هاتف: ٢١٠٢٤٠ - ٠٤٣ فاكس :٢١٠١٩٢ - ٠٤٣

حماة - شارع العلمين فوق المصرف الدولي للتجارة و التمويل - هاتف : ٠٩٤٧٩٧٩٧٧١

الشركات الشقيقة

لبنان - الأردن - المملكة السعودية - الإمارات العربية - الكويت - البحرين - عمان - قطر

مجموعة دبي

تؤسس أكبر شركة تأمين في الإمارات برأسمال 500 مليون درهم

تعتزم مجموعة دبي للتأمين التابعة لمجموعة دبي تأسيس أكبر شركة تأمين في الإمارات قبل نهاية العام الحالي برأسمال يزيد على ٥٠٠ مليون درهم، فور حصولها على الموافقات والتراخيص اللازمة من وزارة الاقتصاد.

ويتوقع أن تصل حصة الشركة الجديدة إلى ١٠٪ من سوق التأمين في الدولة خلال السنوات الخمس الأولى، بحسب عبدالرازق الجاسم الرئيس التنفيذي لمجموعة دبي للتأمين.

وبلغ عدد شركات التأمين المقيدة في السجلات المختصة حتى نهاية العام الماضي ٥١ شركة تأمين منها ٢٤ شركة تأمين وطنية و٢٧ شركة تأمين أجنبية، فيما بلغ عدد الشركات التي تزاول جميع فروع التأمين (تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال وتأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات) ١١ شركة وطنية، بالإضافة إلى شركتين أجنبيتين وذلك بحسب احدث تقرير لهيئة التأمين.

وبلغ عدد الشركات التي تزاول نشاط تأمين الممتلكات وتأمين المسؤوليات ١٣ شركة وطنية و١٨ شركة أجنبية، وبلغ عدد شركات التأمين التي تزاول تأمين الأشخاص وعمليات تكوين الأموال فقط سبع شركات أجنبية.

وكان تقرير لمصرف <<إي إف جي هيرمس>> قد أفاد بأن أوعية التأمين على صعيد الامارات لا تزال محدودة الانتشار ما يفسح المجال أمام شركات التأمين لتحقيق زيادة قوية في معدلات نموها، وأشار التقرير الى أن نسبة استخدام أوعية التأمين العام أدنى بنسبة ٦٥٪ في الدولة عنها في العالم أما أوعية التأمين على الحياة فتقل بنسبة ٨٨٪.

وارتفع حجم الاستثمارت في قطاع التأمين بنهاية العام الماضي إلى نحو ٢٣ مليار درهم، مقارنة بنحو ١٨ مليار درهم خلال العام ٢٠٠٦ وبنسبة ٢٧٪، تركزت ٥٧،٣٪ منها في الأسهم والسندات ونسبة ٢٩،٩٪ في الودائع، فيما بلغت حقوق المساهمين في شركات التأمين الوطنية ١٥،٣٢٤ مليار درهم والاحتياطات الفنية لجميع فروع التأمين ٩،٤٢٤ مليارات ، بحسب التقرير السنوي الصادر عن هيئة التأمين.

كما ارتفع حجم الأقساط المكتتبة لجميع فروع التأمين إلى ١٤،٥٩١ مليار درهم مقابل ١٠،٣ مليارات درهم، في العام ٢٠٠٦ وبنسبة زيادة١٤،٥٪

3 ٪ التراجع المتوقع لقطاع التأمين في الإمارات خلال 2009

قال مدير عام شركة الوثبة الوطنية للتأمين الإماراتية عضو معهد التأمين القانوني في لندن بسام أديب جلميران إن توقعات الفترة القادمة تشير إلى أن قطاع التأمين سيتراجع من ٢،٥٪ إلى ٣٪ نتيجة تباطؤ نمو الاقتصاد العام، وبالتالي انخفاض النشاط التأميني، وذلك على الرغم من أن نمو الناتج القومي لدولة الإمارات بين عامي ٢٠٠٧ و٢٠٠٨ كان يتراوح بين ١٢،٥ و١٥٪.

وأضاف جلميران أن شركات التأمين بشكل عام -والتي تتمتع بقاعدة متينة- هي تلك التي تحافظ على مستوى ثابت من الخدمات لزبائنها، على الرغم من الظروف الاقتصادية المتغيرة، موضحا أن قطاع التأمين هو جزء من القطاع الاقتصادي العام في الإمارات، والذي بلا شك قد تأثر بالأزمة الاقتصادية العالمية، مشيرا إلى أن صناعة التأمين هي مرآة تعكس النشاط الاقتصادي ولو كانت نتائج شركات التأمين لعام ٢٠٠٨ إيجابية فإن العام الجديد سيعكس مجريات التطور والنمو في الاقتصاد بشكل عام.

وحول توجه شركات التأمين نحو تجديد اتفاقيات عام ٢٠٠٩، أكد جلميران أن ذلك سيكون محكوما بنتائج السوق بشكل عام والشركات كل على حدة بشكل خاص، بالإضافة إلى تأثر شركات الإعادة بالأزمة العالمية.

أبو ظبي للتأمين تجدد صورتها العامة

أطلقت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين، المتخصصة في صناعة التأمين في الإمارات العربية المتحدة، حملتها الترويجية للعلامة التجارية الجديدة للشركة، التي تطل من خلالها بحلة جديدة تواكب خططها التوسعية الطموحة.

يأتي قرار تحديث الصورة العامة للشركة في إطار الاستراتيجية العامة لشركة أبوظبي الوطنية للتأمين والقائمة على الحفاظ على موقع الصدارة من جهة، واستجابة لتزايد حدة المنافسة في الأسواق المحلية والعالمية من جهة ثانية.

في هذا الإطار صرح خليفة محمد الكندي، رئيس مجلس الإدارة: «لقد سعت شركة أبوظبي الوطنية للتأمين منذ تأسيسها عام ١٩٧٢، إلى تبوؤ مركز الصدارة بما تقدمه من خدمات تأمينية ذات جودة عالية وتكلفة مقبولة، حيث نجحنا في ترسيخ موقعنا كشركة تأمين إقليمية رائدة».

وأضاف: «مواكبة للمتطلبات المتغيرة التي يفرضها السوق العالمي، نحرص دائماً على تطوير وتحسين منتجاتنا وخدماتنا. وتعكس علامتنا التجارية الجديدة التزامنا بمواصلة تقديم أفضل الخدمات لعملائنا».

أكسا الخليج تتوقع وصول محفظتها إلى 450 مليون دولار هذا العام

توقع مسؤول في شركة التأمين «أكسا الخليج» (AXA Gulf) أن تنمو محفظتها بنسبة ٥٠ في المئة إلى ٤٥٠ مليون دولار في المنطقة في ٢٠٠٩، في وقت أطلقت فيه الشركة منتجاً جديداً في البحرين باسم «تأمين السفر» للاستفادة من حركة الطيران القوية في تلك المناطق وخصوصاً بالنسبة إلى الأجانب العاملين في دول الخليج العربية.

ومن ناحية أخرى أطلقت شركة «أكسا» منتج «تأمين السفر» في سوق البحرين في وقت تعمل فيه دول الخليج العربية، ومن ضمنها البحرين، على تطبيق التأمين على المسافرين. واستضافت الشركة اجتماعاً لوكالات السفر للتعريف بالمنتج الجديد وتطبيقه.

وأوضح بيان من الشركة أن منتج تأمين السفر من أكسا يغطي العديد من الأمور التي تخص المسافرين، من ضمنها كلفة العلاج الطبي الطارئ خلال مرض المسافر وكذلك إلغاء الرحلات من قبل شركات الطيران على مدار العام.

وبينت أن تغطية بوليصة التأمين التي ستصدرها الشركة للمسافرين مختلفة تماماً عن التأمين التي تتحملها شركات الطيران في حالة حدوث كوارث أو أسباب تؤدي إلى تقديم التعويض، إذ تشمل المطالبات الطبية وفقد الأمتعة وفقد جواز السفر وتأخر الرحلات.

وتعد شركة «أكسا» من أكبر شركات التأمين في العالم إذ تتواجد في ٥٣ بلداً وتوظف ١٧٥ ألف شخص. وإلى جانب البحرين، تعمل أكسا كذلك في ثلاث مدن في المملكة العربية السعودية وهي الرياض وجدة والخبر، بالإضافة إلى قطر وسلطنة عمان ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويبلغ مجموع الفروع في الشركة ١٣ فرعاً.

أول شركة تأمين يابانية تحصل على ترخيص للعمل في قطر

حصلت شركة متسوي سوميتومو إنشورانس كومباني (أوروبا) ليمتد، على ترخيص من مركز قطر للمال يوم ١٧ كانون الأول ٢٠٠٨.

وعن لسان مدير الشركة :/إنه لمن دواعي اعتزازنا أن نكون الآن جزءاً من هذه السوق المالية الدولية التي تتميز بالديناميكية وتحظى باحترام عالمي كبير، كما نشعر بالامتنان الكبير لما قدمه لنا مركز قطر للمال من دعم قيّم ومساعدة كبيرة في سياق سعينا للحصول على هذا الترخيص.

إن هدفنا هو عرض خدمة عالية الجودة تركز على العميل ونحرص على التأكيد بشكل خاص على بناء علاقات وثيقة مع عملائنا والأسواق التي يعملون فيها. ويتجلى هذا الهدف بوضوح من خلال قيامنا بتعيين نايف بسيسو مديرا للفرع، لأنه يملك خبرة كبيرة في مجال التأمين في منطقة الشرق الأوسط وله علاقات متينة في المنطقة، كما سبق له العمل في مكتبنا في أبو ظبي، الأمر الذي أكسبه إلماما شاملا بفلسفة شركتنا.

إننا ننوي توفير دعم حقيقي للشركات اليابانية والقطرية من خلال استثمار علاقاتنا الجيدة مع شركات ووسطاء التأمين المحليين، ومن هذا المنطلق، سوف نعمل على تقديم مساهمة ديناميكية ومتنامية ليس فقط في قطاع التأمين المحلي بل كذلك في النمو الاقتصادي الكبير الذي تشهده دولة قطر. كما نطمح، من خلال تقديم خدمات رفيعة المستوى تدعمها الخبرات العريقة التي تملكها شبكتنا العالمية، وبمزيد من الأمان، ليس فقط لتعزيز العلاقات الجيدة التي تربط بين قطر واليابان، بل كذلك تشجيع المزيد من الشركات اليابانية للانتقال إلى قطر/.

أنشئت متسوي سوميتومو إنشورانس غروب كومباني (أوروبا) ليمتد في المملكة المتحدة سنة ١٩٧٢، ويبلغ عدد مكاتبها حاليا ١١ مكتبا تعمل في ٩ دول في أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا، وسوف تكون قطر هي البلد العاشر الذي يوجد لنا مكتب فيه.

تجدر الإشارة إلى أن متسوي سوميتومو إنشورانس كومباني (أوروبا) هي شركة تابعة لمجموعة متسوي سوميتومو للتأمين التي تعمل من خلال ٣١٤ مكتبا في ٤٠ بلدا ومنطقة في جميع أنحاء العالم، ويعمل فيها أكثر من ٢٤,٠٠٠ موظف. وتجدر الإشارة إلى أن المجموعة، حتى في ظل الأزمة المالية الدولية الحالية، تتمتع بتصنيف ائتماني قوي للغاية حيث تصنفها وكالة ستاندرد أند بورز بدرجة AA و AM Best A+، وتصنفها وكالة موديز بدرجة Aa٣. (في أول شهر كانون الثاني ٢٠٠٩)

توصلت مجموعة متسوي سوميتومو للتأمين لاتفاق مع شركتي تأمين يابانيتين أخريين تعملان في مجال التأمين الذي لا يشمل التأمين على الحياة، تم بموجبه الاتفاق على بدء مناقشات حول إمكانية دمج الأعمال والتحالف، والجدير بالذكر أن هذا التكامل سوف يخلق خامس أكبر مجموعة تأمينية ومالية في العالم يبلغ مجموع إيراداتها ٣٠ مليار دولار سنويا.

إننا، من خلال سعينا لتحقيق نمو مستدام وتبنّي القيم المؤسساتية الرفيعة، سوف نمهد السبيل أمام بناء مجموعة تأمينية ومالية تعمل على المستوى العالمي وتتمتع بمكانة دولية متقدمة.

الاتحاد المصرى للتأمين – ينظم ندوة حول الطاقة النووية - المخاطر والحلول التأمينية

صرح الأستاذ /عبد الرؤوف قطب رئيس الاتحاد المصري للتأمين والعضو المنتدب لشركة بيت التأمين المصري السعودي بأنه بالتنسيق بين الاتحاد المصري للتأمين وشركة AIGمصر عقدت ندوة بعنوان «الطاقة النووية – المخاطر والحلول التأمينية» تقديم Dr. Daniel Abramson نائب رئيس مجلس الإدارة لشركة AIG العالمية للطاقة والبحري بمقر الاتحاد يوم ٢٠٠٩/١/٢٥.

حيث كانت الندوة فرصه للتعرف على وجهة نظر الخبراء المتخصصين فى تأمين الطاقة بالنسبة لأخطار الطاقة النووية والتغطيات التأمينية المتاحة بالنسبة لهذه الأخطار في مراحل إنشاء المفاعلات النووية وتشغيلها، وخاصة ان الاتحاد يجري حاليا إعادة إحياء نشاط مجمعة الأخطار النووية التابعة للاتحاد بمناسبة القرار الذى اتخذته الحكومة المصرية مؤخرا بإحياء البرنامج النووي في الاستخدامات السلمية .

الخليجية للتأمين التكافلي تطلق برنامج «تاج» للرعاية الطبية

أطلقت «الشركة الخليجية للتأمين التكافلي» برنامجها الجديد للتأمين الصحي للافراد والمجموعات «تاج» للرعاية الطبية، وذلك ضمن استراتيجيتها الرامية الى تطوير قائمة منتجات التكافل التي توفرها في دولة الكويت بما يساهم في تنوع خدماتها وزيادة انتاجيتها المستقبلية وتقوم برامج «تاج للرعاية الطبية» بتوفير حدود عالية للتغطية تصل الى ١٠٠,٠٠٠ دينار للشخص الواحد خلال السنة التأمينية. وقال نائب رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب في «الخليجية للتأمين التكافلي» ناصر العمر خلال الندوة التي اقامتها «الخليجية للتأمين» يأتي اطلاق برنامج التكافل الصحي «تاج» للرعاية الطبية في اعقاب توقيع الشركة الخليجية للتأمين التكافلي لاتفاق تعاون مع احدى كبرى شركات اعادة التأمين العالمية في فرنسا، لافتا الى ان هذه الخطوة تعتبر جزءا من ستراتيجيتها التوسعية في سوق التأمين الصحي. واضاف ان الطلب على الخدمات الطبية عالية الجودة في المنطقة في زيادة دائمة، مشيرا الى ان التأمين الصحي التكافلي يقدم حلا مناسبا لسد الفجوة بين الخدمات الصحية العامة والخاصة، وذلك بالنسبة للعملاء الذين يتطلعون للحصول على برامج ومنتجات صحية مميزة متوافقة مع احكام الشريعة الاسلامية.

اقتصاد

هل حقق قيمة مضافة للعرب؟!

العمل العربي المشترك في رحلة التاريخ

ميسا أورفه لي

نشأت فكرة التعاون الاقتصادي الإقليمي بين الدول العربية في العام ١٩٤٥ عندما نص بروتوكول الإسكندرية الموقّع في ٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤ والذي أنشئت بموجبه الجامعة العربية على أن تتعاون الدول العربية الأعضاء تعاوناً وثيقاً في الشؤون الاقتصادية والمالية والتبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة والمواصلات.

وفي ١٣/ نيسان.أبريل/ ١٩٥٠ عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي من خلال الجامعة العربية، وابتدأت الدول العربية بإيداع وثائق التصديق بفترات زمنية مختلفة وكانت سورية أولها، حيث أودعت وثيقة تصديقها على هذه المعاهدة في ١٣/ تشرين الأول . أكتوبر /١٩٥٠ أي بعد ستة أشهر فقط تبعتها فيما بعد بقية الدول العربية، وقد اعتبر ذلك بداية عهد جديد للعمل العربي المشترك وفي طليعة التعاون الاقتصادي من خلال جامعة الدول العربية، حيث بدأت تبرز فيما بعد منظمات عديدة ذات كيانات مستقلة وتحت تسميات مختلفة في ساحة العمل العربي المشترك، منها:

. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية.
. منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط (أوابك).
. المنظمة العربية للثروة المعدنية.
. المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس.
. المنظمة العربية للعلوم الإدارية.
. المنظمة العربية للتنمية الصناعية.
. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم.
. منظمة العمل العربية.
. المركز العربي لدراسات المناطق الجافة (أكساد).
. الصندوق العربي للاتحاد الاقتصادي والاجتماعي.
. صندوق النقد العربي.

إضافة إلى شركات عربية مشتركة واتحادات عربية نوعية متخصصة تتالى تأسيسها منذ تأسيس جامعة الدول العربية وحتى أواخر عقد السبعينيات.

١. فكرة عن العمل العربي المشترك وبداياته

وكان قد تم في العام (١٩٧٧) تعديل المادة الثانية من معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي حيث تم تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية الذي انطلقت منه مسؤولية العمل الاقتصادي العربي، وكلف المجلس خمس مهمات رئيسية هي:

١. المهمات التخطيطية.
٢. المهمات التقييمية.
٣. المهمات التنسيقية.
٤. المهمات الإنشائية.
٥. الإشراف على السياسات والعلاقات الاقتصادية.

وتمكيناً للمجلس من أداء هذه المسؤوليات فقد جرى تعديل ملحوظ في تركيبة وطريقة أدائه لعمله وإلزامية قراراته، وتنظيم علاقاته بمجلس الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة بمؤسسات العمل العربي المشترك، وبدأ المجلس بتحمل مسؤولية إقامة المشروعات التكاملية الاقتصادية العربية بهدف الوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية.

٢. أبرز مهمات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

وقد أتاحت التدفقات الكبيرة والسريعة للموارد المالية قروضاً واسعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتسريع تأثيرها في الوطن العربي، حيث تم إحداث مئات المشاريع العربية ذات التمويل المشترك والاتحادات النوعية التي تستهدف تبادل التجارب والخبرات وتوسيع إطار التعاون والتنسيق ونشأ في ظل هذا التعاون قطاع واسع من المؤسسات ذات الوظائف والمهمات المختلفة على المستويين الرسمي والأهلي، والتي يمكن أن تساهم في بناء اقتصاد سليم يمهد الطريق نحو تحقيق التكامل الاقتصادي العربي وخاصة أن إقامة هذه المشاريع تزامن مع صور أخرى من أشكال التعاون الذي يمكن أن يؤدي إلى إقامة السوق العربية المشتركة، مثل إقامة مناطق التجارة الحرة الثنائية أو الشاملة، وتخفيض القيود الجمركية والإدارية وتوسيع نظام الصفقات المتكافئة للسلع والخدمات وغيرها..

٣. أهمية إقامة مشاريع عربية مشتركة في تفعيل العمل العربي المشترك ولاسيما في ظل الظروف والتحديات الراهنة والمستقبلية..

ويمكن تقسيم مشاريع العمل العربي المشترك إلى:

١. مشاريع تمويلية.
٢. مشاريع استثمارية.
٣. مشاريع إنتاجية.

وتضم المشاريع التمويلية عدداً من الصناديق والمصارف والمؤسسات المالية، وفيما يلي أهم الاتفاقيات التي أحدثت بموجبها ثلث المشاريع:

١. اتفاقية إنشاء المؤسسة المالية العربية للاتحاد الاقتصادي تأسست عام ١٩٧٥
٢. اتفاقية إنشاء الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تأسس عام ١٩٦٧
٣. المصرف العربي الدولي تأسس عام ١٩٧٣
٤. صندوق النقد العربي تأسس عام ١٩٧٧

أما المشاريع الاستثمارية فتضم العديد من المشاريع منها:

١. الشركة الكويتية السودانية للاستثمار تأسست عام ١٩٧٢
٢. الشركة العربية للاستثمار تأسست عام ١٩٧٤
٣. شركة الاستثمارات الكويتية / المصرية تأسست عام ١٩٧٤

وأخيراً المشاريع الإنتاجية وهي عديدة ومنها:

١. شركة البوتاس العربية وتأسست عام ١٩٥٦
٢. الشركة العربية لتنمية الثروة الحيوانية وتأسست عام ١٩٧٤.
٣. الشركة العربية للتعدين وتأسست عام ١٩٧٤
٤. الشركة العربية للصناعات الدوائية و تأسست عام ١٩٧٥
٥. الهيئة العربية للتصنيع الحربي وتأسست عام ١٩٧٥

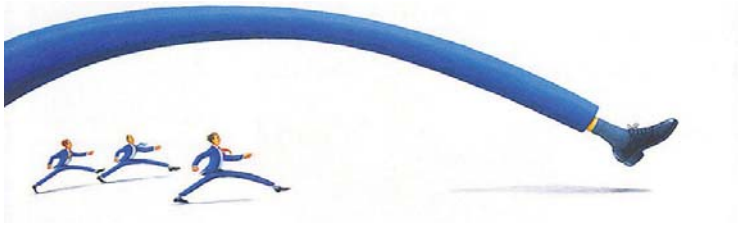

وتشارك سورية في أغلبية المشاريع والمنظمات والصناديق التي أحدثت.. بل عانت دائماً في مقدمة الدول التي صدَّقت على اتفاقيات تأسيسها وشاركت وتشارك بها بفاعلية.

٤. دور سورية في العمل العربي المشترك وريادتها فيه ومشاركتها في مؤسساته وشركاته

وبشكل عام فقد بلغ عدد المشاريع والمؤسسات العربية المشتركة في أواخر العقد الماضي نحو ٨٣٠ مشروعاً مشتركاً، منها ٣٩١ مشروعاً عربياً خالصاً بلغ رأسمالها نحو ١٢ مليار دولار أمريكي، ٤٣٩ مشروعاً عربياً دولياً بلغ رأسمالها أكثر من ١٤ مليار دولار أمريكي، وتوزعت هذه المشاريع كما سبقت الإشارة على قطاعات/ المال/ الصناعة/ السياحة/ الخدمات/ البناء/ الزراعة/ النقل/ المواصلات/ وغيرها.

إضافة للمشاريع التمويلية التي سبقت الإشارة إليها وتتوزع المشاريع العربية المشتركة على الدول العربية كالتالي:

١. دول مجلس التعاون الخليجي ١٥١ مشروعاً.
٢. دول المشرق العربي ٩١ مشروعاً.
٣. دول وادي النيل ١١٠ مشاريع.
٤. دول المغرب العربي ٣٤ مشروعاً.
٥. بقية الدول العربية ٥ مشاريع.

إضافة إلى مشاريع عربية ثنائية تجسدت في شركات مشتركة فيها شركة الاتحاد العربي لإعادة التأمين والشركة السورية الليبية للاستثمارات الزراعية.

٥. الأهمية الاقتصادية والاجتماعية للشركات المشتركة ودورها في امتصاص البطالة وتنقل الأيدي العاملة

كما تم إقرار العديد من الاتفاقيات العربية التي تسعى لتعزيز وتطوير العمل

العربي المشترك وفق وضع ميثاق الجامعة في ٢٢/ آذار . مارس/١٩٤٥، بعضها خاص بتحرير التجارة، وبعضها الآخر خاص بالاستثمار وانتقال رؤوس الأموال، وهناك اتفاقيات تنظيمية أو مؤسسية أيضاً، وأهم تلك الاتفاقيات هي:

١. اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام (١٩٥٣)

٢. اتفاقية تسديد موضوعات المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال عام (١٩٥٣).

٣. اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٦٢

٤. اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

٥. اتفاقية استثمار رؤوس الأموال العربية وانتقالها بين الدول العربية عام ١٩٧٢.

٦. الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية عام ١٩٨٠.

٧. اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام ١٩٨١.

وكان لمجلس جامعة الدول العربيةمذكرة في العام ١٩٥٧ مشروع إقامة وحدة اقتصادية عربية تقوم على:

١. حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال.

٢. حرية تبادل المنتجات.

٣. حرية الإقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي.

٤. حقوق التملك والإرث.

٥. حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ والمطارات المدنية.

لكن ولأسباب مختلفة لم يتحقق هذا المشروع الطموح، ولاسيما أن إقامته تتطلب إجماعاً عربياً لم يتحقق، لذلك كان إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، وجرى الاكتفاء بالمنظمات والاتفاقيات والمشاريع التي تمت الإشارة إليها والتي تحتاج بالتأكيد إلى المزيد من الرعاية والتفعيل.

٦. ضرورة وأهمية تفعيل اتفاقيات العمل العربي المشترك في مختلف المجالات

وبدءاً من تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ بدأ مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مهامه الجديدة في ظل تحول الوعي على صعيد العمل الاقتصادي العربي المشترك وجاء نتيجة قرارات مؤتمر القمة الحادي عشر الذي عقد في عمان في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٠ وقد اعتُبر هذا المؤتمر من أبرز مؤتمرات القمة العربية التي ركزت معظم اهتماماتها على الجوانب الاقتصادية للعمل العربي المشترك، حيث تم إقرار ميثاق العمل الاقتصادي القومي، واستراتيجية العمل الاقتصادي المشترك، وانطلق ميثاقه القومي من الإيمان بالانتماء القومي للأمة العربية وحتمية تضامنها إزاء التحديات وتعبيراً عن المسؤولية لتحقيق التنمية المتوازنة والأمن القومي، واعترافاً بأن العمل الاقتصادي يمثل عنصراً رئيسياً في العمل العربي المشترك، وبأنه يشكل الأرضية الصلبة للأمن القومي العربي، وبأن جدوى العمل المشترك تتجاوز الجمع الآلي والحسابي للعمل القطري، وتعني تهيئة الاقتصاد العربي للحركة المصيرية ضد التخلف وفي مواجهة العدوان الصهيوني والغربي المساند له، والتزاماً بمبدأ التكامل الاقتصادي العربي والاعتماد الجماعي على الذات، وتنسيقاً للسياسات الاقتصادية والمالية، ومن أجل القضاء على أسباب التجزئة، وحفاظاً على الثروات العربية، وتسهيل انتقال العمالة والكفاءات داخل الوطن العربي بضبط الهجرة إلى الخارج.

٧. أهمية القمم العربية في التركيز على العمل المشترك في ظل التحديات

هذا ويمكن تمييز أربع مراحل تمثل المحطات الرئيسية للعمل العربي المشترك من تأسيس جامعة الدول العربية وحتى الوقت الراهن وهذه المراحل هي:

أولاً: مرحلة تشكيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الوحدة الاقتصادية

العربية عام ١٩٨٠ بعد قراره في العام ١٩٧٧.

ثانياً: مرحلة اتفاقية السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤.

ثالثاً: مرحلة انعقاد القمة العربية في عمان التي وضعت استراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك عام (١٩٨٠).

رابعاً: مرحلة إقامة منطقة التجارة الحرة العربية عام (١٩٩٧).

٨. تطور العمل العربي المشترك في المراحل الرئيسية التي مر بها تأسيس الجامعة وحتى الآن

إن ما وصل إليه العمل المشترك والاتفاقيات التي أسست له، يشكل خلاصة ما توصل إليه الفكر القومي خلال العقود الماضية منذ بدأت الدعوة إلى تكامل اقتصادي عربي تحقيقاً لأهداف متعددة تتلخص في تدعيم التضامن العربي تثبيتاً للأمن القومي العربي، وتفعيل الموارد العربية المتاحة، وتنظيماً لمسيرة التنمية الاقتصادية العربية ونقلها من الإطار القطري إلى الإطار القومي وإيجاد قاعدة اقتصادية عربية عريقة تعطي الوطن العربي اقتصاداً أكثر تنوعاً وأكثر اعتماداً على الذات.

٩. الإضافات الاقتصادية والاستثمارية التي يمكن أن يحققها العمل العربي المشترك

إن الاعتماد على الذات من خلال مشاريع اقتصادية عربية مشتركة، أو مشاريع قطرية تستفيد من خبرات أو تعقد على موارد وإمكانات مالية عربية بات ضرورة وطنية وقومية في ظل الواقع العالمي الراهن، ولاسيما على صعيد الأمن الغذائي الذي يمكن أن يشهد تدهوراً في ظل اختلال التوازن بين زيادة عدد السكان وتراجع المساحات الزراعية وإنتاج الغذاء، وبالتالي يتطلب درجة أكبر من التعاون والعمل الاقتصادي العربي المشترك ولاسيما في القطاع الزراعي.

١٠. الأمن الغذائي وضرورية وأهمية العمل العربي المشترك

وبالتأكيد لم تعتمد الدول العربية مراحل العمل العربي المشترك، وإقامة المشروعات المشتركة فيما بينها كمدخل إنتاجي للاندماج والتكامل الاقتصادي العربي إلا بعد أن تأكدت بما لا يدعو إلى الشك، أن هذه المراحل هي الدعامة الأساسية التي لابد لهذا الاندماج والتكامل أن يرتكز عليها نظراً لما تحققه من مزايا إنتاجية وفوائد اقتصادية متعددة، وكذلك بعد أن ثبت لديها بأن الاقتصاد العربي على مدخل واحد لتحقيق الاندماج الاقتصادي العربي وهو مدخل تحرير التجارة وما يرتبط به من تسهيل وتيسير مدفوعات المعاملات الجارية لا يكفي، بل لابد من البحث عن صيغ أخرى فكانت فكرة تكوين مشروعات مشتركة تعزز العمل العربي المشترك، وتحقق التكامل والاندماج المأمول.

١١. المشروعات المشتركة كمدخل يعزز العمل العربي المشترك وصولاً إلى مرحلة الاندماج والتكامل الاقتصادي العربي

لكن ونحن نتحدث عن العمل العربي المشترك لا يمكن أن نتجاهل العمل النقابي والأهلي الذي يتم من خلال الأطر الثلاثة التالية:

الأول: إطار الاتحادات المهنية من خلال اتحاد نقابات العمال العرب والفلاحين العرب والكتاب العرب والاقتصاديين العرب وغيرهم..

الثاني: إطار الاتحادات العلمية مثل اتحاد الأطباء العرب، المهندسين العرب، وغيرها.

الثالث: إطار مجالس رجال الأعمال العرب، وهذه المجالس تتعدد وتتوزع على مجالس ثنائية أو عامة.

١٢. العمل العربي المشترك من خلال مجالس رجال الأعمال ومن خلال الاتحادات والنقابات

إن تحديد الاتجاهات المستقبلية للعمل العربي المشترك يتطلب الانطلاق من منهج شامل وحقيقي للواقع العربي الذي يشير إلى أهمية التعاون والتكامل العربي كعنصر مركزي من عناصر المشروع القومي لمواجهة مختلف التحديات الداخلية والخارجية. لقد انعقدت آلاف المؤتمرات واللقاءات العربية الدورية وغير الدورية، وانعقدت عشرات آلاف الندوات والملتقيات، وتأسست منظمات وهيئات ومشاريع، وتم تعيين أمناء وأمناء مساعدين وخبراء وعاملين لتحقيق التعاون العربي المشترك، وأنشئت وزارات، أو مديريات داخل وزارات عربية تتولى أمور هذا التعاون وتبحث أفضل السبل لحسن تنفيذه، غير أن النتائج لم تكن بمستوى الطموح بالرغم من تمثل الأهداف والتقائها مع المصالح المشتركة للدول العربية وأهداف شعوبها.

١٣. الطموح والمأمول من العمل العربي المشترك...

إن المرحلة التي تمر بها الأمة العربية بالغة التعقيد والخطورة سواء في حاضرها أو ما بعدها نتيجة النظام العالمي الجديد وأحادية القطبية وما يخطط للمنطقة من مشاريع لا تخدم شعوبها ولا تحقق توجهاتها، وتغتال حاضرها ومستقبلها وعلى الصعيد الاقتصادي يأتي مشروع ما يسمى السوق الشرق أوسطية في مقدمتها، كل ذلك يؤكد خطورة التقوقع القطري وانعكاساته السلبية على التنمية وتقرير الصمود العربي في وجه التحديات والقدرة على مواجهتها، وستكون في دعم العمل العربي المشترك، ولاسيما الاقتصادي من الخطورة التي يمكن أن تهدد الأمن القومي العربي.

لقد حذر معهد الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب في العام (١٩٨٩) من خطر انفجار القنبلة الاقتصادية العربية، انفجار القنبلة النووية، لما يمكن أن يشكله الاقتصاد العربي من قوة يحسب حسابها عندما يتم رسم المشاريع المشتركة لإضعاف هذه الأمة أو اختراقها أو تهميشها.

فهل ستنفذ توصيات قمة دمشق العربية باعتبارها القمة المفصلية والأهم في تاريخ العمل العربي المشترك، والتي يمكن أن تؤرخ لمرحلة جديدة في هذا المجال من خلال العمل الاقتصادي وتفعيل منظماته ومؤسساته وهيئاته ومشاريعه ؟ نأمل ذلك!!!

صحيح أن التحديات السياسية والأمنية ضاغطة لكن العمل الاقتصادي العربي المشترك ضرورة لتعزيز قاعدة الصمود السياسي دون الاختراق الأمني لذلك نحن كنا وسنبقى محكومون بالأمل..

وسورية كانت وستبقى بوابة كل الآمال!؟.

سر التأمين

إن حالات انعدام المخاطر (اليقين) هي الحالة التي تضمن عدم انحراف النتائج إلى نتائج غير متوقعة، فإذا أصدرت إحدى الشركات التجارية في بداية العام بياناً للمساهمين تبين فيه بأن الشركة ستحقق ربحاً يفوق ما تحقق في العام الفائت فإنها نفت وجود مخاطر قد تتعرض لها، وهذا أمر غير مقبول فالأمور اليقينية لا يكتنفها الخطر، والتجارة خاضعة للخسارة والربح وهو نوع من أنواع المخاطر.

إن المخاطر يمكن أن تكون متدنية أو عالية فاحتمال وقوع مكروه يكون بدرجات متفاوتة فخطر الإصابة بأمراض الرئة الذي يواجهه من يدخن ثلاث علب من السجائر يومياً أكبر من الخطر الذي يواجهه من يدخن سيجارة واحدة يومياً.

هناك طرق عدة لقياس المخاطر تقوم بها مؤسسات متخصصة، وتحليل المخاطر هو القاسم المشترك الأعظم لكل القرارات المالية تقريباً، وليس الغرض من تحليل المخاطر تفادي الخطر لأن ذلك أمر مستحيل، ولكن الغرض هو التعرف على الخطر وقياسه...

قانون الأعداد الكبيرة (المتوسطات)

إذا أعددنا قوائم للوفيات في سورية من الذكور والإناث سنلاحظ أن عدد الوفيات سيقترب من المساواة لكلا الجنسين كلما زاد عدد المسجلين في القائمة، مع أنها في البداية تبدو عشوائية لا ينظمها أي قانون في حال النظر إلى كل حادثة وفاة على حدة، لكننا سنلاحظ أنها ستستقر (ستتساوى) عند وجود عدد كاف وكبير منها، وسنتوقع في العام القادم العدد التقريبي لعدد الوفيات من الذكور والإناث، وستزداد الدقة كلما مر عدد كاف من السنين.

إن التأمين من الناحية الفنية هو التقليل من الخطر الذي يواجهه الفرد عن طريق تجميع عدد كاف من الأشخاص الذين يتعرضون للخطر ذاته (السيارة– المنزل...) ومن ثم يمكن لكل شخص الاشتراك بنصيب من ذلك الخطر بعد أن يتم احتسابه، وسيكون سعر الخطر أو البدل النقدي الذي يدفعه طالب التامين على خطر ما سيكون أكثر دقة عند وجود عدد كبير من المستأمنين، وذلك من خلال الإحصائيات وتحليل البيانات.

وتجدر الإشارة إلى أنه ليس كل ما يتعرض له الإنسان من المخاطر قابل للتأمين، فموضوع التأمين يجب أن يكون قابلاً للقياس فعدم وجود عدد كاف من المستأمنين لا يمكّن شركة التأمين من احتساب الخطر ومن ثم لا تستطيع تقدير قسط التأمين بشكل دقيق لأنه لا يخضع لقانون الأعداد الكبيرة وهذا ما يحصل عند التأمين ضد السرقة أو الحريق للآثار أو اللوحات الفنية النادرة.

إن التأمين على الحياة من ناحية الحساب هي أيسر عمليات التأمين لأن التعويض فيه مرتبط بواقعة لا لبس فيها، وليست أنواع المخاطر كلها بهذا الوضوح، فالتأمين الصحي مرتبط بالمرض ولا يمكن دائماً التأكد من وقوعه (مثل آلام الظهر) بسبب ندرة أجهزة الاختبار والكشف.

والسؤال الذي يجب أن يدور في بالنا:

هل نحن في حالة يقين كلي بأننا في منأى عن المخاطر ولا يوجد أي انحراف للنتائج التي نتوقعها مستقبلاً؟ إذا كان الجواب نعم فلا ضرورة لوجود المشافي ولا المطافئ ولا أجهزة الإنذار ولا الأدلة الجنائية ولا السجون ولا خزنات حديدية ولا الإسعاف ولا...

وإذا كنا في حالة يقين كلي بأننا معرضون للمخاطر فنحن مطالبون بتخفيف أثر هذه المخاطر، ومن هنا انطلقت فكرة التأمين.

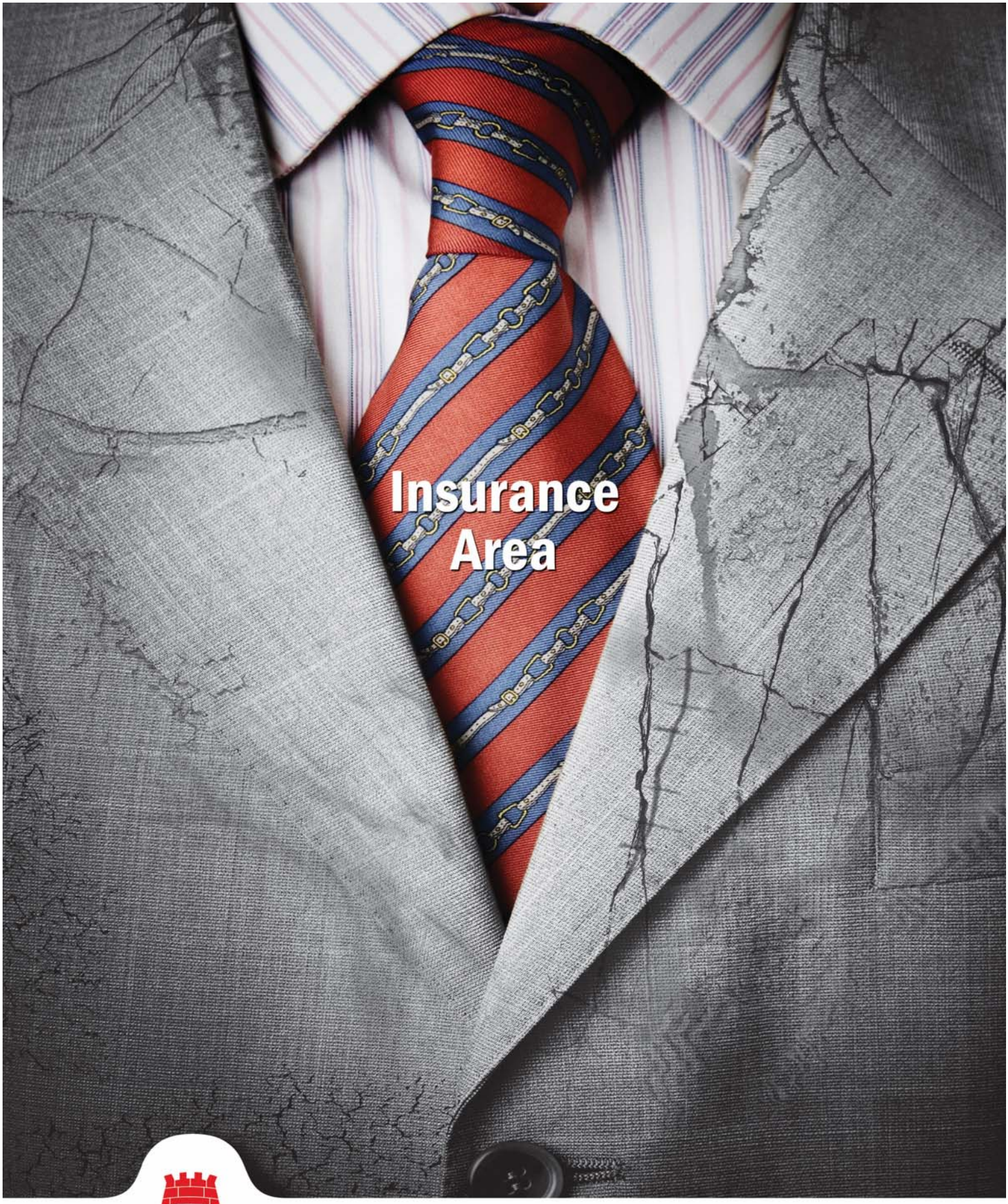

Syrian Insurance Federation

The development of insurance premiums between 2007-2008

Syrian Pounds

premiums

Branches of insurance	2007	2008	difference	growth rate
Life Insurance	68,765,511	147,386,724	78,621,213	114.33%
Medical Insurance	252,246,234	397,814,937	145,568,703	57.71%
Marine	949,291,259	1,286,047,802	336,756,544	35.47%
obligatory CARS Insurance	3,904,598,899	5,182,052,172	1,277,453,273	32.72%
Motor insurance	1,714,171,504	2,536,970,787	822,799,283	48.00%
Engineering	320,686,265	575,768,260	255,081,995	79.54%
aviation	188,349,759	210,356,456	22,006,697	11.68%
Responsibilities	137,275,858	134,721,998	2,553,860-	-1.86%
Contractors all risk	214,106,735	225,834,163	11,727,428	5.48%
Fire	1,501,592,245	1,669,917,598	168,325,353	11.21%
Travel insurance	37,982,472	50,115,060	12,132,588	31.94%
TOTAL	9,289,066,740	12,416,985,958	3,127,919,217	

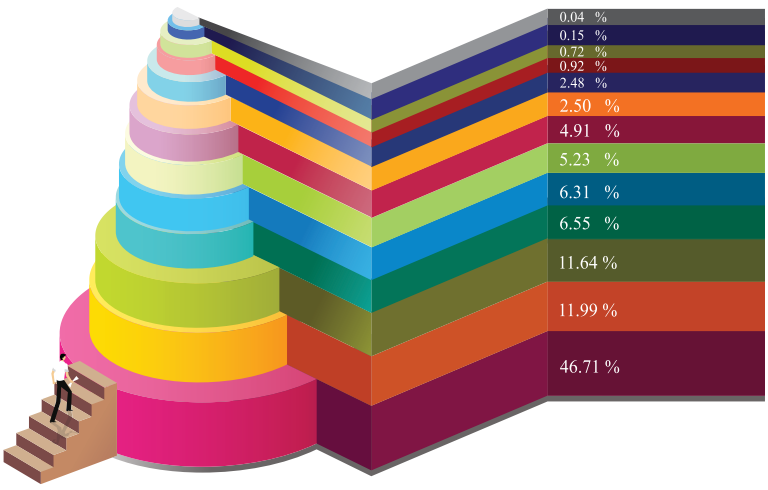

46.71 %	Syrian Insurance Company
11.99 %	Syrian Arab Insurance
11.64 %	United Insurance Company
6.55 %	Arobe Syria Insurance
6.31 %	Arabia Insurance Company
5.23 %	National Insurance Company
4.91 %	Syrian Kuwaiti Insurance Company
2.50 %	Trust Syrian Insurance Company
2.48 %	Arab Orient Insurance Company
0.92 %	Adir Insurance (Syria)
0.72 %	Solidarity alliance insurance
0.15 %	Al - Aqeelah Takaful Insurance
0.04 %	Syria Islamic Insurance

INSURANCE Title

What typically does a travel insurance policy not cover?policy cover?

Travel insurance can, but doesn't normally, cover extreme sports such as skiing. You will need to get extra cover for this as you are considered to be in a much higher risk category than the average traveler.

Your travel insurance may also be inadequate if your country of travel has government travel advisory warnings issued against it. You may be seen as not taking proper care if you choose to travel to an area deemed as dangerous and may be unable to be make a claim in the event of a problem.

Additional insurance products that policy holders might need in this area

If you are going to long trips, or on numerous holidays, in one year consider buying an annual multi-trip insurance policy. Even if you are going on a single trip, most insurance policies have a 30 day limit on them so it would be advisable to seek extra cover if your holiday extends beyond this period. The ever increasing number of long term travelers and 'backpackers' has meant that travel insurance companies have created more policies tailored just for your circumstances.

Additional coverage for a travel insurance policy

Travel insurance is usually very comprehensive but don't forget to check the standard exclusions. You may find that your limits are low in areas you need. You may need more coverage for laptops or other personal electronic equipment. You may want to increase the cover of your luggage because you have several high value items. This should be done before you travel as you cannot make these claims retrospectively.

What will travel insurance typically cost?

Travel insurance varies massively as premiums are determined by your length of travel, the circumstances under which you travel, where you are traveling to and even who you are traveling with. All these factors determine your risk factor. Naturally, someone who is taking a weekend trip to Canada is likely to have cheaper insurance than someone who is planning to spend three months in the Amazon. For short, low risk trips, we have seen insurance under $20 through some providers. For higher risk holidays look top pay several times that amount.

Travel Insurance

Whenever you leave your country of residence you should have travel insurance. Travel insurance covers you, your luggage, your trip, your flight, your accommodation and in fact every aspect of the travel experience. For a relatively small amount you can have full piece of mind during your trip. If you are a frequently traveler you can even purchase an annual multi-trip policy which will cover you for an unlimited amount of travel.

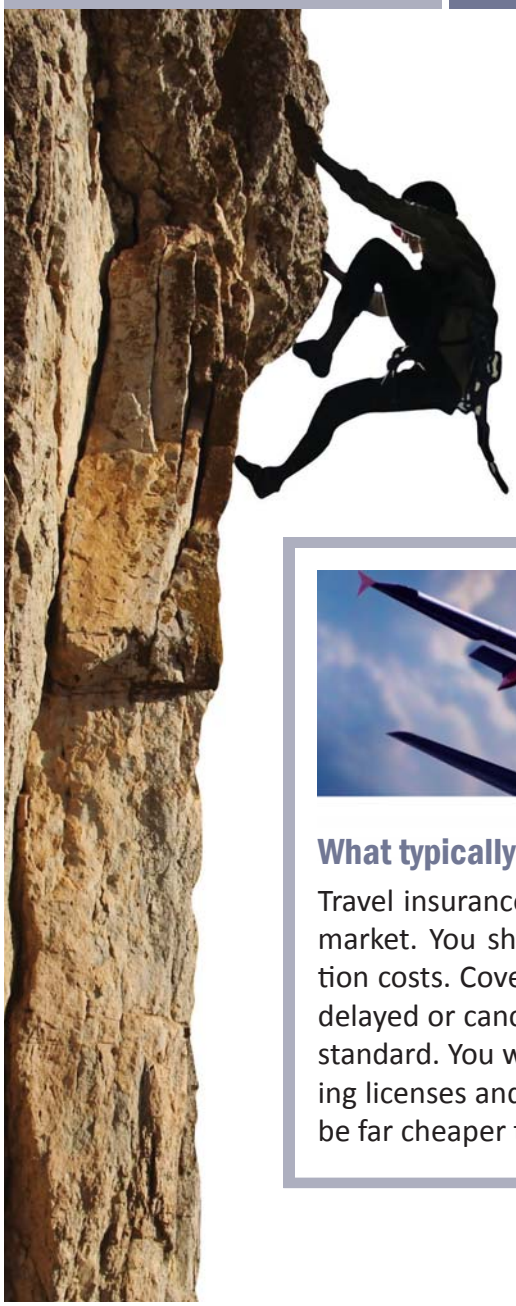

Who needs travel insurance?

Travel insurance is an essential purchase to any person traveling. Many people still travel domestically and abroad without any level of insurance. This is a dangerous game to play as potential medical, legal and emergency travel costs can escalate into the hundreds of thousands of dollars. Insurance can be bought for a miniscule fraction of that amount.

Just consider when you are on holiday you could have any sort of accident, or you may accidentally cause an injury to someone else, or your luggage may have lost, stolen or damaged. If you are uninsured you have to pay for the cost out of your own wallet. Travel insurance is normally a broad policy that can give you full protection and piece of mind when you are on holiday.

What typically does a travel insurance policy cover?

Travel insurance tends to be comprehensive, even at the lower ends of the insurance market. You should be able to receive overseas legal, medical, liability and repatriation costs. Coverage for lost, stolen or even delayed baggage is standard. Coverage for delayed or cancelled flights and costs associated with missing connecting flights is also standard. You will be covered for any loss of documentation such as travel tickets, driving licenses and passports. The cost of even one of these events happening to you will be far cheaper than the premium of a typical travel insurance policy.

Motorcycle Insurance Explained

Additional insurance products that policy holders might need in this area

Motorcycle insurance tends to be comprehensive as it covers damage, public liability, roadside assistance, medical expenses and travel expenses. However, those expenses are limited to assisting you in that immediate moment. You may need more comprehensive medical insurance and roadside assistance policies to benefit fully from a claim.

Additional coverage for a motorbike insurance policy

As in auto insurance you can be comprehensively insured on your motorcycle but as a standard policy is so comprehensive there is no real extra coverage you need unless your state has any glaring omissions for their standard cover list.

What will motorcycle insurance typically cost?

Motorcycle insurance is determined by your experience, your auto record, the motorcycle you would like insured and the amount of cover you need. You could pay up to 5% of the value of your motorcycle per year as insurance but it is likely you will pay less than that as discounts are always offered for clean driving records, age, gender and a whole host of other reasons.

Motorcycle Insurance Explained

Motorcycle insurance broadly covers all styles of two-wheeled transportation on the roads including mopeds, touring bikes and high-performance sports motorcycles. Some companies can exclude some form of motorcycle as they may not fit within their risk category. As an example, conservative insurers may not cover modified motorcycles. They will normally have a modified motorcycle insurance plan, moped plan or scooter plan that can be taken as an alternative with a different set of inclusions.

Who needs motorcycle insurance?

Anyone who rides a motorcycle needs to have motorcycle insurance. It doesn't matter if you are an occasional weekend rider or spend every day on your cycle, you need to be covered. The law for motorcycles is the same as for other motor vehicles.

What typically does motorcycle insurance policy cover?

Motorcycle insurance covers the motorcycle from damage caused by an accident as well as liability to other vehicles or injury caused to another party. Typically, you would make a claim through your motorcycle insurance policy in the same way you would an auto insurance policy.

You also get coverage for a number of accessories with are associated with motorcycle riding. As an example your helmet, leathers, saddlebags and backrest should all be covered. However, the insurance on these accessories is limited so if you have an expensive helmet or other accessory it is recommended to insure it separately.

You should receive roadside assistance as standard as well as a trip interruption payment to ensure you can get home if you are traveling interstate.

What typically does motorcycle insurance policy not cover?

Damage to your motorcycle caused by weather is not typically covered unless the damage is caused while the motorcycle is stored correctly (eg in a garage or a covered car park).

Damage to custom work completed on your motorcycle is also not covered unless you have stipulated to the insurer that the custom work has happened and have provided photographic evidence of the work. This is becoming increasingly common as more people are making large claims for custom work.

Damage caused to you by another party who is uninsured is not covered in the event of an accident. You normally have to request an 'uninsured motorist' inclusion.

Motorcycle insurance packages vary massively between states so check the policy carefully as it may different from the advertised package.

صوت الشباب

متلك ماحدا

لإعلاناتكم : 11 797 446 - 9849

Additional insurance products that policy holders might need in this area

Disability insurance gives you an income stream beyond regular healthcare in the event of disability or long term illness. Health insurance only covers short-term and critical treatment so if you are concerned about the long term future in the event of illness, disability insurance should be high on your list of purchases.

Additional coverage for a health insurance policy

Basic plans are commonplace but only give you the minimal benefits. By extending increasing your premium, you also extend your coverage. You can even encompass your spouse and your dependents as part of your health insurance plan if you wish.

What will health insurance typically cost?

Health insurance plans differ massively between insurers. Shopping for the most competitive rate available will end up costing you more money in the long run as your cover may be very limited. You can spend a nominal amount and get a hospital indemnity policy which will only cover basic hospital care and for a limited time or you can get a comprehensive insurance that covers each conceivable circumstance. This can cost you many hundreds of dollars per year. If your health insurance is part of an employer group insurance policy then your employer bears the full cost of the plan.

Health Insurance

Health insurance is perhaps one of the most important insurance policies to purchase. The cost of not having health insurance can be extraordinary with the cost of healthcare being so great and ultimately the chance of you needing some kind of treatment just as great. Health insurance is an essential purchase. The toughest aspect would be which policy to choose.

Health insurance normally comes in two guises, group insurance and individual insurance. Group insurance is normally offered by your employer. The costs are covered by your employer but the cover isn't usually as comprehensive as individual cover. Individual insurance is a private health insurance policy held by you and can be as basic or as comprehensive as you wish.

Who needs health insurance?

Everyone needs health insurance. Unless you are independently wealthy, the cost of medical treatment and cost of ongoing medical care is so high that you can be bankrupted even if a small incident occurs. Insurance ensures that those exorbitant costs are covered by someone else.

What typically does a health insurance policy cover?

Policies vary massively in cost and total coverage. Hospitalization is normally included in even the most basic of insurance plans. This is good as hospitalization is perhaps one of the most costly factors in healthcare. Health insurance will cover you for a range of specialist treatments, regular out-patient treatment, surgery, x-rays and testing and maternity care. This should all be covered by even the most basic of policies. Comprehensive health insurance will give you generous allowances in all specialist areas, physio treatment, as well as alternative and complementary health treatments.

What typically does a health insurance policy not cover?

Policies vary massively in cost and total coverage. Hospitalization is normally included in even the most basic of insurance plans. This is good as hospitalization is perhaps one of the most costly factors in healthcare. Health insurance will cover you for a range of specialist treatments, regular out-patient treatment, surgery, x-rays and testing and maternity care. This should all be covered by even the most basic of policies. Comprehensive health insurance will give you generous allowances in all specialist areas, physio treatment, as well as alternative and complementary health treatments.

A «false representation» can take many forms, such as:

• A false statement of fact, known to be false at the time it was made;
• A statement of fact with no reasonable basis to make that statement;
• A promise of future performance made with an intent, at the time the promise was made, not to perform as promised;
• A statement of opinion based on a false statement of fact;
• A statement of opinion that the maker knows to be false; or
• An expression of opinion that is false, made by one claiming or implying to have special knowledge of the subject matter of the opinion. «Special knowledge» in this case means knowledge or information superior to that possessed by the other party, and to which the other party did not have equal access.

Common law fraud has nine elements: (1) representation of an existing fact; (2) its materiality; (3) its falsity; (4) the speaker>s knowledge of its falsity; (5) the speaker>s intent that it shall be acted upon by the plaintiff; (6) plaintiff>s ignorance of its falsity; (7) plaintiff>s reliance on the truth of the representation; (8) plaintiff>s right to rely upon it; and (9) consequent damages suffered by plaintiff. Most jurisdictions in the United States require that each element be proved with clear, cogent, and convincing evidence (very probable evidence) to establish a claim of fraud. The measure of damages in fraud cases is to be computed by the «benefit of bargain» rule, which is the difference between the value of the property had it been as represented, and its actual value. Special damages may be allowed if shown proximately caused by defendant>s fraud and the damage amounts are proved with specificity.

In the UK a report concluded that the total costs of fraud and dealing with fraud in the year 2005-2006 was at least 13.9 Billion GBP.

Take Care

In response to the increased amount of health care fraud in the United States, Congress, through the Health Insurance Portability and Accountability Act of 1996 (HIPAA), has specifically established health care fraud as a federal criminal offense with punishment of up to ten years of prison in addition to significant financial penalties.

[edit] Auto (or Motor) insurance fraud

Globally, one of the largest categories of insurance claims fraud revolves around the insurance of vehicles. There are a number of modus operandi:

[edit] Staged collisions

This rapidly growing category involves staging a collision where the fraudsters will use a vehicle to stage an accident with the innocent party. Typically, there would be 4 or 5 fraudsters in the vehicle which makes an unexpected manoeuvre causing the innocent party to collide with the fraudsters vehicle. Each of the fraudsters then claim for injuries sustained in the vehicle. Working with a “recruited” doctor, the injuries are typically whiplash or other soft tissue injuries which are hard to dispute later.

Exaggerated claims

A real accident may occur, but the dishonest owner may take the opportunity to incorporate a whole range of previous minor damage to the vehicle into the garage bill associated with the real accident

• forgery of documents or signatures,
• health fraud, selling of products of spurious use, such as quack medicines,
• identity theft
• investment frauds, such as Ponzi schemes
• marriage fraud to obtain immigration benefits INA §204(c)(1),
• securities frauds such as pump and dump
• taking payment for goods sold online, by mail or phone, such as tickets, with no intention of delivering them.

• forgery of documents or signatures,
• health fraud, selling of products of spurious use, such as quack medicines,
• identity theft
• investment frauds, such as Ponzi schemes
• marriage fraud to obtain immigration benefits INA §204(c)(1),
• securities frauds such as pump and dump
• taking payment for goods sold online, by mail or phone, such as tickets, with no intention of delivering them.

Fraud, in addition to being a criminal act, is also a type of civil law violation known as a tort. A tort is a civil wrong for which the law provides a remedy. A civil fraud typically involves the act of intentionally making a false representation of a material fact, with the intent to deceive, which is reasonably relied upon by another person to that person>s detriment.

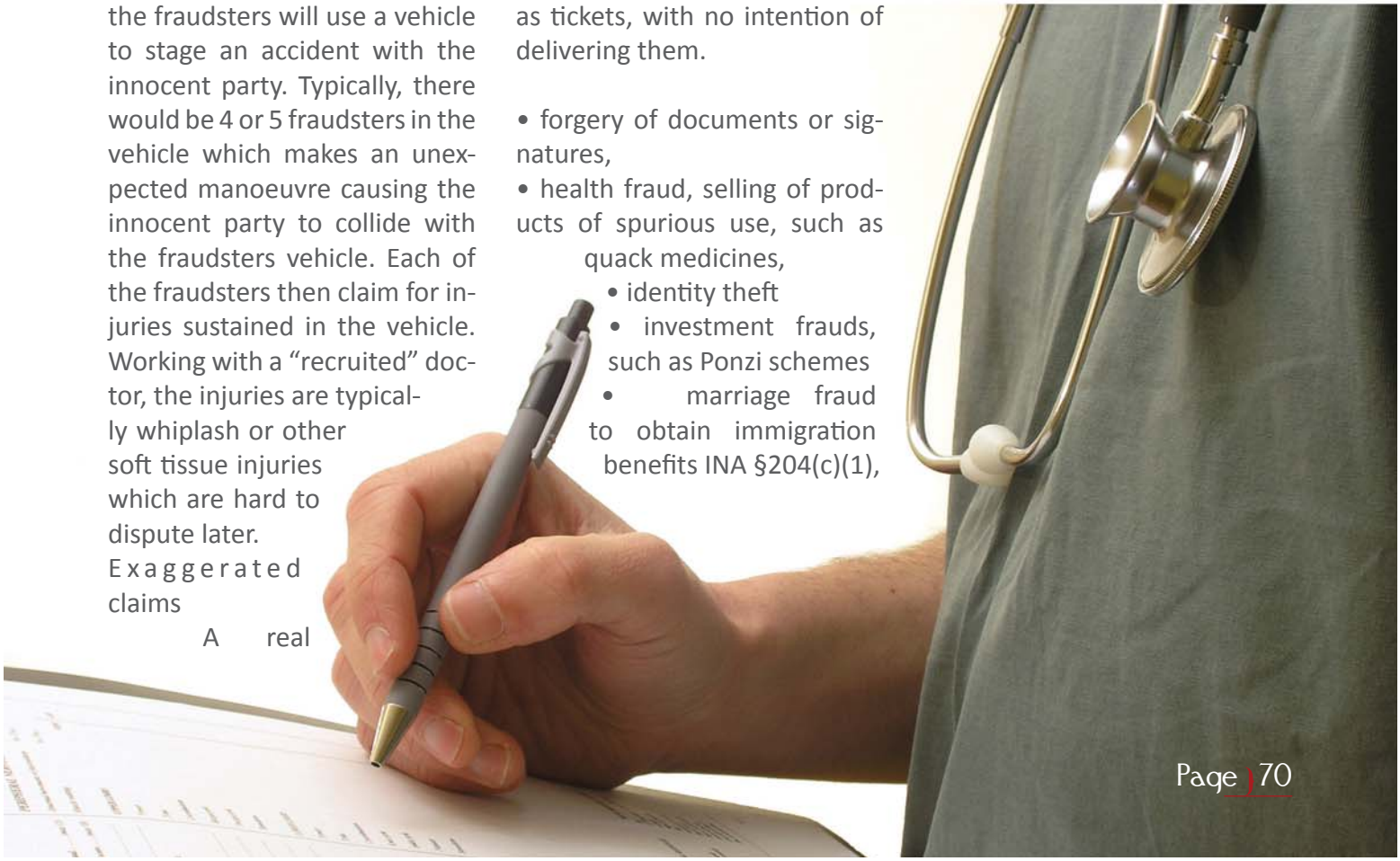

In academia and science, fraud can refer to academic fraud – the falsifying of research findings which is a form of scientific misconduct – and in common use intellectual fraud signifies falsification of a position taken or implied by an author or speaker, within a book, controversy or debate, or an idea deceptively presented to hide known logical weaknesses. Journalistic fraud implies a similar notion, the falsification of journalistic findings.

Fraud can be committed through many methods, including mail, wire, phone, and the internet (computer crime and internet fraud). The difficulty of checking identity and legitimacy online, the ease with which hackers can divert browsers to dishonest site and steal credit card details, the international dimensions of the web and ease with which users can hide their location, all contribute to making internet fraud the fastest growing area of fraud.

Acts which may constitute criminal fraud include:

- bait and switch
- bankruptcy fraud, is a US federal crime that can lead to criminal prosecution under the charge of theft of the goods or services,
- charlatanism (psychic and occult),
- confidence tricks such as the 419 fraud, Spanish Prisoner, and the shell game
- creation of false companies or «long firms»
- embezzlement taking money which is under your control, but not yours,
- false advertising
- false billing
- false insurance claims

Health insurance fraud

Health insurance fraud is described as an intentional act of deceiving, concealing, or misrepresenting information that results in health care benefits being paid to an individual or group.

Fraud can be committed by both a member and a provider. Member fraud consists of ineligible members and/or dependents, alterations on enrollment forms, concealing pre-existing conditions, failure to report other coverage, prescription drug fraud, and failure to disclose claims that were a result of a work related injury. Provider fraud consists of claims submitted by bogus physicians, billing for services not rendered, billing for higher level of services, diagnosis or treatments that are outside the scope of practice, alterations on claims submissions, and providing services while under suspension or when license have been revoked. Independent medical examinations are used to debunk false insurance claims and allow the insurance company or claimant to seek a non-partial medical view for injury related cases.

So What Can I Do?

There are several things you can do to save on insurance if you have a pre-existing medical condition. First, shop around to find the best policy, and remember cheapest isn't always best. The cheap policy may not cover certain aspects that you need, costing you more money in the long run.

Next, find a good insurance broker. An insurance broker is a middle-man between you, the consumer, and insurance companies selling policies. He or she can negotiate with several different companies to get you the best policy.

Finally, you can contact a local organization advocating for your medical problem to see if they offer insurance schemes to members. For example, Diabetes Australia has state and local organizations that offer insurance benefits to members.

FRAUD

In the broadest sense, a fraud is a deception made for personal gain or to damage another individual. The specific legal definition varies by legal jurisdiction. Fraud is a crime, and is also a civil law violation. Many hoaxes are fraudulent, although those not made for personal gain are not technically frauds. Defrauding people of money is presumably the most common type of fraud, but there have also been many fraudulent «discoveries» in art, archaeology, and science.

In criminal law, fraud is the crime or offense of deliberately deceiving another in order to damage them – usually, to obtain property or services unjustly. [1] Fraud can be accomplished through the aid of forged objects. In the criminal law of common law jurisdictions it may be called «theft by deception,» «larceny by trick,» «larceny by fraud and deception,» or something similar.

Marriage Fraud can take several forms and is the act of entering a marriage for personal gain rather than a genuine desire to enter into a sincere marital relationship. Marriage Fraud is usually associated with obtaining immigration benefits. In the United States, marriage fraud for immigration purposes is punishable under INA §204(c)(1) and the Immigration Marriage Fraud Amendments of 1986. Possible criminal penalties include $250,000 and 5 years in prison as well as deportation and a permanent bar against receiving future immigration status. Marriage Fraud can be either unilateral or bilateral Unity and Immigration Policy in the United States. In a unilateral marriage fraud, only one party is aware of the fraud and the fraud is against both the immigration service as well as the other party. The innocent party may file a lawsuit and/or annulment of the marriage. In a bilateral fraud, both parties are aware of it and both parties are subject to criminal penalties.

Can I Get Insurance *With a Pre-Existing Condition?*

Having a pre-existing medical condition can make dealing with insurance companies difficult. Because most insurance companies operate on a for-profit basis, they're not excited about taking on clients that already have built-in risk. Be it diabetes or a heart condition or countless other ailments, these illnesses have a high amount of guaranteed risk that the insurance company is going to have to pay.

What Is a Pre-existing Condition?

Any medical condition you've been seeing a doctor for, or have been treated for, is considered a pre-existing condition. Of course, each company has a different definition of what a pre-existing condition is. The period of time you've had the condition before beginning the policy also varies, but 6 months prior to the policy start date is standard. Some policies also require a waiting period for a pre-existing condition before they will cover your care, typically 12 months after joining or upgrading to the policy.

Some health problems are excluded in certain instances, such as in travel insurance, so you'll want to read the fine print in your particular policy. For example, if you have asthma but haven't had an attack for a year prior to the policy date, you don't have to worry about it being considered a pre-existing condition. In some cases, diabetes may not be considered a problem either, as long as blood sugar levels are low and no drug treatment is needed.

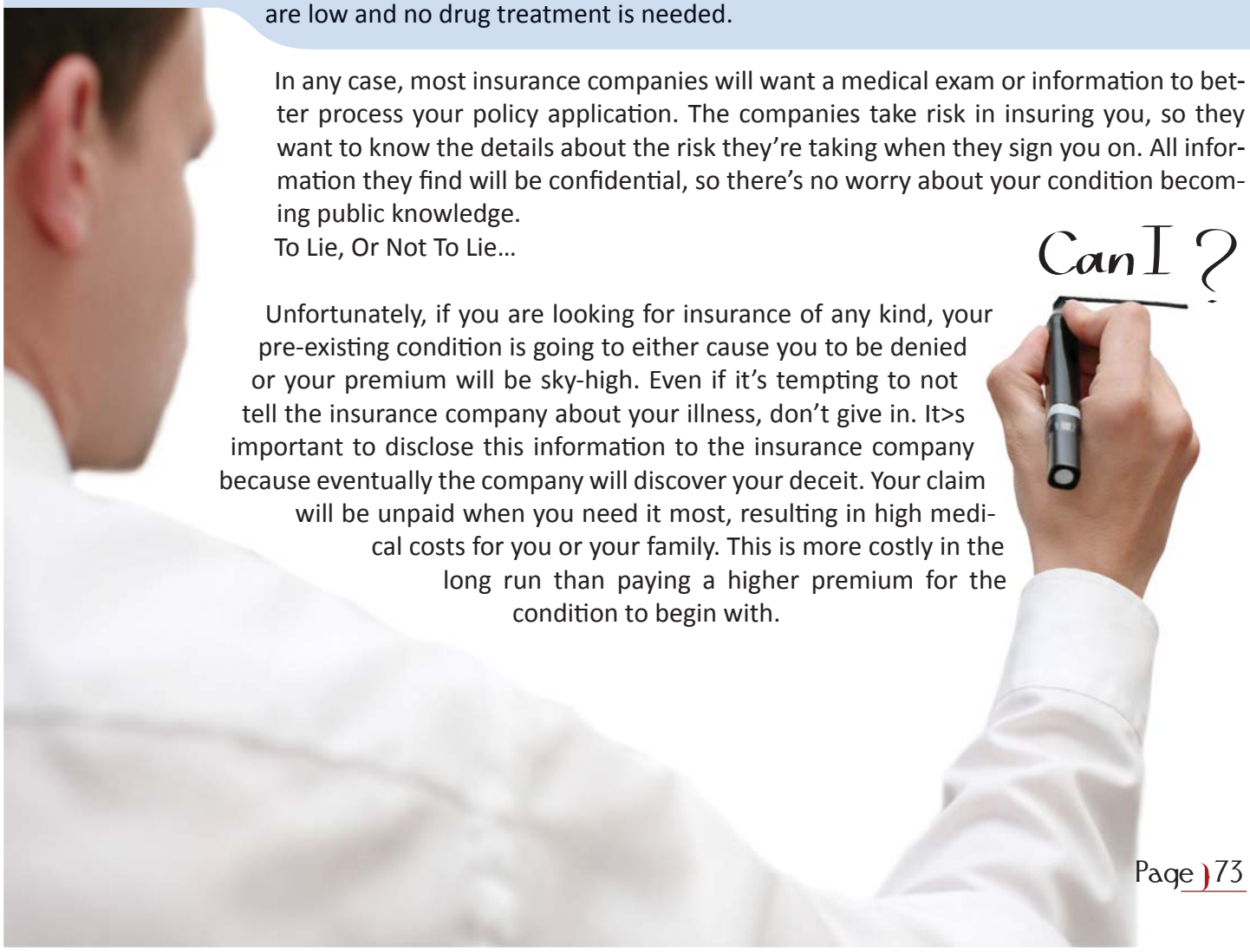

In any case, most insurance companies will want a medical exam or information to better process your policy application. The companies take risk in insuring you, so they want to know the details about the risk they're taking when they sign you on. All information they find will be confidential, so there's no worry about your condition becoming public knowledge.

To Lie, Or Not To Lie…

Unfortunately, if you are looking for insurance of any kind, your pre-existing condition is going to either cause you to be denied or your premium will be sky-high. Even if it's tempting to not tell the insurance company about your illness, don't give in. It>s important to disclose this information to the insurance company because eventually the company will discover your deceit. Your claim will be unpaid when you need it most, resulting in high medical costs for you or your family. This is more costly in the long run than paying a higher premium for the condition to begin with.

We care about your health
TAMEEN
Syrian Insurance Federation

الشركة الوطنية للتأمين ش.م.م
National Insurance Co.

We're always at your services when you need us

www.intinsurance.com

BRANCHES

ALEPPO	HOMS	LATTAKIA	TARTOUS	DEIR EZZOR	RAKKA	KAMESHLI	DARA'A
Tel.: 21 22 12 076	Tel.: 31 245 40 73	Tel.: 41 479 519	Tel.: 43 314 190	Tel.: 51 370 835	Tel.: 22 32 86 24	Tel.: 52 444 333	Tel.: 15 245 036
Fax: 21 22 12 084	Fax.: 31 245 40 72	Fax: 41 479 520	Fax.: 43 313 190	Fax: 51 370 836	Fax: 22 32 86 23	Fax: 52 444 222	Fax: 15 225 036
P.O.Box: 10097	P.O.Box: 83			P.O.Box : 511			

Head Quarter Damascus Tel.: 11 92 48 Fax: 11 33 48 690 P.O.Box : 33142

الإدارة العامة : حمص . باب هود . شارع أبو عوف
ص . ب : 2279
هاتف : 9902 31 963+
فاكس : 451190 31 963+
بريد الكتروني : syriansur@syrian-insurance.com

المؤسسة العامة السورية للتأمين
SYRIAN insurance company